مجلة
الرابطة الاقتصادية
اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية
العدد (4) مايو 2022م

مؤسسة الرابطة الاقتصادية
Economists Association Foundation

شـراكـة مجتمعية
لمعافاة الاقتصاد

جزيرة سقطرى..
الجوهرة المنسية

Economista.967@gmail.com
facebook.com/107194314898407
عدن - اليمن

هيئة التحرير:

د. حسين سعيد الملعسي - رئيس التحرير

د. سامي محمد قاسم - نائب رئيس التحرير

صالح القملي - سكرتير التحرير

أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري

د. بثينة السقاف

د. نهال علي عكبور

أ. هلال عبد الله عبد الرب

مستشارو هيئة التحرير:

أ.د ليبيا عبود باحويرث

فضل علي مبارك

د. حاتم علي باسرده

إخراج فني:

حسين سيف الأنعمي

محتويات العدد:

- من نحـن .....(5)
- ملخص بنتائج حلقة النقاش الخامسة .....(9)
- مخرجات المحور الاقتصادي والتنموي
(المشاورات اليمنية - اليمنية) .....(15)

- تطورات أسعار صرف الريال اليمني لشهر أبريل لعام 2022م .....(21)
- سقطرى..ياقوتة اليمن الضائعة
(الأهمية الجيو اقتصادية لسقطرى) د. سامي محمد .....(26)
- سقطرى.. نبع عرعهر.. وإلى متى؟
د. ليبيا باحويرث / أ. أحمد سعيد .....(30)
- الواقع الإنساني والمعيشي: الوجه الآخر لسقطرى
د. بثينة السقاف .....(35)
- تحليل رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية بعدن .....(39)
مشروع برنامج حكومة الكفاءات السياسية .....(43)

- مقالات اقتصادية:
- دور التعدين في التنوع الاقتصادي.. م/ علي سعيد صالح .....(45)
- التعليم أساس التنمية.. نبيل حسن الفقيه .....(47)
- الفقر.. مشكلة اليمن المزمنة.. د. محمد صالح الكسادي .....(49)
- خدمة الكهرباء الذكية.. وقاص محمد نعمان .....(51)

- تجارب تنموية:
- تنزانيا..الاستقرار السياسي ومكافحة الفساد
مدخل للتنمية الاقتصادية.. د. سامي محمد .....(56)

- إلى من يهمه الأمر .....(59)

الافتتاحية

الحمد لله الذي علم الإنسان مالم يعلم، والصلاة والسلام على النبي الأكرم وبعد ...

صادف الرابع عشر (14) من أبريل (2022م) الذكرى السنوية الأولى لتأسيس مجموعة رابطة الاقتصاديين، وكانت على تطبيق الواتساب، والتي ضمت أبرز نخب المجتمع ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي، وهم كوكبة من رجال المال والأعمال وقيادات وموظفين حكوميين في القطاع الاقتصادي، وكوكبة من الأكاديميين والباحثين المتخصصين في الاقتصاد، وعدد من الإعلاميين والناشطين في منظمات المجتمع المدني، والذي وصل عددهم حاليا إلى ٢٣٥ مشاركا، وتدير نشاط المجموعة هيئة إشراف تعمل طوعيًا.

كان هدف المجموعة دراسة تأثير الحرب على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية، وذلك من خلال عقد ست حلقات نقاشية ركزت على أكثر القضايا الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية تأثرا من الحرب الدائرة في البلد لأكثر من سبع سنوات في مجالات أسعار الصرف ومشاكل الاستيراد وارتفاع أسعار السلع وأزمة الطاقة الكهربائية والفقر، وتناولت تأثير بعض الإجراءات والسياسات الحكومية وخلصت إحدى الحلقات إلى وضع مصفوفة الأولويات والسياسات والإجراءات العاجلة للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية في مناطق سيطرة الشرعية.

من أهم أنشطة رابطة الاقتصاديين خلال العام الأول للتأسيس عقد ثلاث ورش عمل نقاشية تناولت بشكل موسع ثلاثة من مواضيع حلقات النقاش وتم تنفيذها بالشراكة مع الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص.

كما تم تأسيس فرق رصد تطور أسعار الصرف ورصد تطور أسعار السلع الغذائية الأساسية ودراسة آثارها السلبية على الاقتصاد والانسان بشكل موسع.

ويمكن القول إن من أبرز النجاحات التي تحققت خلال العام هو إصدار مجلة الرابطة الاقتصادية الإلكترونية والتي صدر منها حتى الآن خمسة أعداد، تناولت عدد من المواضيع والمقالات المتنوعة وتناولت بشكل موسع مجمل الأوضاع والتطورات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد في ظروف الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي تمر بها البلاد.

لقد أدركت إدارة مجموعة رابطة الاقتصاديين أهمية الانتقال إلى العمل المؤسسي المنظم وبادرت بإعداد كل الوثائق والشروط والمتطلبات القانونية بتأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية وبالتنسيق مع وزارة العمل والخدمة المدنية وقد تم إصدار الترخيص الرسمي للعمل بعد عام تقريبا من النشاط لمجموعة رابطة الاقتصاديين كمبادرة مجتمعية.

وبمناسبة مرور عام على النشاط والحصول على الترخيص الرسمي نؤكد عزمنا وثقتنا وتطلعنا في استمرار العمل وفقا لشعار ورؤية ورسالة وأهداف مؤسسة رابطة الاقتصاديين.

وفي هذا المقام والمقال نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان لكل من ساهم في تأسيس الرابطة وقدم كل وسائل الدعم لإنجاز كل ما تم إنجازه، كما نتطلع لمزيد من التعاون مع الجميع لتطوير العمل إلى الأفضل بما فيه خدمة الصالح العام.

واخيرا نتمنى أن ينال هذا العدد رضا قرائنا الكرام وحسن إعجابهم، وندعو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا لتحقيق المزيد من النجاحات في خدمة المجتمع.

والحمد لله في بدء ومختتم.

- رئيس التحرير

من نحن؟

أولاً: نبذة عن التأسيس

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين. وبانتظار التأسيس الرسمي للرابطة بعد استكمال العمل مع الجهات الحكومية المعنية.

ثانياً: الرؤية

خلق شراكة مجتمعية رائدة ، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية ، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد.

ثالثاً: الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبراً اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام.

رابعاً: الأهداف

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع.
- المساهمة فى دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد فى خلق بيئة اقتصادية ملائمة
- المساهمة فى تنفيذ المشروعات التى تتبناها المنظمات الدولية فى مجال التنمية المجتمعية
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد
- تبنى عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة فى مجالات الاقتصاد والتنمية
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة
- تنشيط الحوار مع المهتمين فى الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات مع منظمات المجتمع المدنى المناظرة محلية و دولية
- السعى للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي فى البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث .يتبع الرابطة
- إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة
- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع ... الخ.

AL-SADI ATG GROUP

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

مصاعد وسلالم ميتسوبيشي

MITSUBISHI
ELEVATORS & ESCALATORS

Quality in Motion

website: www.al-sadigroup.com
Email: info@al-sadigroup.com
ayman@al-sadigroup.com

Tel: +967 2 247721
+967 2 247751
+967 2 247761
Mobile: +967 771072079

طبيعي أطيب مذاق

اكتشف كل مميزات
تطبيق القطيبي موبايل

حمل التطبيق
من متجر جوجل

JETZT BEI
Google play

ALQUTAIBI EXCHANGE CO.

الإدارة العامة - عدن - المنصورة - شارع القطيبي - الرقم المجاني : 8000393

alquteibiexchange@gmail.com

www.alqutaibiexchange.com

(من أدبيات ونتاج الرابطة)

ملخص بنتائج حلقة النقاش الخامسة حول "قراءة متعمقة لقرارات الحكومة والبنك المركزي وآثارها المتوقعة"

المحور الأول: قرارات الحكومة والبنك المركزي وأهدافها المعلنة

اطلق البنك المركزي والحكومة المعترف بها دوليا مجموعة من القرارات لضبط السياسات النقدية والاقتصادية في المناطق المحررة، بعد الانهيار المتواصل لسعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وهنا نستعرض القرارات كالآتي:

■ أولاً: قرارات البنك المركزي

أ) قرار "معالجة التشوهات السعرية بالعملة الوطنية ومعالجة حاله الانقسام في السوق الاقتصادية"، الصادر بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠٢١م.

وقد تضمن هذه القرار عدة إجراءات تجلت في الآتي:

1- ضخ العملة المحلية فئة الألف ريال ذات الحجم الكبير إلى السوق وفي كافة مناطق البلاد، وتكثيف التداول بها في السوق المحلية، ومعاودة تعزيز استخدامها في معاملات البيع والشراء النقدي، وبمستوى حجم تعامل أكبر.

2- اتخاذ إجراءات منظمة لخفض حجم المعروض النقدي وابقاءه في المستويات المقبولة والمتوافقة كمياً مع حاجة السوق ، وذلك للحد من أية آثار تضخمية، وانعكاسه سلباً على قيمة العملة المحلية .

3- إلزام البنوك ومؤسسات التحويل والصرافة وخلال الفترة الزمنيه القادمه بوقف فرض عمولات جزافية وغير واقعية على التحويلات الداخلية بين مختلف مناطق البلاد.

4- منع التمييز السعري بين فئات العملة المحلية الواحده.

5- السحب التدريجي للريال من طبعة الحجم الصغير.

ب) قرار "نقل مراكز عمليات البنوك التجارية والاسلامية إلى عدن، الصادر بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠٢١م.

ولقد تضمن هذا القرار مجموعه من الإجراءات تركز في الآتي :

- ألزم البنوك بتقديم البيانات المالية السنوية المدققة، والمتطلبات الإضافية المرتبطة بها، إلى البنك المركزي خلال مدة اقصاها خمسة عشر يوماً.

- حمّل البنوك غير الملتزمة المسؤولية الكاملة عن أي تبعات قد تترتب على إدراجها في القائمة الرسمية، وتصنيفها كبنوك غير ملتزمة، وذلك عطفًا على المذكرات الصادرة .

ج) قرار" فحص حسابات البنوك التجارية والاسلامية ومحلات الصرافة في عدن وتقديم نسخة من البيانات المالية إلى البنك المركزي"، الصادر بتاريخ ٢ أغسطس ٢٠٢١.

ولقد نص القرار على الإجراءات الآتية :

1- أكد ضرورة أن يكون المحاسب القانوني المتعاقد معه، ضمن قوائم المحاسبين القانونيين المعتمدين لدى الإدارة العامة المختصة في وزارة الصناعة والتجارة في عدن.

2- شدد على الالتزام بتقديم نسخة من القوائم المالية السنوية في موعد أقصاه 30 أبريل من كل عام.

3- اتخاذ إجراءات مشددة تجاه شركات ومنشئات الصرافة، والذي سيتم إلزامها بالامتثال لكافة المتطلبات القانونية لمزاولة نشاطها وستخضع كل عملياتها للفحص والتدقيق وفق خطط وآليات تفتيش متقدمة.

د) قرار" ترحيل مبالغ النقد الاجنبي الخاصة بالبنوك التجارية والاسلامية إلى الخارج"، والذي صدر في ٥ أغسطس ٢٠٢١م.

ونص على الآتي :

1- يتولى البنك المركزي ترحيل مبالغ النقد الأجنبي الخاصة بالبنوك التجارية والإسلامية المرخص لها والملتزمة فقط، لتغذية أرصدة حساباتها لدى البنوك في الخارج، بهدف تغطية اعتماداتها وتحويلاتها لأغراض عمليات الاستيراد.

2- تخلي البنك المركزي عن اي التزامات او أضرار اتجاه البنوك التي تصنف من قبله بأنها غير ملتزمة.

ه) قرار" الاعلان عن نيه البنك المركزي اعتماد لائحة جديده لتنظيم عمليات الصيرفة"، اصدر بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠٢١م.

تتضمن اللائحة شروطاً وضوابط مشددة في عملية منح تراخيص لشركات الصرافة الجديدة أهمها :

1- تقديم دراسات جدوى اقتصادية.

2- تقديم موازنات تقديرية لمدة ثلاث سنوات معدة من مكتب محاسب قانوني معتمد.

3- تحديد المواصفات والخصائص الفنية، بما في ذلك الأنظمة المحاسبية للصرافين لضمان سلامة ودقة البيانات والتقارير المالية الصادرة.

■ ثانياً: القرارات الحكومية

تمثلت قرارات الحكومة بإصدار قرار بـ"رفع تقييم سعر الصرف الجمركي من ٢٥٠ إلى ٥٠٠ ريالاً للدولار"، وتم اصداره بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠٢١م.

إن الأهداف المعلنة لهذا القرار من قبل الحكومة تمحورت في الآتي:

1- أن القرار يستهدف بالمقام الأول السلع الكمالية.

2- زيادة الإيرادات العامة، التي تساهم في وقف تدهور العملة الوطنية، وتحسين الخدمات العامة وانتظام صرف مرتبات موظفي الدولة.

3- إن القرار لن يؤثر على سعر السلع الغذائية

الأساسية كونها معفاة أصلا من الرسوم الجمركية.

4- حسب مصادر موثوقة فان القرار قد نص على تحريك سعر صرف الدولار الجمركي وتعفى المواد الاساسية (القمح - الارز - حليب الأطفال، الأدوية) من الرسوم الجمركية استنادا لقانون التعرفة الجمركية، كما تم الاعلان عن استثناء سلعتي زيت الطهي والدقيق من قرار رفع سعر الدولار الجمركي الجديد.

المحور الثاني: ردود الأفعال على قرارات الحكومة والبنك المركزي

سوف نناقش في هذا المحور ردود الأفعال المختلفة على قرارات البنك المركزي المركز الرئيسي عدن وقرار الحكومة الخاص بإعادة تقييم سعر الصرف الجمركي للدولار من 250 إلى 500 ريال لكل دولار والتي تم استعراضها في المحور الأول من خلال اتجاهين رئيسين هما:

الاتجاه الأول: ردود الأفعال في المناطق التي تخضع لسيطرة الحكومة الشرعية.

الاتجاه الثاني: ردود الافعال في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

وسوف نعرض ردود الأفعال بحسب كل جهة مرتبطة بتطبيق تلك القرارات كل على حده وعلى النحو التالي:

الاتجاه الأول: ردود الأفعال في المناطق التي تخضع لسيطرة الحكومة الشرعية

أ) رد فعل الغرف التجارية

تركز رد الغرفة التجارية عدن بدرجة رئيسية على قرار الحكومة برفع تقييم سعر الدولار الخاص بالجمارك في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دولياً من 250-500 ريالاً للدولار الواحد حيث ساد سعر الصرف الجمركي 250 ريال للدولار لحوالي سبع سنوات منذ اندلاع الحرب في 2015م، وقد أعلنت الغرفة التجارية رفض تطبيق هذا القرار موردة الأسباب الآتية:

1) إن القرار سيؤدي بشكل مباشر إلى مجاعة بين المواطنين .

2) القرار سيضر بشدة بحركة التجارة في ظل الظروف المعيشية الحالية مثل انهيار القوة الشرائية للعملة الوطنية مع ضعف مداخيل المواطنين، وزياده من دائرة الفقر بين المواطنين.

3) سيؤدي القرار إلى اختلالات في سلاسل توفر المواد الغذائية.

4) سوف يزعزع القرار استقرار المجتمع أمنياً، بسبب توسع نطاق الجوع بين المواطنين.

5) عدم تشاور الحكومة مع الغرف التجارية و الصناعية قبل إصدار القرار.

6) إن تطبيق القرار سيؤدي إلى استيراد بضائع أقل جوده لتقليل الكلفة .

7) سيؤدي القرار إلى رفع أسعار المواد المستوردة إلى قرابة الضعف و سوف يتحملها المواطن .

8) سيتسبب تطبيق القرار في توسيع عمليات التهريب .

9) سيسبب القرار بالعزوف عن ميناء عدن و يضر بإيرادات الدولة، و يضر بنشاط ميناء عدن عموماً.

يدعو بيان الغرفة الحكومة إلى وقف تنفيذ القرار كما دعت التجار إلى تجميد فتح أي استمارات تخليص جمركي.

ونستطيع القول أن بيان الغرفة التجارية والصناعية عدن قد كان مباشر و قوي وأبرز مخاوف التجار من تنفيذ القرار برفع شعارات مصلحه السكان و الدولة و الميناء ومعبراً من خلال ذلك عن مخاوف تجاريه تتعلق بزيادة الاسعار، وأثرها على تقليص الطلب على السلع المستوردة، وما يلحق ذلك من ركود واسع النطاق يضاف إلى الركود الحالي بسبب ضعف القوه الشرائية للسكان الناتج عن ضعف الدخل و انهيار العملة، وهي مخاوف في محلها.

بيان آخر للغرفة التجارية والصناعية عدن بتاريخ ١٥ اغسطس ٢٠٢١م والذي تضمن التالي:

١- عدم اخراج الحاويات من الميناء.

٢- تشكيل لجنه من القطاع الخاص والحكومة للتفاهم حول القرار والوصول لصيغه ترضي الجميع.

٣- خلال الأيام القادمة إذا لم يتم التوصل لحل يرضي الجميع سيتم الاعلان عن اضراب عام للتجار.

٤- اللجوء إلى القضاء وطلب حكم المحكمة المستعجل لتجميد القرار.

إن من حق التجار المطالبة بالحوار والتفاهم والاشتراك في لجنة مع طرف الحكومة للتفاهم حول القرار واثاره على التجارة وعلى توفير السلع للسوق، كما إن من حق التجار اللجوء إلى القضاء ، أما التلويح بالإضراب فقد يكون اجراء غير محسوب في الظروف الحالية.

ب) رد فعل مؤسسات الصرافة على قرارات البنك المركزي عدن

كان رد فعل مؤسسات التحويلات المالية والصرافة على قرارات البنك المركزي قويه و مباشره وتمثلت في التالي:

أ) إعلان الإضراب العام بتاريخ 4 اغسطس 2021م، واوردت جمعية الصرافين المبررات التالية للإضراب:

1- إن الإضراب يأتي لأجل المصلحة العامة وبسبب الحالة الاقتصادية الراهنة.

2- استنفاذ كافة الوسائل والجهود مع الجهات الرسمية للوصول إلى حلول جذرية لمطالب الجمعية .

هذا وقد دعت الجمعية إلى إغلاق كافة شبكات التحويلات المصرفية ودعت البنوك التجارية إلى الإضراب العام.

هذا ولم يكشف بيان الإضراب عن أي تفاصيل أو مطالبات سابقة للجمعية.

ب) إعلان جمعية الصرافين رفع الإضراب العام ابتداء من يوم السبت 7 اغسطس 2021م، وبررت ذلك في الحفاظ على المصلحة العامة واستجابة لجهود عدة جهات تسعى لتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف.

ج) إعلان جمعية الصرافين بتاريخ 28 يوليو 2021م، تحديد سعر صرف الريال السعودي بسعر259 ريال يمني للشراء وبسعر 260 ريال يمني للبيع، كإجراء للحد من تدهور سعر صرف العملة المحلية، ولم يرى القرار طريقة إلى التطبيق إذ ساءت اسعار الصرف أكثر من ذلك في السوق كما أن القرار كان مفاجئ ولم تتضح مبرراته عملياً.

د) تأسيس مصرف القطيبي الإسلامي للتمويل الأصغر كتطور مفاجئ وايجابي وكرد على التطورات الأخيرة في السوق المالي والمصرفي.

ويمكن القول أن ردود فعل جمعية الصرافين قد كانت مرتبكه ومستعجلة وغير واضحة الأهداف والمطالب، الأمر

الذي يعكس مشاكل خفية وضغوط كبيرة وأرباك واضح في سوق صرف العملة وإدارتها وخاصة من قبل البنك المركزي لعدم وجود تنسيق مع مؤسسات الصرافة والتحويلات المالية ومع البنوك التجارية بالإضافة إلى مشكلات اخرى تتعلق بنشاط الصرافين في مناطق الشمال الخاضعة لسيطرة حكومة صنعاء.

ج) رد فعل اللجنة الاقتصادية للمجلس الانتقالي

اولاً: عقدت اللجنة الاقتصادية اجتماعين مع جمعيه الصرافين وقد صدر عن اللقائين عدة قرارات لم تتماشى مع القرارات التي اتخذها البنك المركزي بشكل عام واكد اللقائين على التعاون و التنسيق و السعي لحل المشاكل الخاصة بسعر الصرف والعملة المحلية في عدن بهدف رفع المعاناة عن المواطنين وشدد الحاضرون على ضرورة قيام الحكومة والبنك المركزي بتفعيل دور أجهزة الدولة لحل المشاكل الاقتصادية وخاصه سعر الصرف و الأسعار.

ثانياً: عُقد اجتماع مشترك ضم ممثلين عن اللجنة الاقتصادية للمجلس الانتقالي و الغرفة التجارية و الصناعية و جمعية الصرافين و البنوك، حيث أقر الاجتماع التالي :

1- تخفيض خمسة ريال يمني يومياً بسعر الصرف للريال السعودي مقابل الريال اليمني ابتداءً من تاريخ 10/ اغسطس/ 2021م، حتى يصل سعر صرف الريال السعودي إلى 240 ريال للشراء و242 للبيع.

2- تشكيل لجنة مدفوعات برئاسة رئيس الغرفة التجارية والصناعية عدن وممثلين عن الجهات المشاركة في الاجتماع.

3- قيام الجهات الأمنية بمتابعة ومراقبة سوق الصرف واتخاذ الاجراءات اللازمة في حال وجود مخالفات لما أتفق عليه مثل الاغلاق أو الغرامة أو السجن حسب المخالفة.

4- أحكام الرقابة على المنافذ البرية والبحرية والجوية لمنع تهريب العملات الأجنبية خارج المناطق المحررة.

ويلاحظ أن الجهود المشار إليها أعلاه من الغرفة التجارية والصناعية وجمعية الصرافين لا تتماشى بشكل عام مع قرارات الحكومة، و البنك المركزي، ولم يتم التنسيق معها كجهات تملك وسائل التأثير الفعالة على سوق الصرف و الأسعار، و نعتقد أن تلك الجهود سوف تواجه الصعاب في التنفيذ الفعلي.

د) رد فعل الاسواق

شهدت اسواق الصرف واسواق السلع و اسواق تبادل العملة المحلية و بطبعاتها المختلفة توتراً متزايداً واضطرابات اجتماعية خلال فتره ما بعد اتخاذ القرارات من الحكومة المعترف بها دولياً ومن البنك المركزي التابع لها، ويمكن الاشارة إلى الآتي:

1- سعر الصرف

ازداد سعر الصرف بشكل ملفت ليصل إلى أرقام جديدة، سواء سعر صرف الدولار أو الريال السعودي في كل المناطق الخاضعة للسلطات المالية للبنك المركزي عدن .

2- ازدادت أسعار السلع بشكل منفلت وبما يتجاوز الزيادة في أسعار الصرف، بسبب قرار الحكومة زيادة سعر الصرف الدولار الجمركي، و بسبب ما أحدثه ذلك القرار في اضطرابات في عمليات التخليص الجمركي في ميناء عدن بسبب توقف التجار و المستوردين عن استكمال بياناتهم الجمركية للسلع الواصلة إلى الميناء قبل اصدار القرار .

3- ازداد الوضع تعقيداً في المعاملات التجارية و التحويلات بين عدن و صنعاء، فيما يتصل بالتعامل بالطبعات المختلفة من العملة المحلية وازدادت رسوم التحويل بشكل جنوني ليصل حسب مصادر غير رسمية إلى حوالي 70% من مبلغ التحويل.

4- احدثت تلك الاجراءات اضطرابات اجتماعية مثل الدعوة إلى الاضرابات العامة في عدة محافظات واصدرت بيانات نقابات عمالية شديدة اللهجة، تطالب بحل المشاكل الاقتصادية ورفع الاجور لتتناسب مع ارتفاع الأسعار وتدهور سعر العملة.

الاتجاه الثاني: ردود الأفعال في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات صنعاء غير المعترف بها دولياً

تميزت ردود الأفعال في تلك المناطق بردة فعل قويه كالعادة، بالتهديد و الوعيد بالويل و الثبور وعظائم الأمور و توزيع الاتهامات شرقاً وغرباً.

أ) رد فعل الغرف التجارية

1- اصدر الاتحاد العام للغرف التجارية و الصناعية و مقرة صنعاء، بياناً يؤيد فيه بشكل كامل بيان غرفة تجارة و صناعة عدن .

2- تم اصدار بيان آخر من الغرفة التجارية والصناعية في صنعاء، و الغرفة الملاحية في الحديدة واتحاد مستوردي القمح، وتجار الاستيراد، يرفض قرار الحكومة بتعلية سعر الصرف الجمركي إلى 500 ريال للدولار، حيث سيسبب - حسب البيان - اختلالات في الإمدادات الغذائية، كما سيسبب أزمة في الشحن الدولي وارتفاع في التكاليف، و سوف تزيد التكاليف أكثر فأكثر على الحاوية الواحدة.

ب) رد فعل البنك المركزي صنعاء

اصدر البنك المركزي- صنعاء بياناً شديد اللهجة خلط الأمور المالية و الاقتصادية و السياسية، واصدر تهديدات مباشرة لكل الأطراف بعدم التعامل مع قرارات وإجراءات البنك المركزي عدن، وأهم ما ورد فيه التالي:

1- اكد على تحييد النشاط المصرفي والاقتصادي بعيداً عن التجاذبات السياسية .

2- سمح للبنوك في صنعاء بتزويد مركزي عدن بكافة البيانات والتقارير التي تخص عملاء و عمليات البنوك في المناطق الغير خاضعة لبنك صنعاء المركزي .

3- اكد على رفض الاعتراف بقرار نقل البنك المركزي إلى عدن باعتبار ذلك تسييس للبنك.

4- منع البنوك و الصرافين من نقل عملياتهم إلى عدن .

5- منع شركات الصرافة وشبكات التحويل من التعامل مع 14 شركة صرافة وشبكات تحويل مالية تعمل في المناطق الجنوبية كرد على اجراءات البنك المركزي عدن.

ج) رد فعل سلطات صنعاء

صدرت عدد من ردات الفعل من قبل سلطات صنعاء الغير معترف بها دولياً، كانت في المجمل حزم ملتهبة من التهديد و الوعيد و توزيع التهم شرقاً وغرباً وأهم ردود الفعل في الجوانب المتصلة بقرار الحكومة في البنك المركزي عدن هي التالي :

1- تشكيل غرفه عمليات من وزارة الصناعة و التجارة و وزارة المالية ومن النيابة العامة لمراقبة الاسعار و الاستيلاء على أموال أي تاجر وسحب رخصته في حال القبول

بسعر الصرف الجمركي الجديد .
2- الابقاء على سعر الصرف الجمركي 250 ريال للدولار .
3- تخفيض الرسوم الجمركية على البضائع المحملة في حاويات عبر ميناء الحديدة بنسبه 49% .
4- خفض اسعار السلع بنسبه 40%.
5- صدور بيان من جمعية البنوك اليمنية في صنعاء بتاريخ ١٢ اغسطس ٢٠٢١م، حول ما أسماه البيان التهديدات للبنوك اليمنية من قبل البنك المركزي عدن حيث لمح البيان إلى رفض قرار بنك عدن بنقل مراكز عمليات البنوك إلى عدن مورداً الحجج التالية:
- إن تحديد مقرات البنوك ليس من اختصاصات البنك المركزي.
- ضرورة أن تكون مقرات البنوك الرئيسية بالقرب من مراكز النشاط التجاري.
- المخاوف من تعرض أموال المودعين لمخاطر جراء النقل إلى عدن.
- بقاء البنوك في صنعاء يمكنها من متابعة القروض الممنوحة من البنوك.
- إن البنوك العاملة في صنعاء ملتزمة بكل القوانين واللوائح المنظمة لعملها، بما فيها قوانين محاربة غسيل الأموال ومكافحه الارهاب.

ويلاحظ أن البيان هو استمرار للمناكفات السياسية بين بنكي عدن وصنعاء وخضوع البنوك في صنعاء لسياسات السلطات هناك وخلط البيان عن قصد بين نقل مراكز عمليات البنوك ونقل مقرات البنوك في محاولة واضحة لتبرير رفض قرار البنك المركزي عدن.

من خلال ردود الفعل أعلاه يتبين استمرار التصعيد بين السلطتين المتحاربين ونقل الصراع و الحرب اكثر فأكثر الى الميدان المصرفي و المالي و الاقتصادي. كما يمكن القول بعدم امكانية تحقيق التخفيضات في الجمارك على السلع المستخدمة للحاويات لمنع التحالف من ادخالها إلى ميناء الحديدة .

ومما يجدر الاشارة إليه وجود مرونة واضحه في موقف صنعاء في السماح للبنوك والمصارف بالتعاون مع البنك المركزي عدن، لأهمية نشاط التجار في توفير السلع وتأمين حاجات الأسواق في مناطق سيطرتهم شمالاً.

المحور الثالث : الأثار المتوقعة للقرارات الأخيرة للحكومة والبنك المركزي

سوف يتم بيان آثار القرارات من خلال الاتي:

■ 1) توقيت صدور القرارات ومناطق تطبيقها

كان لانخفاض القوة الشرائية في نهاية شهر يوليو وبداية شهر أغسطس ووصول الريال اليمني إلى حافة الهاوية حيث وصل إلى أن كل دولار يساوي 1065 ريالاً، وهو أمر ينذر بحدوث مجاعة وكارثة اقتصادية تضاف إلى الحرب المستمرة قرابة السبع سنوات، وأن التفاوت والفارق الكبير في سعر الصرف بين مناطق سيطرة مليشيات الحوثي ومناطق الشرعية خلق حافزاً قوياً للمضاربة ونتج عنه تحقيق أرباح خيالية، ولذلك جاءت قرارات البنك المركزي عدن دفعة واحدة لمعالجة التشوهات السعرية الناتجة عن الأخطاء التي وقع فيها البنك المركزي عدن والتقطها البنك المركزي صنعاء، ومن ضمن الاخطاء هي الإصدارات النقدية بين عامي 2017 و2018م دون سحب العملة الطبعة القديمة، مما جعل الطبعة القديمة في ايدي المليشيات واعتماد استخدامها مناطق مليشيات الحوثي ، كما إن القرارات التي تصدر من البنك المركزي عدن لا تطبق في مناطق سلطة الامر الواقع، مما خلق تشوهات سعرية واضحة في عملة وطنية في دولة واحدة، حيث توقيت صدور القرارات جاءت متأخرة كثير جداً مع حدوث متغيرات كثيرة في واقع الحياة المالية حيث اغفلت الحكومة الشرعية فارق سعر الصرف ،وتفريخ محلات الصرافة بشكل يفوق حجم الاقتصاد الوطني حيث وصلت اعداد محلات ومنشآت الصرافة بشكل رسمي إلى 280 محلاً ومنشأة، ومع ضعف اجراءات الرقابة وتراخي أجهزة الدولة وتغلل الفساد الاداري أدى الأمر إلى بروز اقتصاد الحرب، حيث كانت مناطق سيطرة الشرعية هي التي تتحمل فارق سعر صرف الدولار بين عدن وصنعاء. لذلك قرار البنك المركزي بعدن بتاريخ 29 يوليو 2021م، سحب الطبعة ذات الحجم الصغير وضخ ذات الحجم الكبير فئة 1000ريال، فهي قرارات لن تطبق في مناطق سيطرة المليشيات، لذلك سيظل الانقسام مستمر.

إن القرارات والاجراءات المرافقة لها التي اصدرها البنك المركزي عدن والتي تم التطرق لها في المحور الأول من حلقة النقاش، تعاني هذه القرارات من اشكالية عدم التطبيق في مناطق سيطرة مليشيات الحوثي مما يعني وجود نظامان نقديان منفصلان كلياً.

■ 2) قراءة في اثر القرارات المتخذة بحسب الاهداف المعلن عنها

بحسب الأهداف المعلنة والقرارات الصادرة بشكل متسارع ومتتابع، نجد أن الاجراءات والتدابير المتخذة كان هدفها وقف التدهور التي تشهد العملة الوطنية والدفاع عنها، وهذه مهمة اساسية من مهام البنك المركزي بعدن والتي تخلى عنها لصالح البنك المركزي صنعاء، ولذا لابد من وضع حد لهذا النشاط الغير مرغوب فيه في ظل دولة واحدة وعملة واحدة فلا يجب أن يكون هناك تمييز سعري بين فئات العملة الواحدة، إلاَّ في حالة ووجود عملتان لدولتان، فأثر القرارات يتوقف على مدى جدية السلطة النقدية بعدن في التنفيذ الفوري ومدى استجابة سلطة صنعاء لهذا الاجراء الذي سوف يحل مشكلة الانقسام فوراً.

من ناحية الاجراءات ضد محلات الصرافة يجب أن تتخذ فوراً، والعمل على تقليص محلات الصرافة وفرض الرقابة والاشراف على مراكز العملات ومنع التداول خارج الشبكة الكترونية.

إن نقل مراكز عمليات البنوك التجارية والاسلامية خطوة في طريق تصحيح العمل المصرفي، واعادة الدورة النقدية لكي تمارس الانشطة المالية تحت اشراف البنك المركزي عدن.

إن اعلان البنك المركزي عدن أنه سوف ينزال صكوك بقيمة 400 مليار ريال يمني، ففي حالة اصدار هذه الصكوك فإن الثقة المنعدمة بين البنك المركزي اليمني عدن الذي ظلت قراراته دائماً حبر على ورق غير قابلة للتنفيذ، فإن انعدام الثقة من قبل الجهة التي سوف تشتري هذه الصكوك، حيث إن أموال البنوك من اذونات الخزانة مجمدة لدى البنك المركزي مما يجعل الاقبال ضعيف على الشراء في ظل اتنازع الثقة، كما إن تأكل القوة الشرائية للعملة الوطنية المستمر وانخفاض سعر الفائدة في

ظل استمرار التضخم يعد أكبر عائق لأي استثمار في الصكوك التي سوف تصدر من قبل البنك المركزي عدن.

ان القرار الحكومي برفع الدولار الجمركي على السلع الغير أساسية، كان قرار يجب أن يتخذ من قبل نظراً لان المجتمع ظهرت فيه طبقة استهلاكية كبيرة، وبدأت تتحول إلى استخدام السلع الكمالية تقليداً لدول الجوار ذات الرفاهية، وهذا القرار بما يقلص استيراد السيارات الفارهة والاثاث الفخم.

إن تقادم التشريعات المنظمة للقطاع المالي في ظل المتغيرات التي يشهدها العالم تعد حجر عثرة نظراً لغياب الدولة الفاعلة على أرض الواقع، وهذه تعد مشكلة كبرى.

■ 3) مقترح بحزمة من القرارات التكميلية

هناك العديد من التدابير يجب أن تترافق وتتوافق مع السياسة النقدية، وتسيران بشكل متوازي وهي السياسة المالية في الجوانب النقدية نقترح الآتي :

1- تحييد البنك المركزي عن التجاذبات السياسية، وتجنب اصدار القرارات الارتجالية والغير مدروسة ردة فعلها، ولا تكون دفعة واحدة بشكل حزمة قرارات.

2- تحديد اماكن او محلات محددة لتبادل العملات وتكون مربوطة بشبكة مع البنك المركزي بحيث تكون المراكز مكشوفة لدى البنك ، والسرعة في اغلاق حسابات الافراد والشركات ومنع فتحها في غير البنوك المخولة قانونياً، لأنها لا تخضع لأي متطلبات تحفظ حقوق المودعين، و أن تكون محلات الصرافة مراكزها الرئيسية بعدن.

3- الافراج عن الارصدة المجمدة بالدولار لدى البنك المركزي وهي ملك للبنوك التجارية والعمل على جعل البنوك التجارية هي التي تنفذ العمليات الدولية مع البنوك المراسلة ومنع محلات الصرافة من القيام بذلك.

4- بحسب قار البنك المركزي تراجع القوائم المالية من قبل مدقق مسجل لدى لبنك المركزي عدن، إلاَّ إن القوائم المالية لم تعد تعبر عن مراكز البنوك التجارية والاسلامية الحقيقية من أصول في تقييم الاصول.

5- اتخاذ حزمة من الاجراءات التي تدعم موقف العملة الوطنية، وتوحيد سوق الصرف وبحيث يتم اعتماد تسعيرة عمليات الشراء والبيع من قبل البنك المركزي عدن في كل مناطق الجمهورية.

6- تطبيق اللوائح والانظمة و الاحكام الخاصة بنشاط محلات الصرافة، وفرض العقوبات والاغلاق لأي مخالفة لأحكام قانون الصرافة.

7- السيطرة على الكتلة النقدية والقيام بعملية تبديل العملة الحجم الصغير مقابل الحجم الكبير من قبل البنوك التي مراكزها بعدن من اجل التحكم في عمليات العرض والطلب على العملات الاجنبية والتوقف عن طابعة البنكنوت، نشر البيانات المالية للبنك المركزي عدن شهرية وربع سنوية وسنوية.

8- اعادة الدورة النقدية إلى مسارها الصحيح بنك مركزي وبنوك تجارية وجمهور عبر تفعيل أدوات السياسة النقدية.

9- توريد موارد النفط إلى البنك المركزي عدن بدلاً عن البنك الأهلي السعودي، و عدم صرف أي مرتبات أي قوة عسكرية بغير العملة الوطنية كي لا تحدث أي مضاربة بالعملة الوطنية.

10- اعادة استثمار حقوق السحب الخاصة وعدم انفاقها في تمويل الواردات.

11- ايقاف تمويل واردات مليشيات الحوثي بعدم تجريف العملات الأجنبية إلى مناطق المليشيات عبر نقل مقرات الشركات التجارية لعدن والمكلا.

إن الجهود المبذولة والرامية لاستقرار سعر صرف العملة الوطنية يجب تترافق مع سياسة البنك المركزي لحزمة من السياسات المالية والضريبية ومنها الاتي:

- رفع الضريبة الجمركية على السلع الكمالية، مع اعادة النظر في هيكل الضرائب المباشرة والغير مباشرة وفرض ضريبة الممتلكات والايجارات بما يتواكب مع المتغيرات الاقتصادية.
- ايقاف توريد أي ضريبة إلى مليشيات الحوثي من مناطق الشرعية من أي مؤسسة إيراديه في مناطق الشرعية.
- تسديد الضرائب عبر نظام آلي عبر النت لمنع الرشاوي والتهرب الضريبي.
- ترشيد الانفاق على السلك الدبلوماسي، ومنع سفر الوزراء إلى الخارج، مع بقاء الحكومة في العاصمة المؤقتة عدن.
- بناء محطات غازية لتوليد الطاقة الكهربائية، واستئناف صادرات الغاز من بلحاف، وكذلك تنشيط الموانئ الجوية والبحرية والبرية وتوريد ايراداتها للبنك المركزي عدن.
- التنسيق المسبق مع القطاع الخاص أو ممثلية بكل ما يتخذ من قرارات اقتصادية أو تجارية مع الجهات ذات العلاقة لكي تتجنب الحكومة أي ردة فعل سلبية.
- اعفاء جميع السلع الضرورية التي تمس حياة المواطنين من أي ضرائب تضاف على كاهل المواطن في ظل الظروف الحالية.

إن هذه الاجراءات والتدابير لن يكتب لها النجاح إذا لم يتم إعادة هيكلة الجهاز الاداري للدولة المتضخم، والذي يزيد الضغوطات على الميزانية العامة للدولة، مما يجعل الدولة تلجأ إلى سياسة تمويل بالعجز، عبر طباعة الأوراق النقدية لتغطية بند الرواتب والاجور:

1- حوكمة شاملة لإصلاح الهياكل المؤسسية والتنظيمية للبنك المركزي عدن، وشغل الوظيفة العامة عبر المفاضلة وحسب الكفاءة في البنك المركزي عدن، واعادة نظام البصمة للموظفين ومنح الرقم الوطني في جميع الإدارات الحكومية الخدمية، واعادة هيكلة باب الرواتب والأجور بما يتواكب مع انهيار القوة الشرائية للعملة الوطنية.

2- الاحالة إلى التقاعد في السن القانوني أو احدى الأجلين وتجريم الازدواج الوظيفي وتطبيق مبدأ العقاب والثواب في شغل الوظيفة العامة، مع اتباع الاساليب الحديثة في الإدارة عبر الأتمتة.

أي قرارات لن تنفذ ويكتب لها النجاح، إلاَّ عبر جهات رقابية وإشرافيه مجتمعية، تصوب الاخطاء فإنه بدون وجود اجهزة رقابية ومتابعة، سوف تذهب الجهود، ولن يستفاد من القرارات والاجراءات المتخذة الا بوجود الاتي:

- اعادة احياء الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للقيام بالدور المناط به.
- تفعيل الرقابة والاشراف عل أنشطة الأعمال المصرفية مع اشارك منظمات المجتمع المدني في الدور الرقابي.
- استخدام الحاسوب والأنظمة الحديثة التي تعمل على رفع الأداء المالي.
- تكثيف حملات التفتيش والحملات الامنية.

فريق الاشراف وصياغة النتائج:

1- د/ حسين سعيد الملعسي، استاذ الاستثمار الاجنبي المشارك، رئيس قسم الاقتصاد الدولي، جامعة عدن.

1- د/ محمد صالح الكسادي، استاذ الأسواق المالية المشارك المشارك، رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم الادارية، جامعة حضرموت.

3- د/ بثينه عبدالله اسماعيل العراشه، متخصص في العلاقات الدولية، والاستاذ المساعد في قسم الاقتصاد الدولي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة عدن.

مدينة عدن 18 أغسطس 2021م

أجود أنواع
الأرز البسمتي

شركة السراري للتجارة
Alsarari Trading Company

شركة السراري للتجارة

02383350

777726264-777726449

مخرجات المحور الاقتصادي والتنموي

المشاورات اليمنية – اليمنية

تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الأمانة العامة لمجلس التعاون - 29 مارس – 7 أبريل 2022م

■ تقييم الوضع الراهن:

1. ضعف مؤسسات الدولة، وعدم الاستقرار السياسي والأمني:

- ضعف بنية عمل الحكومة الشرعية في عدن.
- عدم تفعيل دور البرلمان، والأجهزة الرقابية.
- عدم الاستقرار السياسي والأمني حد من الاستفادة الاقتصادية للدولة، وإنهاء الانقلاب من شأنه أن يغير هذا الوضع.
- انقسام السلطات في المناطق المحررة.

2. تدهور وضع المالية العامة، وغياب وجود موازنة للدولة، وتضارب السياسات النقدية:

- آخر موازنة كانت في العام 2014م.
- تدهور وضع المالية العامة، بسبب:
  - o افتقار المالية العامة للكفاءة المالية، وعدم وجود بنية تحتية ومعلوماتية ملائمة لإعداد الموازنة العامة.
  - o ضعف كفاءة تحصيل الإيرادات العامة، وتفتت الأوعية الضريبية.
  - o تحدي موارد النقد الأجنبي وتآكل احتياجات البنك المركزي من العملة الصعبة نتيجة الانخفاض الحاد في عائدات صادرات النفط والغاز، وكذلك تراجع العائدات بشكل عام.
- عدم توريد موارد الدولة من النفط والغاز، إلى البنك المركزي والتي تشكل 75% من موازنة الدولة.
- عدد من الجهات المهمة والداعمة لموازنة الدولة معطلة، من ضمنها شركات النفط والغاز والثروة السمكية.
- التهرب الجمركي.
- انخفاض الرسوم في البلديات والمحافظات، حيث أنها لم تتغير منذ عام 2000م.
- تفاقم الأزمة الإنسانية والنزوح القسري حيث يمثل اليمن المرتبة الرابعة في العالم من حيث عدد النازحين، والذي بلغ في الداخل 13%، والذي بدوره سبب ضغطاً على الانفاق الحكومي.
- اعتماد الدولة الكبير على المنظمات الدولية ودول الخليج.
- وجود تضخم وارتفاع الأسعار، وانعدام الأمن الغذائي.
- زيادة كبيرة في الدين العام الداخلي والخارجي.
- أسعار الشحن الدولي مرتفعة.
- انهيار العملة.
- انقسام السلطة في البنك المركزي أدى الى تضارب السياسات النقدية بين سلطتي عدن وصنعاء.
- لا يوجد استقلال للبنك المركزي، وتضارب دوره مع وزارة المالية.

3. العمل معطل أو ضعيف في الموانئ البرية والبحرية في المناطق الشرعية، وكذلك حركة نقل البضائع والسلع والخطوط الملاحية والمنافذ البرية والبحرية معطلة.
4. لا يوجد استفادة من الطاقة النظيفة والمتجددة، خاصة أن اليمن تنفق 3 مليون دولار يومياً لاستيراد الطاقة من البترول والغاز.
5. خدمات الإنترنت ضعيفة، حيث تحتل اليمن مراكز متأخرة على مستوى العالم.
6. وجود سوء إدارة وفساد في السلطة التنفيذية، مع وجود عدد من أطراف النزاع مستفيدة من الفساد الحاصل.
7. الافتقار إلى الحوكمة وعدم ممارسة أجهزة الدولة لمبادئ الحكم الرشيد.
8. وجود البطالة، ومشاكل العمل والعمال:
- يوجد بيئة استثمار طاردة، نتج عنها البطالة، ولا وجود للاستثمار الأجنبي.
- وجود مشاكل العمل والعمال، حيث البطالة وعدم صرف أجور العاملين نتيجة نقص موارد الدولة، وانخفاض الرواتب.

9. اقترح المشاركون إمكانية عقد اجتماع مع بعض الوزراء للمشاركة في النقاشات مثل وزير المالية ومحافظ البنك المركزي ووزير النفط ووزير التخطيط.

■ التحديات التي تواجه الوضع الراهن:

أولاً: المشكلات الاقتصادية الرئيسة التي تمس المواطن اليمني:

1. التضخم في الأسعار الاستهلاكية، لا سيما المواد الغذائية.
2. الارتفاع في معدل البطالة.
3. النقص في الإنفاق الحكومي، لا سيما في مجال دفع الرواتب لدى موظفي القطاع العام.
4. تجميد الودائع المصرفية.
5. النقص في خدمات الكهرباء.
6. النقص في سرعة وتغطية شبكة الإنترنت.
7. التهديدات البيئية، لا سيما تراجع في المخزون السمكي، واحتمال اندلاع أزمة تلوث نفط.

ثانياً: العوامل المسببة شكلياً للمشكلات الاقتصادية الرئيسة:

أ. الحوكمة:

1. وجود انقسام واستنساخ في الأجهزة الحكومية، يؤدي إلى جهود غير منسقة، وأحياناً إلى جهود متناقضة.
2. تعذر الحكومة في المحافظات المحررة.
3. عدم تشغيل حكومة عدن بشكل كامل بسبب هياكل غير كاملة ومناصب شاغرة لفترات مطولة.
4. ضعف في الرقابة على الأجهزة التنفيذية من قبل البرلمان وغيره من مؤسسات رقابية.
5. معدلات فساد مرتفعة، منها الفساد المتعلق بالمساعدات المالية الدولية.
6. ضرائب ورسوم عشوائية يفرضها أصحاب النفوذ (منها ميليشيات مسلحة) على الشعب بشكل غير نظامي، منها استقطاعات مزدوجة للودائع المصرفية.
7. تعثر الحكومة عن تسديد مستحقات المقاولين وغيرهم في القطاع الخاص.

ب. القضايا المالية والنقدية:

1. طباعة غير رشيدة

للعملة، التي تؤدي إلى انهيار في قيمة الريال اليمني.
2. استنفاذ احتياطات العملات الأجنبية.
3. الحكومة لا تحصل بشكل منهجي على البيانات والمعلومات التي تحتاجها لاتخاذ قرارات نقدية صائبة.
4. ارتفاع مفرط في الدين العام.
5. انعدام الميزانية العامة منذ عام 2014م.
6. انقسام وتشتت الإيرادات الضريبية، واستنزافها قبل وصولها إلى الحكومة المركزية.
7. تراجع كبير في إيرادات النفط والغاز، فضلاً عن وجود فساد في عملية تجميع تلك الإيرادات.
8. التهرب الضريبي في الجمارك.
9. دفع الرواتب الحكومية خارج النظام المصرفي.
10. ضغط على الإنفاق بسبب الأزمة الإنسانية.
11. الاعتماد المفرط على المساعدات المالية الدولية.

ج. البنية التحتية والأمور اللوجستية:
1. الارتفاع في أسعار السلع الدولية.
2. الاضطرابات في سلاسل الإمدادات الدولية.
3. العوائق في النقل البري داخل اليمن.
4. التشغيل غير الكامل للموانئ والمطارات.
5. الحاجة لاستيراد الطاقة والوقود في وقت ارتفاع أسعار تلك السلع.
6. عدم الرقابة على صيد السمك في المياه اليمنية.
7. الاعتماد المفرط على الواردات الغذائية، لا سيما من روسيا وأوكرانيا.

■ ثالثاً: الأسباب الجذرية للمشكلات الاقتصادية الرئيسة:

1. عدم الاستقرار السياسي والأمني بسبب استمرار الحرب، الذي قد يعود إلى وجود عدد من الجهات المحلية والدولية المستفيدة من استمرار الحرب. ويتمثل ذلك في مخالفات مزمنة في أبجديات الدستور اليمني.
2. نتيجة للسبب الجذري الأول، انتقل المصرف المركزي من جهة مستقلة تخدم المصلحة العامة، إلى جهة غير مستقلة تخضع لضغط سياسي؛ كما أن الأجهزة الحكومية انقسمت. وبالتالي أصبح الجهاز التنفيذي ضعيفاً للغاية، وغير قادر على القيام بمهامه الرئيسة. وتتضاعف هذه المشكلة لأنها تؤدي إلى نقص كبير في ثقة المواطن في الحكومة، ومن ثم تتراجع قدراتها.
3. عدم الاستفادة من الموارد البشرية اليمنية بشكل كامل. فيسعى الكوادر اليمنيون للهجرة بأية طريقة، لا سيما أصحاب الكفاءات والمهارات العالية (هجرة العقول). كما أن فئة النساء مهمشة اقتصادياً، فمساهمتها في الحياة الاقتصادية ضعيفة للغاية.

رابعاً: التصنيف المفضل لدى المشاركون اليمنيون للمشكلات:
قبل المشاركون التصنيف المذكور أعلاه بشكل مبدئي، ولكنهم فضلوا التصنيف أدناه، الذي نتج عن حوارات خاصة بهم خارج إطار الجلسات الرسمية.
1. الحوكمة وإعادة بناء أجهزة الدولة.
2. القضايا المالية والنقدية.
3. النقل الخارجي والداخلي والتنقل الداخلي.
4. الأمن الغذائي.
5. البنية التحتية:
أ. الطاقة.
ب. الاتصالات والرقمنة.
6. الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وتمكين القطاع الخاص.
7. الشراكة الاقتصادية والتنموية والتكامل مع دول مجلس التعاون.

■ الحلول وآليات التنفيذ:

إنشاء لجنة يمنية تعمل بشكل وثيق مع الأشقاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربي لمتابعة وتقييم تطبيق الحلول والمعالجات الاقتصادية والتنموية التي خرج بها محور الاقتصاد والتنمية في المشاورات اليمنية – اليمنية، وتحويلها إلى برامج تنفيذية وإيجاد التمويلات اللازمة لها والإشراف والمراقبة على الدعم والمساعدات المقدمة لهذه البرامج ومتابعة تنفيذها، وتتلخص النقاط المذكورة أدناه أهم الحلول والمعالجات التي تم الاتفاق عليها خلال المشاورات:
أولاً: الحلول والمعالجات العاجلة إنقاذ الوضع الإنساني و تحقيق الأمن الغذائي والحد من الانهيار الاقتصادي:
1. العمل على زيادة إنتاج وتصدير النفط الخام و استئناف تصدير الغاز المسال وتحسين تحصيل الإيرادات السيادية وتخصيصها لدفع الرواتب وفق آليات يتفق عليها تضمن الشفافية و النزاهة في التنفيذ.
2. تفعيل أجهزة وآليات الرقابة والمحاسبة ومكافحة الفساد والتقييم المستمر للأداء في كافة أجهزة و مؤسسات الدولة.
3. توفير منحة عاجلة على شكل وديعة للبنك المركزي لاستعادة الثقة بالعملة الوطنية وإنقاذها من الانهيار وتدعيم قدرة البنك المركزي على إدارة سعر الصرف بكفاءة.
4. تنفيذ معالجات عاجلة لإصلاح قطاع الكهرباء واستخدام الطاقة النظيفة وإيقاف استنزاف هذا القطاع لموارد الدولة.
5. إيجاد معالجات للانقسامات القائمة في بعض المؤسسات والسياسات النقدية والمالية والعمل بشكل عاجل على آليات للتخفيف من تأثير هذا الانقسام.
6. إنشاء صندوق لإعادة الإعمار بموارد محلية وخارجية يبدأ نشاطه في عدن لتقديم إعانات وقروض ميسرة لإعادة إعمار ما دمرته الحرب.
7. إنشاء صندوق يمني خليجي تنموي اقتصادي كذارع تنفيذي و فني عبر جهاز مستقل.

■ البنية التحتية: الطاقة:

- الاستفادة من الخبرات الإقليمية والدولية في مجال تحول الطاقة.
- زيادة الإنتاج النفطي من خلال الاستكشاف والتطوير ومعالجة أمر (إعادة تشغيل) المصافي.
- إعادة تأهيل مصفاة عدن.
- النظر في دراسة انشاء مصافي في المناطق انتاج النفط
- إيجاد بدائل لاستيراد الطاقة بهدف الاستغناء المطلق عنها مع الزمن.
- الانتقال إلى الطاقة المتجددة المحلية دعماً لأمن الطاقة والمياه والغذائي.
- انتقال الحكومة من المزود إلى المنظم في قطاع الطاقة.
- تعزيز وتنويع إمدادات النفط.
- النظر في إعادة هيكلة القطاع النفطي بشكل لامركزي.
- بناء محطات توليد كهرباء جديدة، ربما بشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- الاستثمار في إنشاء مصافي في المحافظات النفطية.
- ربط شبكة الكهرباء اليمنية بالشبكة

الكهربائية الخليجية.
- إنشاء محطات تحلية المياه بنظام الشراكة مع القطاع الخاص.
- تطوير شبكة نقل الكهرباء.
- صيانة محطات معالجة الصرف الصحي.

■ البنية التحتية: الاتصالات والرقمنة:

- تأسيس شركة جديدة للاتصالات، لتنويع الخيارات أمام المستهلك.
- النظر في انتقال الحكومة من المزود إلى المنظم في قطاع الإنترنت.
- معالجة مشكلة الكيبل البحري (AAE1) لتعزيز الإنترنت.
- إنشاء بوابة جديدة للإنترنت.
- العمل على التهيئة لتشغيل الجيلين الرابع والخامس للاتصالات.
- تطبيق الانظمة الرقمية و التحول الى الحكومة الذكية بما في ذلك التحول من التعامل بالاوراق في جميع المعاملات الحكومية و لجميع قطاعاتها الى التحول للتعامل بالانظمة الرقمية و المتاحة عبر خدمات الانترنت لتحقيق الشفافية و السرعة و الفاعلية و رفع مستوى الاداء
- بناء منظومة خدمات رقمية وطنية متكاملة و مرتبطة بمنظومة الهوية الشخصية الوطنية و منظومة الدفع المالي الرقمي و المنظومة الرقمية لادارة الممتلكات و الاراضي
- - نشر التعليم الرقمي و التجارة الا لكتر و نية .
- أن تعمل الحكومة على نقل شركات الاتصالات الى العاصمة المؤقتة عدن لتحصيل كافة الضرائب والرسوم من هذه الشركات .

■ الأمن الغذائي:

- تقديم دعم مالي\نقدي للبنك المركزي لاستقرار العملة، وعملات أجنبية لشراء المواد الغذائية.
- إنشاء صندوق يمني - خليجي لتنمية المشاريع الزراعية وغيرها مما يحقق الأمن الغذائي، فضلاً عن دعم الصناديق المحلية القائمة.
- تعزيز دعم الموانئ اليمنية.
- توجيه المنح\المساعدات نحو المشاريع الصغيرة في المجال الزراعي\السمكي.
- استغلال التكامل الزراعي في المحافظات اليمنية .
- استغلال الأفضلية النسبية الزراعية لدى اليمن (البن، السمسم، ... إلخ).
- توفير مدخلات الإنتاج الزراعي الحديث (المعدات، المواد الأساسية).
- إصلاحات ضريبية تحفيزية في قطاع الزراعة.
- تطوير سلسلة القيمة الزراعية في اليمن.
- تعزيز القدرة الشرائية لدى المواطن لكي يتمكن من شراء المواد الغذائية.
- تمكين فئة المزارعات وبناء القدرات لديهن.
- عمل هيئة وطنية للتصدي لتغير المناخ وتداعياته الزراعية.
- نشر نظام الدفع الإلكتروني (mobile money) في الأرياف.
- استخدام الطاقة النظيفة بديل الوقود التقليدي (الري).
- إدراج اليمن ضمن خطة وآلية خاصة للأمن الغذائي لدول مجلس التعاون.
- تفعيل التشريعات المتعلقة بحماية البيئة.
- إعادة تأهيل الأسواق المعنية في الأسماك.
- استعادة الدولة دورها في ضمان الأمن الغذائي خاصة المواد الغذائية الأساسية.
- زيادة تكافؤ الفرص في الموانئ.
- تفعيل القوانين والاتفاقيات الدولية في استخدام المبيدات.
- تطبيق مفهوم الطاقة والري في الزراعة.
- تفعيل القوانين الخاصة بمنع صيد الأسماك الجارف في مواطن تكاثرها.

■ ثانياً: القضايا المالية والنقدية:

الموارد:

- تشغيل جميع القطاعات النفطية والغازية وبأعلى طاقة ممكنة وتصدير إنتاجها.
- التزام جميع المنافذ الجمركية البحرية والبرية والجوية بإنفاذ قانون التعرفة الجمركية وقانون الضرائب والرسوم الأخرى، وتحصيل الموارد طبقاً لهذه القوانين، وتوريد جميع الإيرادات إلى حساب الحكومة العام طرف البنك المركزي عدن وفروعه.
- إلزام قيادات السلطة المحلية في المحافظات المحررة بتحصيل جميع موارد الدولة المركزية والمحلية وتوريدها إلى فروع البنك المركزي وفقاً للقانون.
- إغلاق جميع الحسابات الخاصة التابعة لوزارات ومؤسسات الدولة في البنوك التجارية وشركات الصرافة ونقلها إلى البنك المركزي وفروعه طبقاً للقانون المالي.
- الإسراع بتحصيل جميع ضرائب الأرباح والرسوم والضرائب المتأخرة عن جميع البيانات الجمركية المعلقة وفقاً للقوانين النافذة.

■ الاصلاحات:

- قيام الحكومة بتقديم موازنة مالية شفافة لما تبقى من العام المالي خلال فترة أقصاها شهر وعرضها على البرلمان لاستكمال الإجراءات الدستورية حيالها.
- قيام الحكومة بتقديم الحسابات الختامية لموازنات الأعوام السابقة إلى البرلمان وفقاً لما نص عليه الدستور.
- تفعيل دور جميع الأجهزة الرقابية (البرلمان/الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة/الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد).
- تفعيل دور اللجنة العليا للمناقصات ولجنة مكافحة غسيل الأموال وجميع الأجهزة القضائية المختصة بحماية المال العام.
- اصلاح الاختلالات المالية والإدارية القائمة في جميع مؤسسات الدولة، وعلى وجه الخصوص الإيرادية منها.
- التأهيل العاجل لمصافي عدن للاستفادة القصوى من هذه المنشأة الوطنية الهامة.
- اتباع آلية ناجعة وشفافة في استيراد المشتقات النفطية وإعادة توزيعها داخل الجمهورية.
- إعادة النظر في سياسات شراء الطاقة والوقوف على الفساد القائم في هذا الجانب والعمل على الإسراع في تشغيل المحطات الكهربائية الجديدة وصيانة القديمة منها والإسراع في استكمال تنفيذ المحطات الغازية.
- العمل على الاستفادة القصوى من القروض والمنح والهبات الخارجية التي تم التوقيع عليها في المراحل السابقة، للاستفادة منها في تحقيق الانتعاش الاقتصادي وتنفيذ المشاريع التي خصصت لها، والسعي الجاد للحصول على قروض ومنح جديدة من قبل الدول المانحة.

الجانب النقدي

- ضرورة قيام البنك المركزي باتباع سياسة نقدية ومصرفية صارمة وشفافة تكفل استقرار قيمة العملة الوطنية.
- قيام البنك المركزي بممارسة دوره الرقابي الصارم على جميع الأعمال البنكية والمصرفية وإغلاق جميع شركات الصرافة المخالفة للقانون بما يضمن إيقاف التلاعب الحاصل في سوق الصرف.
- السعي الحثيث والعاجل لدى الإخوة في دول مجلس التعاون لدعم الوضع النقدي والمصرفي وذلك من خلال طرح ودائع طرف البنك المركزي لدعم العملة الوطنية واستقرار قيمتها عند المستويات المعقولة، بما يكفل تعزيز قيمة الريال اليمني ويضمن رفع القدرة الشرائية للمواطن على أن تحدد أوجه الاستفادة من هذه الودائع بشكل مسبق مع المودعين وبشفافية عالية.
- عدم قيام البنك المركزي بإصدار أي طبع نقدي جديد مع ضرورة عمله على السيطرة على الكتلة النقدية الضخمة الموجودة داخل البلد.
- قيام البنك المركزي بالرقابة والمتابعة لأي نشاط متصل بعمليات غسيل الأموال وكشفه وإحالة مرتكبيه إلى الجهات المختصة.
- المساعدة في إعادة فتح العلاقات البنكية والبنوك فيما بين اليمن ودول مجلس التعاون.

■ رابعا : الحلول المقترحة من البنك المركزي اليمني

- دعم عاجل من الأشقاء لاحتياطيات البنك المركزي لتمكينه من السيطرة على أسعار الصرف لتمويل السلع الأساسية، وسحب فائض الكتلة النقدية من السوق وإعادة الثقة للقطاع المصرفي.
- دعم لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة لتغطية النفقات الحتمية.
- تعزيز إيرادات الدولة من خلال إصلاح المنظومة الضريبية والجمركية، وتعزيز إجراءات الرقابة على الإيرادات وتوريدها إلى البنك المركزي و فروعه.
- تعزيز الصادرات وخاصة صادرات النفط والغاز.
- إعادة الدورة النقدية للقطاع الرسمي وعبر البنوك، من خلال تحويل مرتبات القطاع العام عبر البنوك، ومساعدة البنوك في رفع قدراتها في مجال الالتزام والحد من توسع قطاع الصرافة.
- مساعدة البنوك اليمنية على تسهيل تعاملاتها مع البنوك الخارجية.
- توفير المناخ السياسي والأمني المناسب لخلق بيئة مناسبة لقطاع المال والأعمال في القيام بمشاريع استثمارية تساهم في التعافي الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة.
- إصلاح منظومة القضاء والأمن لتشجيع القطاع الخاص المحلي أو الإقليمي من الاستثمار في المناطق المحررة، وعودة جزء من رؤوس الأموال التي غادرت بسبب الحرب.
- تحويل أموال المنظمات الإنسانية عبر البنك المركزي على أن يتم مصارفتها وفق سعر السوق، من ناحية أخرى يمكن الاستفادة من العملة الأجنبية في تحقيق استقرار أسعار الصرف وتوفير العملة الأجنبية لاستيراد الغذاء والدواء للبلد.
- تحويل أموال برامج الدعم التنموية الممولة من دول مجلس التعاون عبر البنك المركزي وإجراء العقود مع المقاولين بالريال اليمني.
- إعادة تطبيع العلاقة مع المؤسسات المالية العربية والدولية بضمان إعاده تدفق القروض والمساعدات.

■ الحوكمة والبناء المؤسسي

- عودة كافة سلطات ومؤسسات الدولة (التشريعية – التنفيذية – القضائية) إلى أرض الوطن لتمارس دورها ، وتفعيل كل مؤسسات الدولة.
- تفعيل دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.
- تفعيل دور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.
- تفعيل دور اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات الحكومية.
- الالتزام بتطبيق منظومة التشريعات النافذة.
- تفعيل دور الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات الحكومية.
- توزيع الصلاحيات بين المركز والفروع وفقاً للدستور والقانون، وتمكين السلطات المحلية من ممارسة مهامها ودورها بصلاحيات كاملة في المجال المدني (الخدمي والتنموي) والأمن المحلي تحت رقابة المركز والرقابة الحكومية والمجتمعية المحلية.
- دعم بناء برنامج شامل لتطوير القدرات المؤسسية وخاصة المؤسسات المالية والإيرادية والاقتصادية وتعزيز معايير الحوكمة والمساءلة والشفافية.
- المشاركة مع مؤسسات المجتمع المدني والحكومة الشرعية في بناء فريق اقتصادي استشاري مهني (think) يقدم المشورة الاقتصادية ويقترح المعالجات للمشكلات الاقتصادية ويعمل كذراع استشاري للحكومة لتطور السياسات والرؤى الاقتصادية ويساعدها في ترشيد القرار الاقتصادي.
- تعزيز قدرات المحافظات على إعداد الخطط والموازنات وتنمية الموارد وتوفير الخدمات.
- دعم خدمات قطاع المستثمرين سواء عن طريق القوانين والأنظمة الحالية أو سن قوانين جديدة.
- إنشاء هيئة و أجهزة مراكز فكر لتنسيق آليات تحديث القوانين والسياسات لاستدامة النمو و تحديث الاقتصاد المستدام.

■ ثالثاً: النقل:

- تشغيل المنافذ البرية والجوية والبحرية التي تحت سيطرة الحكومة الشرعية بطاقتها الكاملة، شريطة الرقابة المشددة على هذه المنافذ من استخدامها لغير الأعمال المدنية أو التهريب بمختلف انواعه.
- لأغراض تخفيض كلف النقل الخارجي إلى اليمن، وبالذات في الاضافات التأمينية على اعتبار أن اليمن منطقة حرب، فعلى الجهات المختصة الحكومية أن تودع مبلغ تأمين لدى الجهة الدولية المعنية بالنقل البحري لرفع تلك الاضافات التأمينية على البواخر المتجهة إلى اليمن، ومساعدة دول مجلس التعاون في ذلك.
- العمل من قبل جميع المعنيين لتسهيل الاستيراد المباشر عبر الموانيء اليمنية خفضا لتكاليف و لمدة النقل و بما لا يخل بالاشتراطات الامنية و بسيادة الحكومة اليمنية
- لأغراض تخفيض كلف النقل الخارجي، وفترات وصول البضائع (الحاويات) وذلك بالعمل على عودة الخطوط الملاحية الدولية لنقل الحاويات إلى الموانئ الخاضعة للحكومة الشرعية.
- نقل التفتيش على الحاويات والبضائع

إلى ميناء عدن وتوفير الاحتياجات البشرية والمادية لذلك.
- توحيد الإجراءات الجمركية في كل المنافذ البرية والبحرية والجوية للجميع بنسق موحد وفق قانون الجمارك ولائحته التنفيذية، وتوريد كل الإيرادات الضريبية والجمركية حصراً إلى البنك المركزي وفروعه.
- وقف كل أنواع الجبايات غير القانونية لأي جهة كانت، وتحت أي مسمى.
- تشجيع الاستثمار في النقل الجوي والبري والبحري وفتح المجال للمنافسة.

رابعاً: الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وتمكين القطاع الخاص:

- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وإعطائه دور أكبر في برامج التعافي وإعادة الإعمار وقيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال إنشاء مجلس أعلى للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في (PPP)، وتطوير إطار قانوني لاستثمار القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية في مجال الكهرباء، المطارات، الموانئ والطرق وفق منظومة حوافز غير ضريبية.
- البدء في انشاء قائمة مشاريع وفق الاحتياجات بنظام ال (PPP) والبدء بالتسويق لدى الجهات الاستثمارية .
- تفعيل الهيئة العامة للاستثمار في العاصمة المؤقتة عدن وفروعها في المحافظات الأخرى من خلال تفعيل نظام النافذة الواحدة وتفعيل قانون الاستثمار وتقديم تسهيلات.
- إصلاح البيئة الاستثمارية من خلال تعزيز الاستقرار الأمني والسياسي ومعالجة مشكلة الأراضي وتوفير الحماية للاستثمار
- تشجيع الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة للأغراض التجارية والصناعية.
- إلغاء كافة الرسوم والجبايات غير القانونية التي تفرضها جماعة الحوثي على القطاع الخاص وكل أشكال الابتزاز المالي والتجاري على الأفراد والشركات والتي تذهب إلى جيوب المنتفعين منهم.
- دراسة إمكانية إنشاء مناطق صناعية لجذب الاستثمار الأجنبي على الحدود مع السعودية وعمان.
- تحديث القوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي لتعزيز التنافسية.

خامساً: الشراكة الاقتصادية والتنموية والتكامل مع دول مجلس التعاون:

- دعم جهود الحكومة الشرعية لبناء شراكة استراتيجية شامله مع دول مجلس التعاون بما فيها شراكة تنموية تقوم على عدد من المبادرات والتي من أبرزها:
o دعم إعداد برنامج تأهيل اليمن والارتقاء به اقتصادياً وتنموياً وتمكينه من التكامل مع دول مجلس التعاون لتحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة.
o تشجيع القطاع الخاص الخليجي على الاستثمار في اليمن في مشاريع إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي.
o الاستفادة من القوى البشرية اليمنية وتسهيل انتقالها إلى أسواق العمل الخليجية.
o تقديم التسهيلات للمغتربين اليمنيين كرافد مشترك للتنمية وثروة واعدة .

- دعم الحكومة في الاهتمام بشريحة المغتربين في المملكة والبحث عن معالجات وحلول مستدامة للمشكلات التي تواجههها بما يعزز التحالف التنموي الاستراتيجي بين اليمن ودول مجلس التعاون.

■ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن (UNDP):

في بداية الجلسة الثانية قدم السيد اوك لوتسما الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن (UNDP)، عرضاً حول الوضع الاقتصادي وتكلفة الحرب وتأثيرها على الجمهورية اليمنية، ومن النقاط التي تم عرضها:
• أزمة التمويل.
• انعدام الأمن الغذائي.
• الصدمات العالمية.
• تأثير الصراع في أوكرانيا.
واختتم السيد لوتسما عرضه بتقديم عدد من التوصيات وهي:
• دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية.
• تنشيط الزراعة والثروة السمكية المحلية.
• توفير تمويل مستقر لمزاد العملات الأجنبية لتحقيق الاستقرار في العملة.
• تنويع الصادرات لكسب العملة الصعبة للواردات الغذائية (مثل البن والعسل والأسماك).
• تمويل الواردات الأساسية من خلال مزادات العملات الأجنبية أو خطابات الاعتماد.
• تخفيف القيود المفروضة على واردات الوقود والسلع الأساسية الأخرى.
• تأهيل الموانئ البحرية.
• تقليل أقساط تأمين الشحن.

وفي ختام كلمة السيد لوتسما، أجاب على بعض تساؤلات المشاركين.

أوراق العمل والتقارير والعروض المرئية والمداخلات المكتوبة:

بالإضافة إلى المداخلات الشفهية، تم تقديم عدد من أوراق العمل والتقارير والعروض المرئية والمداخلات المكتوبة، وهي على النحو التالي:
• ورقة عمل 1: "التعافي الاقتصادي الشامل واستعادة الثقة بالعملة الوطنية".
• ورقة عمل 2: "مبادرة تيار التوافق الوطني حول حل الأزمة الاقتصادية"، مع عرض مرافق.
• ورقة عمل 3: "الملف التوثيقي المتكامل عن استكشاف وإنتاج النفط والغاز وتكريره وإسالته وتصديره في اليمن".
• ورقة عمل 4: "تقرير خبري عن لقاءات البحر الميت بالأردن".
• ورقة عمل 5: "مشروع رؤية شاملة لتيار التوافق الوطني لإنشاء ورعاية المسار الاقتصادي لعملية السلام في اليمن ما قبل إنهاء الصراع وما بعد تحقيق السلام".
• ورقة عمل 6: "خيارات إصلاح قطاع الكهرباء في محافظة عدن".
• ورقة عمل 7 بهيئة عرض: "الأوضاع النقدية والمالية وتأثيراتها على الوضع الاقتصادي والمعيشي في اليمن".
• ورقة عمل 8: "الوضع المائي في اليمن - الفرص والتحديات".
• ورقة عمل 9: " القمح والأمن الغذائي في اليمن - ملخص سياسي لمتخذي القرار".

وكذلك بالإضافة إلى الحلول التي تمت مناقشتها أعلاه، قدم بعض المشاركين عدداً من المذكرات فيها المزيد من التفاصيل حول الحلول المطروحة، على النحو التالي:
• مذكرة الحلول 1: "مشروع الحلول للتحديات والمشاكل التي يواجهها الاقتصاد اليمني والمواطن اليمني والمؤسسات والهيئات العاملة في المجال الاقتصادي".
• مذكرة الحلول 2: "مقترح بالمعالجات الاقتصادية".
• مذكرة الحلول 3: "أهداف المحور الاقتصادي والإجراءات التنفيذية ".

معك اينما كنت

خدمة Mobile

الذهبي موبايل

GET IT ON Google Play

تطبيق الذهبي موبايل

للشركات والافراد

24/7 365

شركة العروي للصرافة والتحويلات

Alarwy Exchange & Transfers Co.

شركة العروي للصرافة

Alarwy Exchange Company

الإدارة العامة - عدن - الشيخ عثمان - شارع عبدالعزيز

الرقم المجاني : 8002200

02326111 | 02326222 | 02326777 | 02358666 | 02358555

alarwyinfo@gmail.com

www.Alarwy.com

alarwyco@

تطورات أسعار صرف الريال اليمني مقابل الدولار والريال السعودي خلال شهر أبريل لعام 2022م

إعداد فريق رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية:

د/ نهال علي عكبور
أ/نصر السناني
د.منى محمد احمد
أ.صفية منصور الشرمي

■ شهد شهر ابريل تراجع كبير لأسعار الصرف في محافظة عدن عكس ما كانت عليه خلال الفترة الماضية، هذا بالتزامن مع تراجع الطلب على العملات الأجنبية من خلال المزادات المعلنة وحدوث فائض في عرض قيمة المزادات، وفي هذا الصدد نتناول تحليل أسباب تراجع أسعار الصرف خلال الشهر المنصرم، وكذا نتناول أسباب تراجع الطلب على العملة الأجنبية من خلال المزادات المعلنة من قبل البنك المركزي "عدن".

■ اعتمادًا على جدول اسعار الصرف يمكن ملاحظة التالي "في عدن"

1. لم يشهد سوق الصرف خلال شهر ابريل اضطرابات شديدة وسادت تغيرات متباينة هبوطًا وصعودًا لأسعار صرف الريال مقابل العملات الاجنبية حيث سُجلت أدنى معدلاته في عمليات الشراء والبيع ٨٣٦ و٩٠٠ ريال كأدنى اسعار خلال الشهر وهي بالمقابل مثلت ايضًا أدنى أسعار تُسجل منذُ فترة طويلة.
2. سجلت اسعار الصرف في بداية الشهر ١٢٠٠ ريال لكل دولار وهو السعر الذي قد يسجل نهاية الشهر مما يدل على استقرار السوق خلال الشهر.

أ ■ سباب ارتفاع وانخفاض أسعار الصرف للشهر المنصرم في محافظة عدن

1. تقف خلف تراجع اسعار الصرف لصالح الريال اليمني اسباب عديدة ومنها التطورات السياسية على أثر مشاورات الرياض ومنها اعلان وقف الحرب وانتقال السلطة وعودة السلطات الى عدن والاعلان عن وديعة مالية ومساعدات اخرى وغيرها من الاسباب.
2. يقف خلف تزايد سعر الصرف لغير صالح الريال في نهاية الشهر عدد من الاسباب ومنها عدم تنفيذ ما أُعلن عنه من منح ومساعدات وتفجير انبوب الغاز في شبوة وزيادة الطلب على العملات الاجنبية بسبب زيادة المبيعات مع قدوم العيد واستلام عدد من الجهات رواتب عدة أشهر حيث تتم عمليات المصارفة الى العملات الاجنبية كملاذات أمنه.

■ اعتمادًا على جدول اسعار الصرف يمكن ملاحظة التالي "في صنعاء"

استمر سعر الصرف مستقرًا كالعادة باستثناء تغييرات محدودة انخفاضا وصعودًا، كما هو الحال في عدن، بتأثير العوامل المشار اليها في فقرة أسباب ارتفاع وانخفاض أسعار الصرف اعلاه. ومن خلال جدول أسعار الصرف في صنعاء حدث خلال شهر ابريل انحسار للفروق بين اسعار الصرف في عدن وصنعاء بسبب تطورات في سوق الصرف في عدن وغيرها من العوامل.

الشكل رقم (١) فارق بيع الريال السعودي بين محافظتي عدن و صنعاء

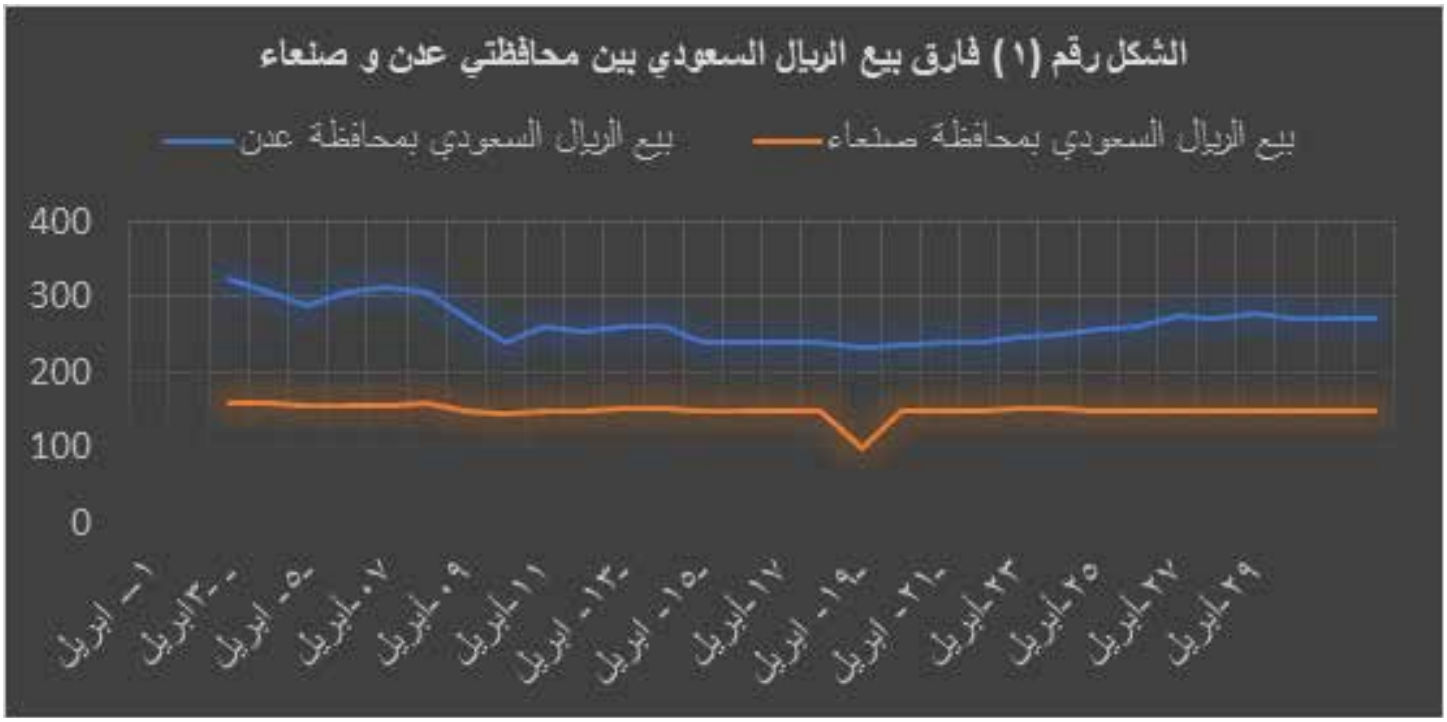

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف لشهر مارس لعام 2022م

البيانات	أسعار السوق - محافظة عدن				أسعار السوق - محافظة صنعاء			
	الريال السعودي		الدولار		الريال السعودي		الدولار	
	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع
1 - ابريل	320	324	1212	1224	159,30	160	602	605
2 - ابريل	300	305	1143	1180	156	158	585	600
3 - ابريل	280	290	1058	1102	154,50	157	584	594
4 - ابريل	297	305	1123	1162	155	157	580	595
5 - ابريل	308	313	1170	1192	155,50	157	587	590
6 - ابريل	300	307	1140	1163	156,50	157,50	590	594
7 - ابريل	230	270	870	1020	138	150	520	570
8 - ابريل	220	240	836	910	140	145	535	550
9 - ابريل	240	260	907	988	145	148	547	570
10 - ابريل	245	255	926	969	148	150	558	568
11 - ابريل	250	260	947	989	150	153	566	577
12 - ابريل	252	260	955	989	148	152	560	570
13 - ابريل	230	240	870	912	147	149	555	565
14 - ابريل	230	240	870	912	147	149	555	565
15 - ابريل	230	240	874	912	147	149	555	565
16 - ابريل	233	240	880	900	147,50	150	556	560
17 - ابريل	227	233	856	885	147,50	148,50	555	560
18 - ابريل	230	235	874	895	147,50	148,50	555	560
19 - ابريل	235	240	880	901	147,50	148,50	555	560
20 - ابريل	235	238	893	906	147,50	148,50	555	560
21 - ابريل	243	248	932	942	148	151	558	565
22 - ابريل	247	251	938	956	148,10	152	557	562
23 - ابريل	254	257	965	979	148,20	148,50	557	562
24 - ابريل	253	260	957	988	148,20	148,50	558	561
25 - ابريل	270	275	1026	1047	148,20	150	558	562
26 - ابريل	265	270	1007	1028	148,20	150	558	560
27 - ابريل	270	278	1026	1056	148,20	148,40	557,25	558
28 - ابريل	260	270	983	1026	148,20	148,40	557,25	558
29 - ابريل	260	270	983	1026	148,20	148,40	557,25	558
30 - ابريل	260	270	983	1026	148,20	148,40	557,25	558
المصدر	.twitter.com/Boqash							

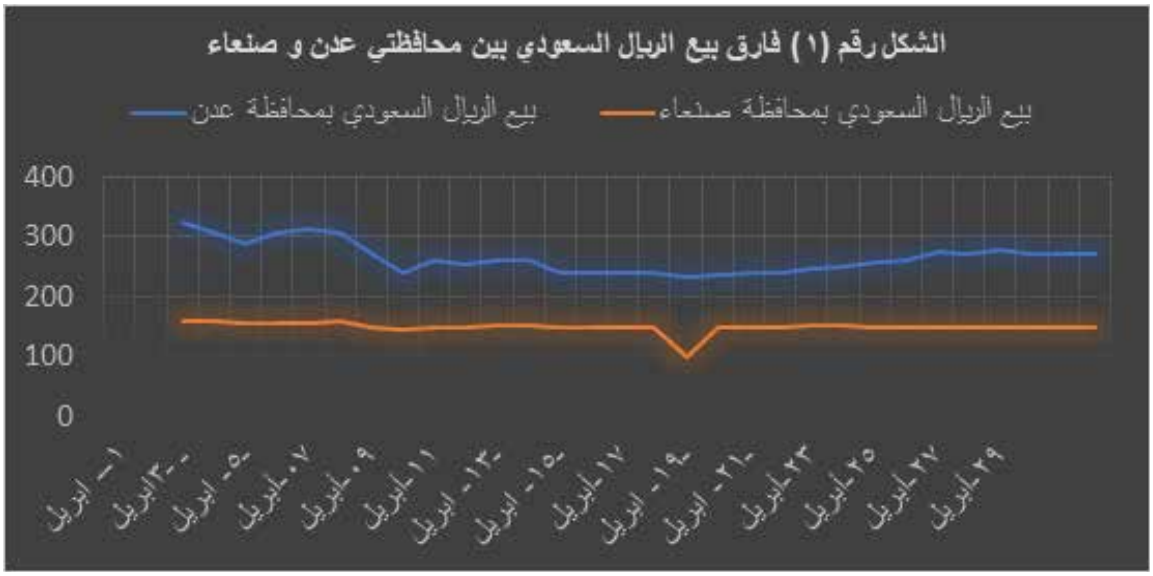

■ اما بالنسبة لجدول عمليات المزاد فقد لوحظ تراجع حاد في عمليات البيع عبر المزاد ومنها:

- اجراء ثلاث عمليات بيع فقط ووقف عملية البيع الرابعة لأسباب بعضها معلن وبعضها الاخر قد يكون غير معلن.
- كانت اسعار البيع عبر المزاد متماهية مع اسعار الصرف في السوق الى حد كبير.
- يلاحظ تراجع الطلب على شراء العملات عبر المزاد بشكل غير طبيعي ويخالف عمليات اسعار الصرف في السوق حيث وصلت نسبة الشراء الى ٦٪ فقط اي شراء حوالي ١.٣ مليون دولار من اجمالي المبلغ المعروض والبالغ ٢٠ مليون دولار.

ونعتقد ان اهم اسباب ذلك تكمن في:

1. تراجع سعر الصرف في السوق لصالح الريال ادى الى تجنب الشراء عبر المزاد لحسابات تجارية.
2. بروز صعوبات لدى البنوك والمستوردين حيال السيولة بالريال اليمني.
3. وجود صعوبات في عمليات التحويل المالية الخارجية.
4. بروز فجوات زمنية في عمليات الشراء عبر المزاد وعمليات التحويل لصالح المستوردين في الخارج وإرباكات في عمليات احتساب اسعار الصرف واسعار السلع وغيرها من المؤثرات الفنية والادارية.

جدول رقم (2) رصد عمليات المزادات لشهر ابريل 2022م

رقم المزاد	التاريخ	أعلى سعر عطاء	أدنى سعر عطاء	سعر الإرساء	قيمة المزاد المعلن عنه بالمليون دولار	قيمة العطاءات المقبولة بالمليون دولار	قيمة العطاءات المقبولة بالمليار ريال اليمني	نسبة التغطية	نسبة التخصيص
((16\2022	05 أبريل	1150	1140	1140	20000000	4370000	4981800000	%22	%100
(17\2022	12 أبريل	982	950	950	20000000	6900003	6555002850	35%	100%
(2022 /18)	19 أبريل	890	860	860	20000000	1261000	1084460000	6%	100%

البنك الأهلي اليمني

National Bank Of Yemen

الخبـرة والثقـة Trust & Experience

بنك مملوك للدولة 100%

وضوح في الرؤية
تميز في الأداء
إشراقة جديدة

تصميم دائرة تكنولوجيا المعلومات

هاتف :
+967 -2- 253753/252403
فاكس:
+967 -2- 255004
البريد الإلكتروني:
nby.ho@y.net.ye
لمزيد من المعلومات زوروا موقعنا
http://www.nbyemen.com

جزيرة سقطرى..
الجوهرة المنسية

تطورات اقتصادية:

سقطرى.. ياقوتة اليمن الضائعة

الأهمية الجيو اقتصادية لسقطرى

د. سامي محمد قاسم - رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

■ سقطرى هي أرخبيل يمني مكون من ست جزر على المحيط الهندي قبالة سواحل القرن الأفريقي بالقرب من خليج عدن، وتقع على بعد حوالي 240 كيلومترًا (150 ميل) شرق سواحل الصومال و 380 كيلومترًا (240 ميلًا) جنوب شبه الجزيرة العربية. يشمل الأرخبيل جزيرة رئيسية وهي سقطرى، وخمس جزر أخرى هي درسة وسمحة وعبد الكوري، وصيال عبد الكوري وصيال سقطرى وسبع جزر صخرية وهي صيرة وردد وعدلة وكرشح وصيهر وذاعن ذتل وجالص ، وتعتبر جزيرة سقطرى أكبر الجزر العربية واليمنية، ويبلغ طول الجزيرة 125 كم وعرضها 42 كم ويبلغ طول الشريط الساحلي 300 كم (تبلغ مساحة الجزيرة 3650كم2)، تنقسم إدارياً إلى مديريتين، عاصمة الجزيرة حديبو، وبلغ عدد سكان الجزيرة حسب تعداد 2004م 44210 ألف نسمة (تشير التقديرات لوصول عدد السكان لما يقرب من 140 الف نسمة).

لا يختلف تكوين الجزيرة الجيولوجي على القاعدة في شبة الجزيرة العربية حيث تتكون من الصخور النارية القديمة والمتحولة ويكثر بها صخور الجرانيت وتتوسط الجزيرة جبال يبلغ اعلي ارتفاع لها عند طرف جبال حجهر الشرقي 1500 متر وارتفاع المناطق الوسطى 500 متر.

كما تتوزع تضاريس الجزيرة بين جبال وسهول وهضاب وأودية وخلجان.

تتميز جزيرة سقطرى والجزر التابعة لها بغطاء نباتي متنوع يشتمل على الأشجار المعمرة والنادرة، إذ تم رصد (800) نوع من الأشجار والنباتات المتوفرة في الجزيرة، بالإضافة إلى العديد من الحشائش والنباتات النادرة من أهمها: دم الأخوين التي توجد فقط في جزيرة سقطرى وجزر الكناري وشجرة أمعيرو وهي إحدى الأشجار السبع التي تنتج البخور، شجرة أكشة، يوهن، كرتب، قمهر بالإضافة إلى أنواع أخرى من الأشجار ومعظمها تدخل في صناعة البخور والأطياب والروائح العطرية، وأما النباتات والأعشاب الصغير فهي كثيرة وتنتشر في أجزاء من جزيرة سقطرى والجزر التابعة لها منها: نبات (متر) ويعد أكثر انتشارا في الجزيرة، نبات (سيرة) وهذان النوعان لا وجود لهما في أي مكان في العالم، كذلك نبات (مشحر مهن جربق)، الصبر السقطري (طيف) هو الآخر لا يوجد إلا في هذه الجزيرة وغيرها من النباتات.

كما تتميز جزيرة سقطرى بوفرة وتعدد وتنوع الطيور، إذ تم رصد وتسجيل (120) نوع من الطيور منها (30) نوع مستقر ومتوالد في الجزيرة، البعض منها لا يوجد في أي مكان في العالم، كما أن هناك عدد كبير من الطيور التي تم تسجيلها ورصدها في الجزيرة وتعد من الطيور المهاجرة. وتوجد أيضاً أنواع من الطيور مثل الصقور والحمام البري والنسور والبوم والعصافير التي تكثر في المناطق الكثيفة بالأشجار وبالقرب من الأودية خصوصاً المائية منها.

ترجع شهرة سقطرى وأهميتها التاريخية إلى بداية العصر الحجري وازدهار تجارة السلع المقدسة، ونشاط الطريق التجاري القديم - طريق اللبان، حيث اشتهرت سقطرى بإنتاج الند وهو صنف من أصناف البخور، وبإنتاج "الصبر السقطري" كأجود أنواع الصبر وزادت أهميتها وتردد ذكرها إلى شعوب حضارات العالم القديم التي كانت تنظر إلى السلع المقدسة نظرة تقديس البخور والمر والصبر واللبان ومختلف الطيب، وكانوا يسمون الأرض التي تنتج هذه السلع الأرض المقدسة ولهذا سميت جزيرة سقطرى عند قدماء اليونان والرومان بجزيرة السعادة.

رغم ما تمثله سقطرى من أهمية لليمن سواءً من ناحية موقعها الاستراتيجي في نهاية خليج عدن وإشرافها على الطريق الملاحي باتجاه القرن الأفريقي

وغرب المحيط الهندي أو ما تكتنزه من ثروات طبيعية كبيرة بالإضافة إلى اعتبارها من أهم مناطق التنوع البيولوجي تعرضت جزيرة سقطرى لسنوات طويلة من العزلة والإهمال، فقد تم اعتبارها منذ الاستقلال جزء من محافظة حضرموت رغم انها قبل الاستقلال لم تكن تتبع حضرموت وقد استمر الامر كذلك حتى صدر قرار اعتبارها محافظة مستقلة في ديسمبر 2013 عندما صدر قرار باستحداث محافظة أرخبيل سقطرى.

■ الاهمية الجيواقتصادية لأرخبيل سقطرى:

لأرخبيل سقطرى أهمية جيو اقتصادية كبيرة يمكن أذا احسن استغلالها أن تكون درة التاج بالنسبة للاقتصاد اليمني ، تأتي هذه الاهمية من محورين اساسيين هما:

1- موقعها الجغرافي المتميز.

2- ثرواتها الطبيعية.

وفيما يلي سنتناول كل محور منهما بالتفصيل.

أولا اهمية الموقع الجغرافي لأرخبيل سقطرى:

يقع أرخبيل سقطرى في الساحل الجنوبي للجزيرة العربية امام مدينة المكلا شرق خليج عدن حيث نقطة التقاء المحيط الهندي ببحر العرب وكذلك إلى الشرق من القرن الإفريقي وتبعد حوالي 300 كيلومتر عن أقرب نقطة في الساحل اليمني و900 كيلومتر عن مدينة عدن، ويقع في الممر الدولي البحري الذي يربط بين دول المحيط الهندي بالعالم ، هذا الموقع الاستراتيجي لسقطرى، يُمكِّن السفن من الرسو فيها، مع ما توفره طبيعة سواحلها المتعرجة من حماية للسفن من الرياح العاتية". فحقق لها هذا الموقع الإشراف على طريق الملاحة بين الغرب و الشرق بشقيه سواء كانت الملاحة العسكرية أم الملاحة الاقتصادية، بشكل خاص، و إمدادات الطاقة عبر مضيق باب المندب، و هو طريق العبور نحو القارة الإفريقية. إن موقعها

في المحيط الهندي، قد عزز موقعها التجاري الرابط بين بلدان شبه الجزيرة العربية و بلدان شمال إفريقيا مع بلدان و جنوب شرق آسيا، و جعل منها جزيرة تتوسط طرق الملاحة الدولية فيسهل رسو السفن في موانئها، و قد ساعدت العوامل الجيمورفولوجية على تشكيل سواحلها المتعرجة التي وفرت موانيء محمية من الرياح القوية.

و بحسب هذا يمثل الموقع أهمية كبيرة في الإستراتيجية الدولية و الإقليمية، لما له من أهمية بوصفه نقطة عبور رئيسة لناقلات النفط و الصادرات الصناعية الصينية إلى أوربا الغربية، و ممر ترانزيت من بلدان الجوار عبر الخليج العربي مرورا بالبحر العربي و خليج عدن ثم يصبح لهذا الموقع تأثير في علاقتها الاقتصادية المتبادلة انطلاقا من الميزة الإستراتيجية و الأهمية السوقية في المنطقة.

ثانيا ثروات ارخبيل سقطرى الطبيعية:

تتمتع سقطرى بتنوع حيوي وموقع سياحي مهم، جعلها من أبرز المناطق اليمنية الجاذبة للسياح قبل الحرب، تتمتع الجزيرة بتفرد عالمي، حيث تزخر بنسبة عالية من النباتات والحيوانات والطيور النادرة، ما جعل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) تدرجها عام 2008، ضمن قائمة مواقع التراث العالمي.

وسُجل في الجزيرة حوالي 850 نوعا من النباتات، منها حوالي 270 نوعا مستوطنة في الجزيرة ولا توجد في أي مكان آخر من العالم، وفق المركز الوطني للمعلومات، كما يوجد في الجزيرة 190 نوعا من الطيور، وتحتوي على أحياء مائية عديدة

كالسلاحف والشعب المرجانية واللؤلؤ، الجزيرة في عمومها تعد محمية طبيعية وإن كانت اليونسكو قد حددت بعض المناطق كتراث عالمي، وتكسوها النباتات والأشجار النادرة التي لا يوجد لها مثيل في العالم ولا تصلح زراعتها في أي مكان آخر سوى في منطقة تسمى "قلنسية" مثل شجرة "دم الأخوين"، والتي قدر العلماء عمرها بمئات السنين، وتثار حولها الكثير من الأساطي.

كما يعد ارخبيل من المناطق المهمة لصيد الأسماك وهي من أهم المناطق اليمنية للاحتياطي السمكي.
و قد أسهم توفر العديد من أنواع الترب كالتربة الهيستوسول ذا المواد العضوية والتربة الفيضية والتربة الحمراء والتربة الأبريقية وغيرها من الترب في إمكانية زراعة النخيل والتي تتوفر لأكثر من 25 نوعاً من أنواع التمور و من إنتاج العسل وخاصة السقطري والحضرمي وغيرها من الأنواع في تنشيط القطاع الزراعي.
مما سبق يتضح أن سقطرى تمتلك المقومات التي تمكنها من أن تحقق نهضة اقتصادية وتنموية كبيرة أذا توفر لها الدعم الكافي لاستغلال تلك المقومات والميزات، ولكن ما نوع الدعم الذي تبحث عنه الجزيرة؟

يمكن أن نوجز أهم اليات الدعم في التالي:

1- بناء ميناء لجزيرة سقطرى ليكون بجانب اللسان البحري منفذ الأرخبيل البحري إلى العالم وتوفير كافة التجهيزات له ليكون أحد الموارد الاقتصادية الهامة للأرخبيل ، وبما يضمن الاستغلال الامثل لموقع الأرخبيل الجغرافي المتميز، خاصة في تجارة الترانزيت واعادة التموين – وقد كان هناك مشروع لبناء ميناء لسقطرى بتمويل كويتي يبلغ 40 مليون دولار وقع في 2009 ولكنه توقف ويحتاج ذلك لقرار حكومي لإعادة التفاوض بشأنه مع دولة الكويت مع الاخذ بالاعتبار تطوير المشروع المقدم بما يتناسب والاهداف المرجو تحقيقها من هذا الميناء.
2- توفير كهرباء نظيفة للارخبيل : من المعلوم ان الكهرباء تعد المحرك الرئيسي لعجلة التنمية في عصرنا الراهن وبما أن أرخبيل سقطرى يعتبر محمية طبيعية مفتوحة فأن ذلك يفرض محددات على صانع القرار في توفير كهرباء تتناسب وطبيعة الجزيرة البيئية ولذلك فإن توفير كهرباء نظيفة سواء بالطاقة الشمسية أو الرياح يعتبر هو الخيار الافضل، وقد قامت دولة الامارات ببناء محطة طاقة شمسية للجزيرة ولكنها تحتاج للتوسع (كان هناك مشروع صيني لبناء محطة طاقة كهربائية تعمل بالرياح وبالطاقة الشمسية في الجزيرة وتوقف مناقشته مع الجانب الحكومي بسبب الحرب)
3- توفر بنى تحتية في المجال السياحي مثل الفنادق والمنتجعات السياحية ومرافق الخدمات وبما يخدم القطاع السياحي.
4- اعادة تأهيل البنى التحتية الخدمية مثل قطاع الاتصالات والطرقات والمجاري.
5- توفير مشاريع لقطاع المياه واستغلال الموارد المائية في الجزيرة.
6- توفير قروض للمشاريع الصغيرة المدرة للدخل خصوصا في الصناعات اليدوية.
7- دعم القطاع السمكي في الجزيرة ودعم الصيادين.
8- توفير وسائل النقل الجوي والبحري بين الجزيرة والبر اليمني.

سقطرى..
نبع عرعهر.. وإلى متى؟

أ. د. ليبيا باحويرث
أ. أحمد سعيد

تصنف جزيرة سقطرى ضمن أهم المناطق في العالم لاحتوائها على موارد طبيعية وضمن قائمة التراث العالمي لليونسكو وبالاضافة الى انها من اهم الجزر عالميا في التنوع الحيوي، وتمثل الجزيرة نقطة التقاء للمحيط الهندي مع بحر العرب، الا ان الجزيرة تركت في عزلة منها جغرافية والتي تعتبر ايجابا لتكوين النظام الايكولوجي البحري الذي نتج عنه التنويع الحيوي، وهناك عزلة اقتصادية خلفت من سكان الجزيرة حياة فقرا لا مثل لها في أي من مناطق اليمن ويصنف بالفقر المطلق مع محدودية فرصة الحصول على ابسط الخدمات ومنها مياه الشرب النقية، حيث تفتقر الكثير من مناطق أرخبيل سقطرى الى المياه العذبة والصالحة للشرب والاستخدام الادمي، لكن الواقع يختلف من وفرة هذه الموارد في عدة مناطق منها شلالات دنجهن وحاله ومومي وقعرة وعيهفن ، وهناك ينابيع تقع في وادي سرهن تصب من منطقة معايض ومن منطقة كلسن ومنطقة نوجد، الا ان أكبرها على الاطلاق نبع منطقة عرعهر والذي يعتبر من أهم المصادر المائية للمياه العذبة الموجودة في أرخبيل سقطرى،

يقع وادي وعيون عرعهر شمال جزيرة سقطرى شرق العاصمة حديبو ويبعد عنها بحوالي 70 كيلو متر يعتبر أحد أكبر المواقع السياحية لارخبيل سقطرى بما يحيطة من خضرة ومياه جارية وعيون ثلاث تصب مباشرة الى البحر العربي تتدفق تلك العيون والمياه في الوادي من باطن الأرض بمحاذاة جبال شاهقة ترتفع الى أكثر من 800 متر في وسط تلك الجبال وعلى ارتفاع 400 متر يقع كهف الذي يعتبر المغذي الرئيس لكل تلك العيون والوادي وبه شلالات وبرك مائية يتم استغلال جزء بسيط من تلك المياه لقرية أرسل شرق سقطرى مصدر كل تلك المياه هي مرافعات مومي الكبيرة والتي يتجمعها بها المياه وتصب في انفاق وحفر ترابية تعرف بالسقطري

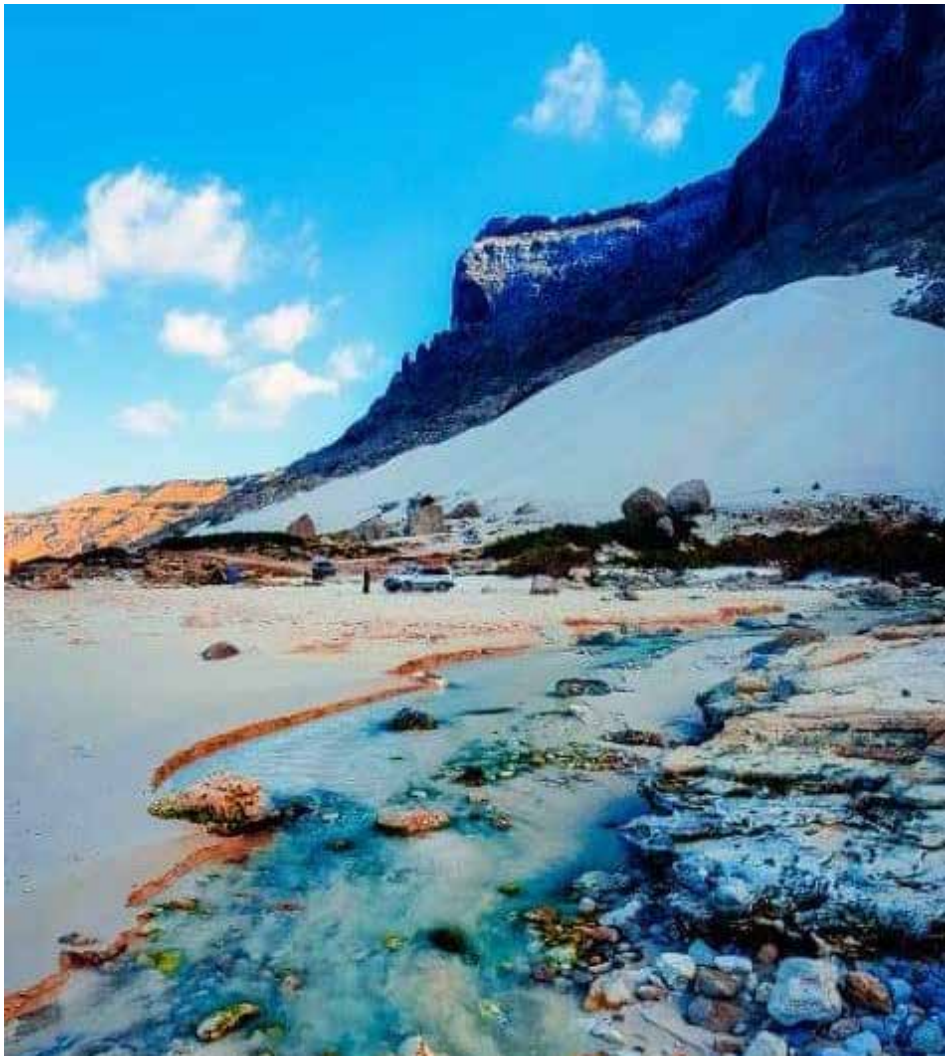

(حفر) وهي منتشرة بشكل كبير وتغذي مياه وعيون عرعهر..
الكمية المقدرة لهذه المياه 7 لتر في الثانية من العين الواحدة وهي ثلاث عيون وبتربة متفككة وهشة ويمكن لتلك العيون تغيير خروجها حسب الضغط وايضا عند اشتداد الامطار تظهر عيون اكثر حتى على الصخور في ساحل البحر .
حتى اليوم لم يتم استغلال تلك الموارد وغيرها في أرخبيل سقطرى ومن المؤسف تلك الكميات الكبيرة من هذا المورد الحيوي والهام لحياة المواطن السقطرى لم يتسفيد منها وتصب مباشرة في البحار والمحيطات، حيث لم تستغل ولو بتقنيات بسيطة في حين يفتقر سكان اغلب مناطق الجزيرة في الحصول على مصدر مياه نقية وصالحة للشرب والتي تعتبر من الحقوق في الحصول على هذه الخدمة من قبل الدولة، ومن الملاحظ ان هذه الكميات وخصوصا (نبع عرعهر) ستغطي احتياجات الجزيرة بأكملها ، الا ان تلك الكميات الكبيرة من المياه تصب في البحار دون الاستفادة منها رغم حاجة السكان من تلك المناطق والمجاورة لها لتوصيل هذه الخدمة من المورد الحيوي والهام لحياتهم، بذلت جهود من قبل شركة روسية لاحتواء تلك الكميات للاستفادة منها لتغذية المناطق المجاورة الا ان المشروع فشل فاضطر السكان الاستقاء من ذلك النبع الغزير بالوسائل القديمة كالأواني البلاستيكية والانابيب المستخدمة في المنازل ويتم اما تحميلها الى مسافات طويلة بالسيارات او السير بالأقدام، رغم المطالب المتتالية ولسنوات طويلة للجهات المختصة ورغم وصولها الى اصحاب القرار الا ان المواطن السقطري ظل رهينة الموافقة والتنفيذ والى متى.

الواقع الإنساني والمعيشي: الوجه الآخر لسقطرى

إعداد وتحليل:

د/ بثينة عبدالله اسماعيل السقاف
الاستاذ المساعد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن
الفريق الميداني : من عاصمة المحافظة مدينة حديبو: 1- أحمد سعيد سليمان
2- عبدالحميد سعد عثمان 3- سعد خميس حريري
من مديرية قلنسية 1- أحمد سالم عبدالله 2- نوح الحاج نوح

■ جاء الهدف من إعداد هذا المقال معرفة الوضع الإنساني والمعيشي للمواطنين اليمنيين الساكنين في الجزر اليمنيه، وتم إسقاط واقع الحال على ارخبيل سقطرى كأول محافظة يمنيه مكوَّنه من جزر، إذ تُعَدْ أكبر جزيرة يمنيه مأهوله بالسكان والذي قُدَّر عددهم بأكثر من (45) الف نسمة حسب التعداد السكاني لعام 2014م، ومن هنا فإنَّ لسان الحال يقول أنَّ ما هو محدود توفره في سقطرى فلابد من عدمه في بقية الجزر اليمنية.

■ المحافظة الناشئة.. وتحديات النمو الاقتصادي

في ديسمبر 2013 م تم اعلان أرخبيل سقطرى محافظة يمنية مستقلة إداريا ً عن محافظة حضرموت، قوبل هذا الاعلان بإرتياح شديد من السقطريون والذي اعتبر بمثابة فرصة لتطوير البنية التحتية واقامة المشروعات الاستثمارية فيها بشكل أكبر، ولكن ما لبثت أن اندلعت الحرب في 2015م واستمرت معاناة المحافظة مع تداعيات الحرب أكثر شدة ووطأه من بقية مناطق اليمن، ويعود السبب في ذلك لبعدها الجغرافي إذ تبعد حوالي 300 كيلومتر عن أقرب نقطة في الساحل اليمني عن رأس فرتك في محافظة المهرة، و900 كيلومتر عن مدينة عدن.

> تهب على محافظة أرخبيل سقطرى رياح المونسون تتصف بالشدة لمدة 4 أشهر من كل عام تعزل جزر الارخبيل عن بعضها البعض وتقطع التواصل فيما بينها وتعزل الارخبيل كاملاً من البحر عن بقية اليمن والعالم.

نحن هنا في هذا المقال نلفت انظار قرائنا الاكارم نحو الوضع الانساني والمعيشي لسكان الأرخبيل والذي يتكون من ست جزر، فهي المحافظة الناشئة ذات وضعية من الناحية الجغرافية خاصة فهي منطقة مفتوحة على البحر العربي والمحيط الهندي جنوباً تهب عليها رياح عاصفة تسمى (المونسون) تتصف بالشدة لمدة 4 أشهر من كل عام تعزل جزر الارخبيل عن بعضها البعض وتقطع التواصل فيما بينها وتعزل الارخبيل كاملاً عن بقية اليمن والعالم بحرياً، غير الاعاصير المدارية والمنخفضات الجوية المدمرة التي تضرب المحافظة من عام لآخر، كل هذا أثر في قدرات النهوض الاقتصادي والتنمية في المحافظة متزامناً مع الوضع الاقتصادي غير المستقر وضعف مصادر التمويل الذاتي للمحافظة والدولة من جهة، وغياب خطط استثمارية متكاملة وشاملة لتطوير المحافظة من جهة أخرى.

وفي ظل استمرار هذا الوضع يعاني السقطريون من أزمات حادة بين الحين والأخر، تؤثر في وضعهم المعيشي بدايةً من سلاسل الامداد للسلع الغذائية الأساسية بكافة أنواعها، بما فيها الخضروات والفواكه والحوم ومشتقاتها، وأزمة توفير المشتقات النفطية والغاز بشكل مستمر، وفي هذه الأخيرة تسوء الأزمة حدةً خاصة إنها تؤثر على مصادر الدخل وتكلفة نقل السلع من وإلى المحافظة وبين جزر الارخبيل.

■ غلاء الأسعار... مع محدودية مصادر الدخل

من خلال رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية في العاصمة حديبو في 13 ابريل 2022م فهي مرتفعة وتتقلب الأسعار مع تقلبات سعر الصرف مضافة له تكاليف وارتفاع النقل حسب وسيلة النقل المستخدمة بحراً أو جواً (أنظر

يعاني مواطنين محافظة أرخبيل سقطرى من غلاء الاسعار ، فسقطرى دائماً بها من التحديات والمخاطر وتكاليف النقل ..الخ تكاليف ذات أعباء كبيرة يتحملها المواطن السقطري.

جدول رقم (1) أسعار السلع الغذائية

وتستغرق فترة الرحلة المنقولة بحراً من 2 إلى 3 أيام.

أسعار الخضروات والفواكه فهي كذلك مرتفعة إذ تعاني سقطرى من محدودية الأراضي الزراعية فيها، وعدم اهتمام السكان بالزراعة يعود لموسم الرياح والتي تتصف بالشدة وتبدأ من شهر يونيو وحتي اكتوبر، وإن وجدت اراضي زراعية فيغطي احتياجات أسر المزارعين وليس بغرض بيعها بالأسواق والمتاجرة بها، فتزرع على سبيل المثال الطماطم والباميا والباذنجان، وموسم الزراعة يمتد من شهر نوفمبر إلى شهر مارس فقط، لذى أغلب المحاصيل التي تباع في السوق المحلية تأتي من محافظة حضرموت عبر التجار والموردين، ولهذا نجد غلاء في أسعار الخضروات والفواكه لارتفاع تكاليف نقلها بحراً.

أما عن تربية الدواجن فلا توجد مشروعات تربية دواجن في الارخبيل ويأتي تغطية الطلب في السوق من الدجاج المجمد والبيض من حضرموت ، كذلك أسعار اللحوم فعند الرصد كان سعر الكيلو اللحم (16000) ريالاً وهذا السعر مرتفع لجزيرة سكانها تعمل برعي الأغنام بمراعي مفتوحة، لكن هذا السعر يعتبر مؤشر إلى ارتفاع نسبة التضخم في المحافظة.

ومن هنا ندعو مسؤولين المحافظة لوضع المزيد من الخطط لخلق المنافسة في السوق لخفض الأسعار ومنع الاحتكار.

ومن خلال الرصد الميداني تبيَّن أنَّ المنافسة في السوق بين التجار والتي من شأنها خفض الأسعار ومنع الاحتكار محدودة، وبدون شك غياب المنافسة في السوق يطوِّل الفترة الزمنية لمعالجة المشكلة، ومن هنا ندعو مسؤولين المحافظة لوضع المزيد من الخطط لخلق المنافسة في السوق، من خلال الاتفاق مع تجار وموردين جدد فتح محلات في مختلف مديريات المحافظة، وغيرها من الحلول المناسبة لطبيعة المحافظة كأرخبيل.

إنَّ غلاء الأسعار وتوالي أزمات المشتقات النفطية والغاز المنزلي مع غياب دور حقيقي وفعَّال للدولة عن طريق برامجها ومشروعاتها التنموية كمحافظة ناشئة أوجد صعوبة في البحث عن مصادر الرزق وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين الذين بدون دخل ثابت ومحدودي الدخل وخاصة الفئات الأضعف من النساء والعجزة يتحملون أعباء كبيرة لكسب لقمة العيش الكريم، وأضف إليهم موظفين مرافق الدولة الخدمية والمؤسسات الأخرى والذي تآكل دخلهم بفعل انخفاض سعر العملة المحلية الريال مقابل العملات الأجنبية والمتأخرة مرتباتهم من منتسبي الجيش والأمن لعدة أشهر كأحد التداعيات الاجتماعية لتكاليف آثار الحرب على اليمنيين، ولكنها تفوق المعاناة حدة لسكان الجزر لعدم قدرتهم على التنقل للعمل في المدن الرئيسة المجاورة أسوة ببقية اليمنيين والعودة إلى مناطق سكنهم بقوت أطفالهم.

جدول (1) رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة أرخبيل سقطرى بتاريخ 13 ابريل 2022م			
#	السلعة/ الكمية	العملة	
		السعر بالريال اليمني	عند سعر صرف 950 ريالا لكل دولار الامريكي
أولا: السلع الاساسية			
1	كيس القمح أسترالي 50كم	35500	37.3
2	دقيق صلاله أبيض 50كم	40000	42.1
3	أرز رضوان 40كم	68000	71.5
4	سكر السعيد 50 كم	50000	52.6
5	زيت الطبخ عبير20 لتر	52000	54.7
6	علبة حليب الاطفال بيبلاك0.4جم	7000	7.3
ثانيا: سلع مكملة			
7	الحليب المجفف دانو2.5كم	19000	20
8	شاي الكبوس 250جرام	2000	2.1
9	الفاصوليا الحمراء(1) كيلو	1000	1
10	الفاصوليا البيضاء(1) كيلو	1000	1
11	العدس الاصفر(1) كيلو	3500	3.6
12	معجون الطماطم الحبيشي كرتون 100* 70 جم	25000	26.3
13	مكرونة دبي 400جم	600	0.6
ثالثا: الفواكه			
14	التفاح(1) كيلو	4000	4.2
15	البرتقال(1) كيلو	4000	4.2
16	الموز(1) كيلو	1500	1.5
17	التمور(1) كيلو	2000	2.1
رابعا: الخضروات			
18	البطاطس(1) كيلو	1500	4.2
19	البصل الجاف(1) كيلو	1000	1
20	الباذنجان(1) كيلو	3000	3.1
21	الطماطم(1) كيلو	1500	4.2
22	الباميا(1) كيلو	3000	3.1
خامسا: اللحوم ومشتقاتها			
23	لحم الغنم(1) كيلو	16000	16.8
24	الدجاج الحي (1) كيلو	-	-
25	الدجاج المجمد(1) كيلو	4500	4.7
26	طبق البيض(1) كيلو	4500	4.7
سادسا: الأساسية			
27	الثمد(1) كيلو	2500	2.6
28	الديرك (1) كيلو	2300	2.4

قائد فريق الرصد: د/ بثينة السقاف - الراصد الميداني في مديرية حديبو: احمد سعيد سليمان - الرابطة الاقتصادية

اسعار بيع المحروقات محافظة ارخبيل سقطرى يوم السبت 9/4/2022م

المستفيد	المنتج	البيع بالدرهم	البيع بالريال اليمني
		سعر البيع	سعر البيع
محلي/ تجاري	بترول	4.00	1400
	ديزل	4.00	1400
خاص	بترول	4.50	1500
	ديزل	4.50	1500
محلي	تعبئة اسطوانة غاز صغيرة	58	18000
	بيع اسطوانة غاز صغيرة	135	50000
	تعبئة اسطوانة غاز كبيرة	116	40000
	بيع اسطوانة غاز كبيرة	254	96000
تجاري	تعبئة اسطوانة غاز صغيرة	61	22000
	بيع اسطوانة غاز صغيرة	141	55000
	تعبئة اسطوانة غاز كبيرة	122	44000
	بيع اسطوانة غاز كبيرة	265	100000

■ مشتقات نفطية شحيحة... والمعاناة مستمرة.. دون حل يلوح بالأفق

إنَّ أزمة المشتقات النفطية في المناطق المحررة كان لسقطرى النصيب الأكبر منها، فجزء من غلاء الأسعار أتي من ارتفاع أسعار المشتقات النفطية فالمحطة الوحيدة التي تعمل في سقطرى هي محطة (أدنوك) بعد إغلاق بقية المحطات لمشاكل تقلبات أسعار الصرف وتحديات أخرى، لذى وصل سعر التر من البترول والديزل إلى (2000) ريالاً، ومع تفاقم الأزمة أوجد سوق سوداء، وهو ما انعكس على أسعار جميع السلع بما فيها الاسماك (انظر جدول رقم1) ويرتفع السعر كلما بعدة مناطق نقله لارتفاع تكاليف النقل، وهنا تسوء الحالة المعيشية للمواطنين في القرى أكثر فأكثر، أما الغاز المنزلي فلا يتوفر بشكل مستمر، وإن توفر يصل سعر الدبة إلى (17000) ريالاً.

الخدمات العامة... متى ستبصر النور؟

يعيش أغلب سكان الارخبيل في ظلام فلا توجد خطوط شبكة كهرباء ولا مشروع مد أنابيب المياه ولا مشروعات صرف صحي في المدن السكنية شرعة بإقامتها الدولة منذ أن كانت تتبع إدارياً محافظة حضرموت، حيث كانت هناك خطوط كهرباء ولكن خطوط عشوائية وبعد أن ضرب اعصار ميج الأرخبيل انقطعت الخطوط بشكل نهائي ثم قامت دولة الامارات بإنشاء خطوط كهرباء جديدة في العاصمة حديبو ومدينة قلنسيه.

أما خدمة المياه والصرف الصحي ، فلا يوجد حتى الآن أي مشروعات للصرف الصحي في المدن الرئيسة في المحافظة، أما شبكة المياه فيوجد شبكة مياه ولكنها عشوائيه في المدن الرئيسة على شكل (بيبات)، ناهيك أن الماء لا يتوفر باستمرار ، فلا غنى للمواطن السقطري من شراء الماء (البوز)، أما سكان القرى فينقلون الماء من الآبار والينابيع إما بواسطة (بيبات) من منظمات أو متبرعين مدَّت من العيون إلى القرى، أو عبر الوسائل البدائية سواء على ظهور الحمير، أوحمل (دبة) الماء على رؤوس الفتيات السقطريات.

كما إنَّ محطة الكهرباء الحكومية في ظل أزمة المشتقات النفطية وتأخر المخصصات لابد من انقطاعات للتيار الكهربائي، وإن تم توفير الكهرباء فالدفع عن طريق كروت الشحن، حيث قامت الإمارات بإنشاء محطة كهرباء لبيع الطاقه الكهربائية عن طريق نظام الدفع المسبق، هذا في مدينة حديبو وقلنسيه كمدن رئيسة، أما بقية الجزر سمحه وعبدالكوري فلا توجد خطوط لشبكة الكهرباء فيهما وبقية القرى والتجمعات السكانية بعيده عن توفير خدمات الدوله فيها.

أما فيما يخص ملامح التمدن في العاصمة حديبو من إنارة الطرقات فلم تبصر النور إلاَّ في هذا العام عندما تمت إنارة جزء من الشارع الرئيسي فقط من جولة شقمع.

> غياب ملحوظ لمشروعات التنمية والبنية التحية في محافظة سقطرى ، فغابت معه الخدمات العامة فلا يوجد ظواهر التمدن في المدن الرئيسة وتردي الخدمات العامة للمرافق الخدمية فيها.

وسائل النقل والاتصالات... تحديات تحتاج إلى حلول عاجلة

الوصول إلى محافظة أرخبيل سقطرى لابد من استخدام وسيلتي نقل إما عبر القوارب إلى ميناء بحري في جزيرة سقطرى، أو الطيران عبر مطار سقطرى الجوي، غير أن الحرب أثرت على طول فترة الرحلة الجوية مع اغلاق مطارات وشركات الطيران في اليمن، فخط سير الرحلة تنطلق من مطار (عدن- الريان- سقطرى) ضاعفت من تكاليف النقل فيدفع الراكب (151) دولاراً لسعر التذكرة وبإجمالي للخط بـ(302) دولاراً، مما ضاعف المعاناة واستمرارها.

أما وسائل النقل الداخلي تعاني من محدودية وسائل النقل الحكومي وحتى الخاص (سيارات الأجرة) والوسائل المتوفرة وقت تحركها محدد، وبالتالي هناك صعوبة في ايجاد وسيلة نقل تنقل المواطنين بسهولة بين المدن وبقية المناطق في جزيرة سقطرى، وتصل أجرة النقل من مديرية قلنسية إلى العاصمة حديبو والعكس (٢٠٠٠) ريالاً ذهاباً ومثلها عودة.

خدمة الاتصال.. قيد الانتظار...إلى متى؟

معاناة الاتصال قد التمستها عند كتابة هذا المقال فقد استغرقت ١٥ يوماً لجمع البيانات التي بين أيديكم، وكنت أريد أن اجمع بيانات من بقية الجزر (سمحه، وعبدالكوري) ولكن لم أتمكن من ذلك، فهذا تحدي آخر تواجه المحافظة بربطها مع بقية المحافظات، بما في ذلك بقية الجزر اليمنية الأخرى.

حيث شبكة الاتصالات تصنف بأنَّها ضعيفة للغالية و لا تتوفر الشبكة الحكومية لشركة الاتصالات اليمنية (يمن موبايل) التي تُعَّدْ أقوى شبكة اتصالات لاسلكية في اليمن، إلاَّ في أماكن محدودة مثل العاصمة حديبو وأطراف الجزيرة فقط، بينما هناك أماكن عديدة لا تتوفر فيها شبكة الاتصال، كما إنَّ شبكة الانترنت ضعيفة، مما أوجد صعوبة التواصل مع من يقطن في هذ المحافظة من خارجها مع سكانها في الداخل، إلاَّ أنَّه اقيمت شبكة نت بكروت شحن يصل سعر الاشتراك (٢٥٠٠٠) ريالاً تتبع دولة الامارات العربية، ففي مديرية قلنسية شبكة نت إماراتية واحدة فقط ، بينما في مديرية حديبوه العاصمة شبكة نت يمنية واماراتية، خففت من معاناة المواطنين، ولكن تظل مشكلة الاتصال مشكلة ينبغي لها من حلول عاجلة لشركات الاتصالات المحلية لتقوية وتوسعت تغطية الشبكة في عموم المحافظة الناشئة.

ومن خلال ما تم رصده وتحليله في هذا المقال يتبين لنا جلياً الوضع الإنساني والمعيشي للمواطنين اليمنيين من مواطنين ارخبيل سقطرى فالخدمات العامة للدولة تكاد تكون معدومة في المدن الرئيسة، ولا وجود لها في بقية القرى والتجمعات السكانيه في الارخبيل، ومن هنا لسان الحال بات يقول أنَّ تكاليف العيش ومقومات الأمن الإنساني للمواطنين الذين يعيشون في الجزر اليمنيه الأخرى أشد قسوة من مع استمرار الحرب واشدت آثارها وتداعياتها على المواطنين.

لذى ندعو مرةً أخرى وضع خطط لمعالجات اقتصادية تنموية، فمحافظة ارخبيل سقطرى ذات موارد اقتصادية عديدة يجب استغلالها كرافد اقتصادي لموارد الدولة والمحافظة في مرحلة التعافي الاقتصادي ومن ثم النهوض بالاقتصاد اليمني.

شبكة الاتصالات ضعيفة للغالية في الارخبيل وإن وجدت لا تغطي جميع المناطق، كما إن شبكة النت ضعيفة مما يمثل تحدي في التواصل من وإلى المحافظة..

توصيات بحلول عاجلة لتخفيف معاناة مواطنين محافظة أرخبيل سقطرى

1- تشكيل لجنة من قبل المجلس الرئاسي للاطلاع على معاناة أبناء سقطرى من كافة الجهات، وتحديد حجم الموارد المالية التي تحتاجها المحافظة لاعتمادها في الموازنه العامة للدولة حسب الأولويات العاجلة.

2- ضرورة اقامة مجلس اقتصادي يتكون من أبناء المحافظة المتعلمين يقوم كجهة استشارية للمحافظة يتولى مهام وضع الخطط للنهوض الاقتصادي واقتراح الحلول والمعالجات للمشكلات التي تعاني منها، ورفعها للجهات المختصة .

3- إلزام شركة النفط اليمنية بالعمل في أرخبيل سقطرى وتوفير كافة المشتقات النفطية أسوةً ببقية المحافظات المحررة.

4- وضع خطة عاجلة لتنفيذ مشروعات البنية التحتيه، واعتمادها ضمن مشروعات اعادة الاعمار في اليمن.

5- الاسراع في تنفيذ مشروع ميناء سقطرى المحوري المقدم من دولة الكويت.

6- خلق منافسة في السوق ضرورة لابد منها من خلال التوسع في ايجاد شركاء تجاريين وموريين جدد في المحافظة.

7- المطالبة بتقوية وتوسعة شبكة الاتصالات الحكومية في المحافظة ضرورة عاجلة لربط المحافظة مع بقية الجسد اليمني.

8- خفض أسعار تذاكر الطيران على أبناء سقطرى لربطهم بأرضهم الأم اليمن لتخفيف المعاناة لا سيما على الطلاب والمرضى.

9- دعوة المستثمر المحلي والأجنبي إلى إقامة استثمارات في المحافظة تلبي احتياجات المواطنين وتوفر مصدر دخل للمواطن ومورد مالي للمحافظة، مع مراعاة خصوصية المحافظة كمحمية طبيعية.

صورة تعبيرية

السمو
ALSMO

لأصحاب السمو

منتجاتنا لها الصدارة

المركز الرئيسي Headquarters

اليمن - عدن - المنصورة - شارع التسعين YEMEN - ADEN - ALMANSORAH - 90 STREET

+967 02-356894 +967 02-359155 +967 711020620 +967 714508888 +967 739056110

taibataden.sales@gmail.com +967 770640005 +967 737804455 +967 770640001

فرع سيئون Seiyun branch

اليمن - حضرموت - سيئون - شارع السينما مقابل تليفيمن
YEMEN - HADRAMOUT - SEIYUN - CINEMA ST. OPPO. TELEYEMEN
+967 774477986

فرع يافع Yafea branch

اليمن - يافع - سوق ١٤ أكتوبر
YEMEN - YAFEA - 14 OCTOBER MARKET
+967 716154886 +967 735629227
+967 773377998

فرع المكلا Al Mukalla branch

اليمن - حضرموت - المكلا - فوه - الشارع العام
YEMEN - HADRAMOUT - AL-MUKALLA - FUWWAH - MAIN ST.
+967 774422991

www.taibataden.com

طيبات
طيبات عدن للتجارة والاستيراد
TAIBAT ADEN FOR TRADING AND IMPORT

TaibatAdenTrading

تحليل رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

اعداد وتحليل: د/ بثينة عبدالله اسماعيل السقاف
رصد ميداني: محمد أبوبكر سالم
رسومات بيانية: انصاف عباد الظنبري

قام فريق الرصد الرابطة الاقتصادية الراصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن منذ شهر ديسمبر من العام الماضي، يُلاحظ من خلال الرصد والنزول الميداني لأعضاء الفريق أنَّ هناك انخفاضاً في متوسط أسعار معظم السلع بشكل عام لكل الأصناف في السوق مقارنة لنفس الفترة لشهر مارس الماضي، ويعزا هذا الانخفاض إلى تحسن سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الاجنبية والذي بدأ مطلع شهر أبريل الجاري، وبالتالي ذلك أسعار الاستقرار النسبي في الأسعار لشهر أبريل الجاري مع استمرار زيادة الطلب على السلع في السوق تزامناً مع شهر رمضان الكريم.

المتغيرات في متوسط أسعار السلع الأساسية لشهر أبريل 2022م

عند مقارنة متوسط أسعار شهر أبريل مقارنة بمتوسط أسعار الشهر الماضي (مارس) ، يلاحظ انخفاض متوسط سعر القمح الامريكي وزن 50 كغم حيث سجل انخفاضاً بنسبة (14 %)، كما انخفض متوسط سعر الدقيق السنابل 50 كغم بنسبة (9%) عما كان عليه في مارس، أما في أرز الفخامة 40 كغم فقد انخفض فقط بنسبة (1%) كما انخفض متوسط سعر سكر السعيد 50 كغم بنسبة (9%) ، أما الزيوت عبوة 20 لتراً (بيت الكرم) فقد انخفض بنسبة (20%) مقارنة بشهر مارس الماضي، بينما متوسط سعر حليب الاطفال عبوة 400 جرام (بيبلاك) سجل استقراراً نسبياً طيلة شهر أبريل .

متوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن								
رقم	الصنف/ السلع	متوسط أسعار شهر يناير 2022م ريال يمني	متوسط أسعار شهر يناير 2022م الدولار	متوسط أسعار شهر فبراير 2022م ريال يمني	متوسط أسعار شهر فبراير 2022م دولار	متوسط متوسط أسعار شهر مارس 2022م ريال يمني	متوسط متوسط أسعار شهر مارس 2022م دولار	متوسط متوسط أسعار شهر أبريل 2022م ريال يمني	متوسط متوسط أسعار شهر أبريل 2022م دولار
	أولا: السلع الاساسية								
1	كيس القمح الامريكي 50كيلو	32000	24.03	34750	24.46	34375	26.6	30750	30.8
2	دقيق السنابل ابيض 50 كيلو	30000	27.39	30875	26.70	40500	31.7	36750	36.8
3	أرز الفخامة 40 كيلو	53700	49.12	57000	49.40	64500	50.7	63250	63.7
3	سكر السعيد 50 كيلو	39300	35.87	40000	34.65	43750	34.65	39050	39.2
4	زيت الطبخ بيت الكرم 20 لتر	15880	14.47	16750	14.51	24500	19.3	19300	19.1
5	حليب الاطفال ببيلاك 400 جم	7880	6.19	6850	5.94	6800	5.2	6900	6.9
	ثانيا: سلع مكملة								
6	الحليب المجفف دانو2.5 كجم	15750	14.29	17000	14.74	17250	13.7	16250	16.1
7	شاي الكبوس (1) كجم	6560	5.97	7300	6.33	7125	5,8	6875	6.3
8	الفاصوليا الحمراء (1) كجم	2500	2.27	2475	2.14	2800	2.1	2600	2.6
9	الفاصوليا البيضاء(1) كجم	1562	1.41	1497	1.31	1600	1.2	1500	1.5
10	العدس الاصفر(1) كجم	1880	1.71	2050	1.66	2400	1.8	2200	2.2
11	كرتون معجون الطماطم المدهش	4220	3.84	4300	3.50	4300	3.3	4375	4.3
12	مكرونة المائدة(400جرام)	790	0.71	650	0.54	650	0.5	790	0.8
	ثالثا: الفواكه والخضروات								
13	التفاح(1) كجم	2400	2.18	2728	2.35	2800	2.1	2575	2.4
14	البرتقال(1) كجم	1900	1.72	2100	1.81	2125	1.4	2500	2.5
15	الموز(1) كجم	540	0.52	575	0.49	600	0.4	550	0.5
16	التمور(1) كجم	2000	1.82	2000	1.73	2000	1.5	2000	2
17	البطاطس(1) كجم	578	0.52	500	0.33	575	0.5	950	9.5
18	البصل الجاف(1) كجم	510	0.46	450	0.38	475	0.3	400	0.4
19	الباذنجان(1) كجم	494	0.44	750	0.64	800	0.6	850	0.8
20	الطماطم(1) كجم	670	0.60	675	0.58	625	0.4	675	0.6
21	الباميا(1) كجم	1800	1.62	2625	2.25	3000	2.3	2250	2.2
	خامسا: اللحوم ومشتقاتها								
22	لحم الغنم(1) كجم	8000	7.35	8000	6.93	8000	6.3	8000	8
23	الدجاج الحي(1) كجم	5000	4.57	5000	4.44	5000	3.9	5000	5.1
24	الدجاج المجمد(1) كجم	3498	3.18	3597.5	3.09	3250	2.5	5000	5.1
25	طبق البيض(1) كجم	3032	3.38	3200	2.76	2906	2.2	2550	2.5
	سادسا: الأسماك								
26	الثمد(1) كجم	6200	5.65	8000	6.93	6500	4.6	5500	5.5
27	الديرك(1) كجم	10000	9.50	13500	11.63	14500	11.4	12000	11
28	السخلة(1) كجم	11200	10.23	11500	7.69	12000	9.3	12000	12
	- يتم الرصد كل يوم سبت من كل أسبوع - فريق رصد أسعار السلع- الرابطة الاقتصادية								

التغيرات في أسعار السلع المكملة

أما بالنسبة للسلع المكملة فمتوسط سعر الحليب المجفف دانو عبوة(2.5) كغم انخفض بنسبة (1%) عن شهر مارس، يستمر شاي الكبوس بالانخفاض بنسبة (3%) ، بينما انخفض متوسط الكيلو جرام من الفاصوليا الحمراء بنسبة (7%) ، بينما يشهد الكيلو جرام من الفاصوليا البيضاء انخفاضاً بنسبة (6%)، كذلك العدس الاصفر شهد انخفاضاً في متوسط السعر بنسبة (8%) ، أما متوسط أسعار معجون الطماطم (المدهش) ومكرونة المائدة فقد ظل ثابتاً نسبياً.

التغيرات في أسعار الفواكه والخضروات

بينما شهدا شهري فبراير ومارس ارتفاعا في بلغ متوسط أسعار الفواكه بشكل عام مقارنة بشهر يناير انخفض متوسط أسعار الفواكه لشهر أبريل، إذ سجل متوسط سعر الكيلو التفاح انخفاضاً بنسبة (8%) عن الشهر الماضي والذي سجل ارتفاعا نسبة (16%) عن شهر يناير، بينما البرتقال ارتفع متوسط السعر بنسبة (14%)، والموز كذلك انخفض بنسبة (8%)، أما التمور فظلت أسعارها ثابته من قبل الموردين.

أما متوسط أسعار الخضروات فقد ارتفعت نتيجة زيادة الطلب في السوق لشهر رمضان، فأرتفع متوسط سعر الكيلو البطاطس بنسبة (65%) ، أما متوسط سعر البصل الجاف كذلك ارتفع بنسبة (15%) ، أما الباذنجان فقد وصل نسبة الارتفاع إلى (6%) من سعره، أما الكيلو الطماطم الطازجة فقد ارتفع هو الآخر بشكل طفيف بنسبة (1%) ، أما الباميا انخفض متوسط سعرها بنسبة (25%) لانخفاض الطلب عليها في السوق.

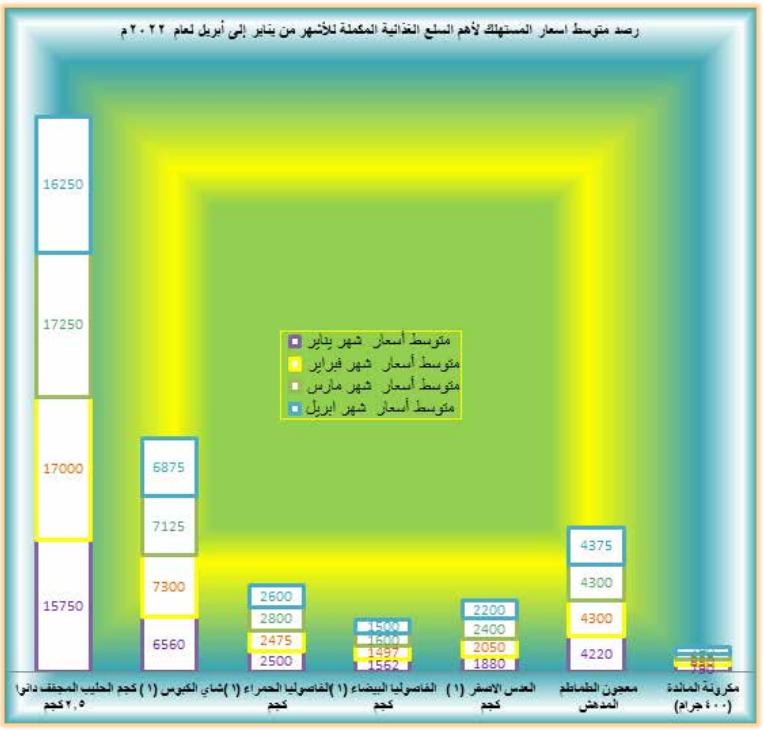

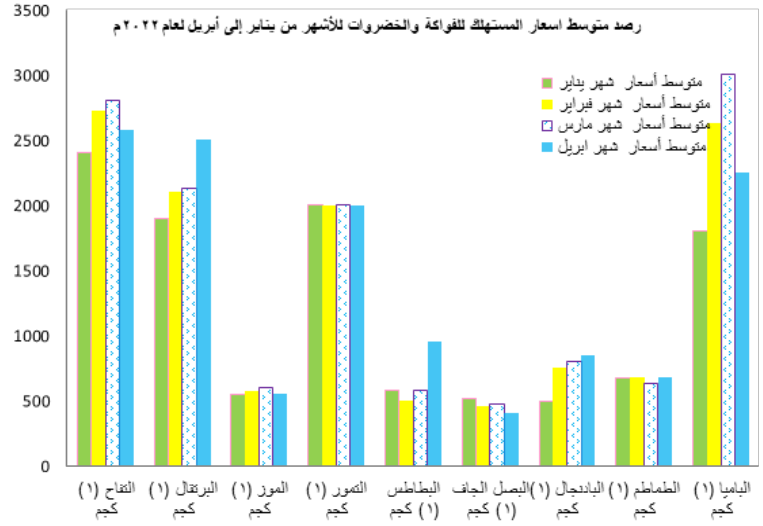

التغيرات في أسعار اللحوم ومشتقاتها والأسماك

في أسعار اللحوم ظل ثابتاً سعر كيلو لحم الغنم والدجاج المجمد، بينما ارتفع متوسط سعر كيلو الدجاج الحي بنسبة (53%)، أما متوسط سعر طبق البيض فنخفض بنسبة (12%). أما أسعار الاسماك المرصودة فمتوسط سعر سمك (الديرك) انخفض بنسبة (15%) في الاسواق المحلية ، وكذلك انخفض متوسط سعر السمك نوع (السخلة) ظل ثابتاً، أما الثمد انخفض متوسط السعر بنسبة (17%) .

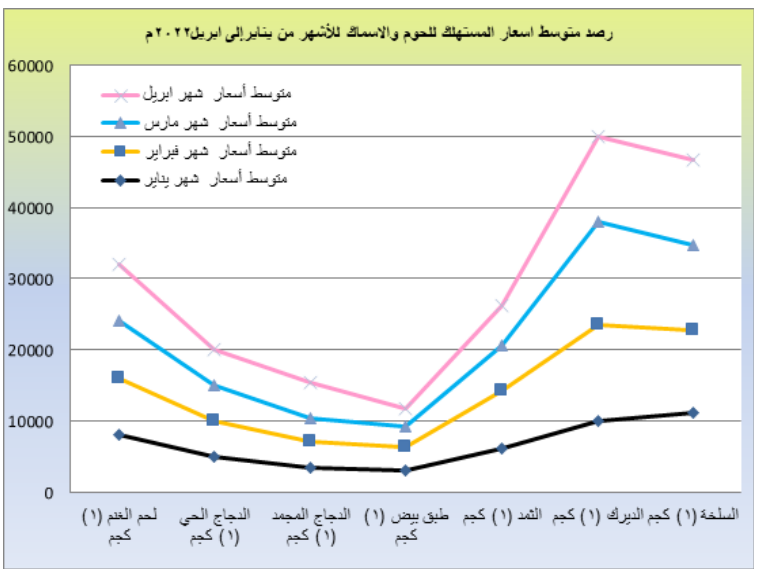

الفخامة
Alfakhama
للجودة علامة

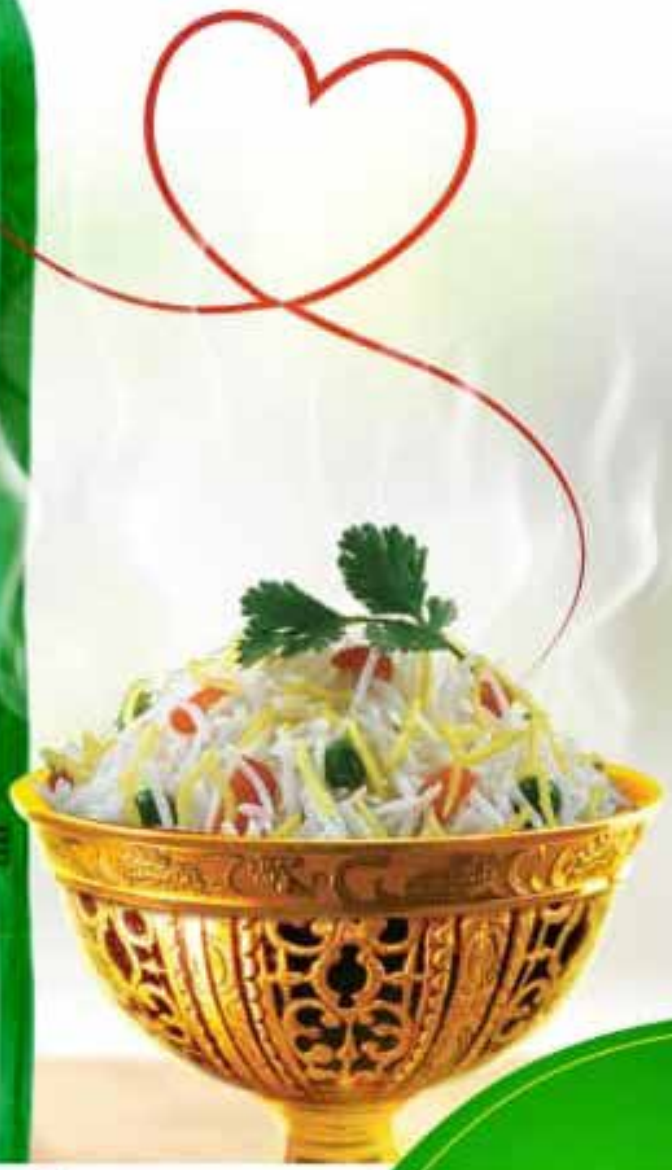

أطيب مذاق صحي

مشروع برنامج حكومة الكفاءات السياسية

■ في إطار متابعة الرابطة الاقتصادية لتطورات الوضع الاقتصادي وفي ظل الاحداث السياسية المتسارعة التي تمر بها اليمن واثارها على الجانب الاقتصادي ، نقوم في هذا العدد بنشر برنامج حكومة الكفاءات السياسية المقدم للبرلمان اليمني في تاريخ 21 ابريل 2022م في محاور السياسيات المالية والنقدية و محور الاقتصاد والاستثمار و محور البنية الاساسية والطاقة والبيئة باعتبارهم المحاور التي تهتم الرابطة بدراستها وذلك على النحو التالي:

■ أولا محور السياسات المالية والنقدية

الهدف الأول: خفض العجز في الموازنة والسيطرة على التضخم

أولوياترً تحقيق الهدف اعلاه :

اصلاح المالية العامة للدولة من خلال تحسين كفاءة الاعداد لخطط الانفاق والموازنات وتطوير قدرات الأجهزة المعنية في دراسة التدفقات النقدية والتوقعات الاقتصادية.

. تنمية الايرادات الذاتية المستدامة من مختلف المصادر والقطاعات على المستوى المحلي والمركزي للتمكن من مواجهة الانفاق الحكومي واستكمال صرف المرتبات لموظفي الجهاز الاداري للدولة، والقوات المسلحة والأمن، وتمويل المشاريع والبرامج التنموية والخدمية ذات الأولوية الملحة في العاصمة المؤقتة/ عدن والمحافظات المحررة ودعم وتعزيز وتطوير أداء النظام المصرفي والعمل على مواجهة العجز في السيولة النقدية.

. تطوير وتنمية وتحسين أداء القطاع المالي الإدارة المالية وتحديث أليات وتبسيط إجراءاته واتخاذ القرارات والاجراءات الهادفة لترشيد الانفاق الحكومي العام وتحسين كفاءة تخصيصه بشفافية العمل وعلى تناسب النفقات مع تدفق الايرادات لضبط عجز الموازنة في مستويات مقبولة.

تحسين وتطوير أداء المصالح الايرادية بهدف تأمين وتحصيل الايرادات المستحقة قانونا على جميع المكلفين في رفد خزينة الدولة بالموارد المالية وتعزيز مساهمة الايرادات العامة في تغطية النفقات العامة وعلى وجه الخصوص الايرادات الضريبية والجمركية والنفطية والبحث عن مصادر تمويل غير تضخمية

الهدف الثاني: تنسيق السياسات المالية والنقدية

أولويات تحقيق الهدف أعلاه:

. التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في تمويل عجز الموازنة وإدارة السيولة والدين العام . تعزيز التكامل والتنسيق بين آليات عمل البنك المركزي ووزارتي المالية والصناعة والتجارة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وبما يضمن الشفافية والحوكمة في الجوانب المتعلقة بالائتمان التجاري ومصارفة السلع الاساسية والمشتقات النفطية وبما ينعكس في تحسين الاسعار وضبطها ورفع المستوى العام لمعيشة المواطنين

■ ثانيا محور الاقتصاد والاستثمار

الهدف الاول: اقرار وتطبيق سياسيات عاجلة حتد من التدهور الاقتصادي والعمل على تنمية القطاعات الاقتصادية والانتاجية.

أولويات تحقيق الهدف أعلاه:

قطاع النفط والغاز والمعادن:

توفير المتطلبات اللازمة لرفع مستوى انتاج حقول النفط واستئناف تصدير الغاز الطبيعي المسال الى الاسواق الخارجية وتشجيع عودة الشركات الاجنبية العاملة في مجال الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز والمعادن.

. استعادة الدور الانتاجي الحيوي لمصافي عدن من خلال إعادة تأهيلها وتطوير قدراتها وإمكانياتها في انتاج المشتقات النفطية.

تنفيذ عدد من عمليات التطوير في بعض القطاعات النفطية وتحسين ادائية الابار المنتجة لرفع القدرة الانتاجية في عدد من القطاعات.

. تطوير أنتاج الغاز المنزلي LPG بإنشاء وحدات جديدة لتوفير حاجة السوق من الغاز المنزلي

قطاع الزراعة والاسماك والامن الغذائي:

. وضع استراتيجية شاملة وسياسات وطنية عامة لقطاع الزراعة والاسماك والأمن الغذائي والخطة الاستثمارية الوطنية المرتبطة بها.

حشد تمويلات دولية لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة والاصغر في مجالات الزراعة والاسماك والانتاج الحيواني والصناعة.

. تطوير برامج للتكيف مع الاثار السلبية لتغير المناخ على موارد المياه والبيئة والزراعة والأمن الغذائي.

. تحسين الجودة وتنمية الصادرات وضمان تحقيق القيمة المضافة على جميع المنتجات الزراعية و السمكية وتشجيع المنافسة ومنع الاحتكار ومحاربة الغش والتزوير وتنظيم حركة التجارة الداخلية ومراقبة الاسعار وتعزيز دور هيئة المواصفات والمقاييس ومعايير الجودة

الهدف الثاني: تعزيز البيئة الاستثمارية ومشاركة القطاع اخلاص ومنظمات المجتمع المدني في جهود التعافي الاقتصادي.

أولويات تحقيق الهدف اعلاه :

. اعداد الاطر القانونية والتنظيمية لبناء شراكة فاعلة بين القطاع العام والقطاع الخاص (المحلي والخارجي) في مشاريع البنية التحتية والمشاريع الخدمية ومشاريع الاعمار .

تشجيع إقامة نماذج اقتصادية جاذبة للاستثمار في المحافظات بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي التي تتميز به المحافظة

تشجيع الاستثمار لاسيما في قطاعات الاتصالات والنقل والنفط والكهرباء والاسماك، وفي انشاء المناطق الاقتصادية

. تقديم الخدمات المعلوماتية والصناعية والتجارية للمستثمرين والترويج للمنتجات الوطنية وتشجيع التصدير.

. تطوير علاقة الشراكة مع منظمات المجتمع المدني بما من شانه تفعيل وتعزيز دورها ومساهماتها في التنمية الشاملة والمستدامة.

دعم وتنمية الاستثمار في أموال وممتلكات الاوقاف.

■ ثالثا محور البنية الاساسية والطاقة والبيئة

الهدف الاول: إصلاح ما تضرر من البنية الاساسية و المرافق العامة واعادة تأهيلها وفقا للأولويات الملحة.

أولويات تحقيق الهدف اعلاه:

في مجال الطرق والاشغال العامة:

. العمل على إعادة تأهيل وصيانة شبكات الطرق والجسور المتضررة التي تسهل نقل السلع الأساسية وخفض كلفتها لتحسين الوضع الانساني في البلد باستخدام الاليات كثيفة العمالة وبما يؤدي إلى زيادة فرص عمل الشباب.

. الحد من الاضرار المتوقعة والمحتملة جراء الكوارث الطبيعية وتدفق السيول والانهيارات الصخرية وإعادة توظيفها لمصلحة التنمية الزراعية.

في مجال النقل والموانئ:

تأهيل وتطوير ميناء عدن بما يمكنه من المشاركة الفاعلة في مسار طرق التجارة العالمية.

إعادة بناء الموانئ البحرية التي تضررت بفعل الحرب وتحسين أدائها وزيادة طاقة الموانئ البحرية القائمة.

تأهيل وتطوير المطارات الوطنية وبالأخص مطار عدن الدولي وتعزيز قطاع الطيران المدني وتحسين خدمات المعدات الارضية ووسائل السالمة واستئناف الرحلات الجوية لشركات الطيران العالمية.

في مجال الكهرباء والطاقة:

إعادة تأهيل واصالح الشبكة الكهربائية وتوسيع قدرتها وانتاجها من الطاقة وتوفيرها للمواطنين وشركاء التنمية وتسريع انجاز وتشغيل محطة فخامة الرئيس عدن الغازية.

إعادة تأهيل خطوط النقل ومحطات التحويل لتصريف الطاقة غير المستغلة.

تشجيع ودعم الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة.

في مجال الاتصالات:

. تعزيز أداء شركة عدن / نت وتوسعة شبكة الانترنت اللاسلكية لتغطية جميع المحافظات المحررة وتوصيل خدمات الانترنت عبر الالياف الضوئية (FTTH) الى المدن السكنية ذات التخطيط الحضري خدمات الانترنت والاتصالات الصوتية لجميع المحافظات المحررة.

استكمال نقل قطاع الاتصالات الى العاصمة المؤقتة / عدن والعمل على الاسراع في تشغيل شركات الـ GSM في المناطق المحررة وتسوية وضعها القانوني بالتنسيق مع الجهات ذات العالقة.

. تعديل قانون الاتصالات بمختلف وسائلها واستخداماتها وبما يتناسب مع متطلبات التطورات في قطاع الاتصالات.

في مجال المياه والصرف الصحي والبيئة:

تحسين وتطوير وتنمية خدمات المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية والريفية والمحافظة على استمرارها وديمومتها وإعادة تأهيل وتشغيل مؤسساتها ومصادرها والحد من الاستنزاف للموارد المائية وحمايتها من التلوث.

ضمان حماية البيئة وتنفيذ البرامج والانشطة الهادفة لاستمرارية وتنمية الموارد البيئية والحفاظ عليها والاعلان عن محميات وطنية جديدة.

. تحديث وإقرار السياسات والاجراءات الحكومية في مجال المياه وحماية البيئة والمحافظة على التوازن والاصحاح البيئي.

في مجال السياحة والاثار:

. تشجيع السياحة وصيانة المواقع الاثرية ومكافحة تهريب الاثار واستعادة المنهوبات الاثرية.

الهدف الثاني: تطبيع الاوضاع في العاصمة المؤقتة/عدن والمحافظات المحررة وتدشين أعمال وانشطة اعادة الاعمار

أولويات تحقيق الهدف أعلاه:

. وضع برنامج اقتصادي تنموي للعاصمة المؤقتة/عدن لتطويرها كواجهة اقتصادية وحشد التمويلات اللازمة لتنفيذه من مختلف المصادر.

. وضع الخطة الاستراتيجية للتعافي وإعادة الاعمار على مراحل ومستويات متعددة تبدأ بالعاصمة المؤقتة/ عدن والمحافظات والمناطق المحررة والترويج لتمويل مشاريعها وبرامجها في أوساط المانحين والبلدان الشقيقة والصديقة والبدء بالتنفيذ المرحلي لها فور الحصول على تعهدات التمويل.

معالجة مشكلة الاراضي ووضع مخططات عمرانية حديثة واتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة لتطوير وتحسين وتأهيل المرافق العامة وشؤون البلديات والبيئة والخدمات والبنية الاساسية في مختلف المجالات بالعاصمة المؤقتة((عدن)) والمحافظات والمناطق المحررة ووضع خطة استراتيجية للنهوض بها وتطويرها وتنميتها وبذل كافة الجهود لحشد التمويلات المطلوبة للتنفيذ من المصادر المختلفة.

توجيه تدخلات شركاء العمل الانساني والتنموي نحو إعادة إعمار وتأهيل البنية التحتية والمرافق العامة.

دور التعدين في التنوع الاقتصادي..

م/ علي سعيد صالح

تعد صناعة التعدين واحدة من اهم الصناعات الاستراتيجية انطلاقاً، ليس فقط من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي او مشاركتها في خلق الوظائف وتشغيل العمالة، ولكن أيضا تكمن اهميه هذه الصناعة في دورها في توفير المواد الأولية والمواد الخام المختلفة التي تعد عنصرا جوهريا وحاسما في استمرار تطور الاقتصاد وخصوصا قطاع الصناعة .

ويحظى قطاع التعدين في بعض البلدان بأهمية محلية وعالمية واسعة منذ القدم، حيث رافق الحضاراتَ الإنسانيةَ وهي تتسلق درجات التقدم والازدهار الاقتصادي، وظل يمثل أحدَ المحركات الأساسية للتنمية البشرية، بفضل ما يقدمه من أدوات رئيسة تعمل على الدفع بعجلات التنمية وترتكز على استخراج المواد الخام والصناعات التحويلية المرتبطة بها.

ويعمل نظام الاستثمار التعديني الجديد على انفتاح قطاع التعدين على مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية في ظل تنوع المعادن وجدواها الاقتصادية التي تشجع على الاستثمار فيها، وهذا النظام يعد أحد أهم الأدوات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من القطاع الخاص وزيادة مبادرات الاستكشاف، والتنقيب والاستغلال.

وفي اليمن اثمرت الدراسات و البحوث الاقتصادية في الكشف عن الكثير من الصعوبات الاقتصادية والتنموية التي تواجه اليمن على المستويات المختلفة. حيث تبرز الحاجة الملحة الى تطوير اقتصاد متنوع و متعدد الموارد و المصادر المالية من خلال زيادة فعالية القطاعات الاقتصادية الواعدة ومنها قطاع التعدين.

وقد اشارت هذه الدراسات الى تقدير واقع القطاع الخاص غير المنظم او الانشطة الاقتصادية غير المسجلة او غير المرخصة وحددت ابعادها في النشاط الاقتصادي.

فمن الواضح مثلا ان صناعة التعدين في اليمن لا تساهم حاليا في النمو الاقتصادي عداء جزء يسير منها.

فالوضع الاقتصادي في اليمن يواجه صعوبات جمة منها وجود فجوة بينه وبين المنافسة العالمية ، وعدم ثبات الانظمة المالية التي تتميز بالتقلب ، الامر الذي يمهد للانتقال من حالة الاهمال السائدة في جزء مهم من القطاعات الاقتصادية او حالة عدم النظامية الى التحديث واستيعاب الروئ والتطوير والتنمية على نحو مؤسسي. الامر الذي يتطلب وضع خطة عاجلة لاعادة بناء قطاع التعدين على اسس واضحة تتوائم مع توجهات الدولة .

وقد خلصت هذه الدراسات نحو بحث الصعوبات التي يواجهها قطاع التعدين في اليمن. فاذا كانت الممارسات التقليدية لليمنيين في استغلال وادارة الموارد التعدينية على مدي قرون طويلة ماضية تثير الإعجاب و التقدير ، فان واقع الثروات المعدنية اليوم يثير القلق و الخوف جراء الاستغلال العشوائي والغير منظم وهذا يفرض على الدولة تحديات كبيرة منها ايجاد السبل الكفيلة للاستفادة من دراسات الجدوى الاقتصادية لبعض الخامات الصناعية وترجمتها الى واقع عملي بهدف الي دمج قطاع التعدين ضمن القطاعات الاقتصادية الفاعلة ليلعب الدور المناط به في عملية التنمية.

* تحسين بيئة التعدين في اليمن :

يمتلك قطاع التعدين في اليمن امكانيات هائلة ، هذه الامكانيات قد ربما تساهم بحوالي (3_ 7%) في حصيلة الدخل القومي و ذلك برفد الخزينة العامة بايرادات بالعملة الصعبة تتراوح ما بين (0.5) الى بليون دولار سنويا ، حسب تقديرات مؤسسة التمويل الولية .

ففي سبتمبر من العام 2006م ، وقعت مؤسسة التمويل الولية _ احدى مؤسسات البنك الدولي ممثلة ببرنامج شراكة المشروعات الخاصة للشرق الاوسط و شمال افريقيا _ مع الحكومة اليمنية ، ممثلة بوزارة النفط و المعادن اتفاقية للمساهمة في برنامج تطوير و دعم تنمية الثروات المعدنية في اليمن .

تهدف الاتفاقية الى المساهمة في اعداد قانون تعدين جديد يساعد على جذب المزيد من الاستثمارات في مجال الثروات المعدنية وانشاء مركز معلومات للثروات المعدنية يتضمن المعلومات التعدينية والخرائط الجيولوجية لتقليل المخاطر وجذب الاستثمار وسهولة اتخاذ القرار والمساهمة في اعادة هيكلة قطاع الثروات المعدنية و الاجراءات الادارية المتبعة لمنح التراخيص لتسهيل عمل المستثمرين من اجل تحقيق الاستغلال الاقتصادي الامثل وزيادة القيمة المضافة وتوفير فرص عمل جديدة .

* نتائج مشروع تحسين بيئة التعدين في اليمن:

تمثلت النتائج من المشروع بالاتي :

_ ايجاد اطار قانوني ونظام مالي واداري لقطاع التعدين يستند على افضل مثال دولي مدروس وهو ما تم فعلا ، حيث قدم هذا الاطار القانوني الجديد مزيدا من الشفافية للحقوق المعدنية وتحسين ضمانات الملكية للمستثمرين ونقل الحقوق .

_ النتائج الاخرى وتشمل تخفيف الغطاء البيروقراطي من حيث الوقت و الكلفة لغرض الحصول على اجازات البحث وتراخيص الاستكشاف وعقود الاستغلال للثروات المعدنية.

باختصار : ان ايجاد تماثل لمعايير التعدين في اليمن مع المعايير الاجتماعية و البيئية الدولية كان اهم المستخلصات للنتائج المتوقعة من تنفيذ المشروع.

* ماذا قدم مشروع تحسين بيئة التعدين في اليمن:

يتلخص ما قدمه المشروع بالاتي:

_ المساعدة الفنية لتقييم الاجراءات

الادارية المتبعة في قطاع التعدين .
_ النصح في كيفية تطوير وانسياب الشفافية والطرق لاداء العمل المامون لصناعة التعدين.
_ تبادل المعرفة بين شركاء مؤسسة التمويل الدولية للتنمية و الدول النامية.
_ تحسين توافق صناعة التعدين مع المقاييس الاجتماعية و البيئية الدولية.
_ دعم قنوات التنسيق و التواصل مع الهيئات ذات العلاقة.
_ تعزيز الحوار بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ان الحكومة اليمنية على وعي تام بفوائد قطاع التعدين واظهرت في الفترات الماضية مدى اصرارها على تقوية الخطة التعدينية ولوائحها الادارية ..حيث فوضت وزارة النفط والمعادن هيئة المساحة الجيولوجية و الثروات المعدنية مسؤلية التنظيم و مهمة اعطاء الحقوق المعدنية التي تشمل موافقات البحث وتراخيص الاستكشاف وعقود الاستغلال المعدني وجمع الرسوم والاتاوات ومراقبة الانشطة في قطاع التعدين.

امام الحكومة مسالة هامة وهي كيفية فتح افاق مستقبلية للنهوض بقطاع التعدين من واقع الركود الذي يعاني منه من خلال اعتماد سياسة ترويجية فاعلة للفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع التعدين ، تستوعب كل المتغيرات و الدور الاقتصادي الذي يمكن ان يضطلع به هذا القطاع في ارساء دعائم التنمية المستدامة في اليمن من خلال :

_ حاجة القطاع الي خطة تعدين وطنية شفافة وعاجلة ، لتحسين بيئة التعدين وفقا لتوصيات مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي
_ من اجل الاستفادة من الدراسات المختلفة الخاصة بالمعادن، اعتقد حان الوقت لنقلها الى الواقع العملي من خلال انشاء بعض المشاريع المربحة التي ممكن ان تكون موردا ماليا جديدا لرفد خزينة الدولة.

ان التحديات الاقتصادية والتنموية التي تواجهها اليمن تفرض على الدولة اليوم اكثر من اي وقت مضي التركيز علي قطاع التعدين وايلاءه الاهتمام الكافي باعتباره من القطاعات الاقتصادية الواعدة.

التعليم أساس التنمية

نبيل حسن الفقيه

■ الكل يدرك أن أهم تحدٍ تواجههُ اليمن هو تحدي التنمية المستدامة، وأن أسس بناء أي اقتصاد وطني ينبغي أن يبنى على رؤية واضحة تهدف إلى تحسين مستوى معيشة المواطن، وجعل التنمية المستدامة من أهم أولويات كل الأطر الرسمية المعول عليها في رسم ملامح الدولة اليمنية الحديثة إذا صح التعبير، كما يدرك الجميع أيضاً أن كافة الدول التي تقدمت وتطورت اقتصادياً انطلقت من بوابة "التعليم"، حيث وضعت معظم دول العالم الخطط والبرامج الاستراتيجية للاهتمام بالتعليم كهدف أساسي يسبق العديد من الأهداف التنموية، لذا يمكن القول وبإيمان مطلق أن التعليم يُعَدُّ ضرورة أساسية من ضرورات التنمية.

من هذا المنطلق يجب العمل على جعل التعليم أولوية أساسية من أولويات التنمية في اليمن، والمضي في تمكين الأطفال من الحصول على التعليم الأساسي المناسب، والسعي إلى زيادة مستويات محو الأمية بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ خلال السنوات الخمس القادمة، وكذا ضمان المساواة بين الجنسين في التعليم، وجعل التعليم عاملاً محورياً من العوامل التي يستند إليها المجتمع في إشاعة الأمن والسلم الاجتماعي وتحقيق العدل والمساواة بين أفراد المجتمع، وذلك عن طريق تمكين الأفراد المتعلمين من زيادة فعاليتهم في المبادرة بإجراء التغيير الإيجابي في المجتمع .

على أن الاهتمام بتطوير التعليم يجب أن ينطلق من زاوية الاهتمام بالمناهج، حيث تمثل معايير المناهج جزءاً هاماً في خطة تطوير التعليم، وتحدد هذه المعايير الأهداف التعليمية وما يجب أن يكتسبه الطالب في كل مرحلة دراسية، وهو ما يسهم في تلقي الطالب اليمني تعليماً يضاهي مستويات التعليم في الدول المتقدمة لضمان تأهل خريجي التعليم العام من الالتحاق بأفضل الجامعات والتنافس في سوق العمل المحلي والعالمي.

إن العمل على إيجاد آلية تضمن تطوير المناهج ومعايير التقويم التربوي الشامل للمواد الأساسية: (الرياضيات / العلوم / اللغة الإنجليزية / اللغة العربية)، وبشكل دوري يُعَدُّ المدخل لتطوير المستوى العلمي للطلاب، لما تمثله هذه المواد من أهمية في مجال المنافسة ومواكبة متطلبات العصر غير أن الاعتماد على تقوية الطلاب في هذه المواد الأساسية لا يعني إهمال المواد الأخرى، بل يجب الاهتمام بكافة المواد مع التركيز على المناهج الموجهة للمواد الأربع في جميع المراحل الدراسية.

كما أن الأهمية تستدعي توفير فرص للتطوير المهني لتمكين الهيئات الإدارية والموجهين والمدرسين من مواكبة أحدث التقنيات الإدارية والتعليمية، ووضع أسس لتطوير برامج التدريب والتأهيل لكل الكوادر العاملة في المهن التعليمية للرفع من مستوى الأداء العام للمعلمين بشكل خاص والإداريين بشكل عام، بما في ذلك توفير برامج تأهيلية لإعداد القيادات التربوية الخاصة بالإدارة المدرسية.

وحتى يتحقق ذلك، يجب أن يتعاضد الجهد المجتمعي مع تطلعات الدولة نحو خلق جيل متسلح بالعلم مستمد اسس بنائه من طموحة نحو التغيير إلى الأفضل، والسعي الجدي لتوفير أفضل نظم التعليم المبنية على الاسس المعرفية ببعد ثقافي يكرس الوحدة الوطنية، والإيمان بأهمية توفير موارد تربوية كافية تتمكن معها وزارة التربية والتعليم من التعامل بمسؤولية تجاه متطلبات العملية التعليمية، واعتماد آلية شفافة تضمن توفير فرص متكافئة للطلاب للحصول على التعليم العالي، والعمل على إيجاد مكانة عالية مميزة لتعزيز كرامة ومكانة المعلم والرفع من شأن مهنة التعليم بغرض جذب أفضل الكوادر للقيام بتقديم خدمة التعليم.

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

مشاريع الطاقة الكهربائية
Electrical Power Projects

تأجير محطات الكهرباء
Rental Power Plants

أنظمة الطاقة الشمسية
Solar Power Systems

Website: www.al-sadigroup.com

Email: info@al-sadigroup.com

hasseeb@al-sadigroup.com

Tel.: +967 2 247721

+967 2 247751

+967 2 247761

Mobile: +967 770471840

الفقر.. مشكلة اليمن المزمنة

اعداد الدكتور محمد صالح الكسادي
استاذ مشارك – بالأسواق المالية، كلية العلوم الادارية، جامعة حضرموت - رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

يشهد العالم منذ شهر مارس مرحلة استثنائية تكتنفها الغموض بسبب الصراع في القارة الاوروبية بين روسيا واكروانيا بالإضافة الى الصراع المسلح الحالي ادى الى كفة انسانية بالنسبة للشعب اليمني منذ عام 2015 لغاية الان حيث ادى الى موجة من النزوح الداخلي بسبب الحرب باليمن ،مما يضعف التنمية الاقتصادية حيث مستويات المعيشة ونوعية حياة المواطنين اصبحت معاناة ، وبخاصة في جانب الخدمات حيث يعد الفقر أكبر تحدي تواجة اليمن بسبب استمرار الاعمال العسكرية على مدى سبع سنوات.

حيث ان الفقر متأصلا في اليمن مع تراجع النمو الاقتصادي هناك اختلال في الوضع الاجتماعي وتفاوت في مستويات المعيشة اذن الفقر احدى معوقات التنمية الاقتصادية

ويمكن تعريف الفقر على انه عدم القدرة على التمتع بحقوق اساسية وحريات جوهرية وان عدم توفر المسوحات الوطنية عن ميزانية الاسرة منذ عام 2014 يصعب معرفة الفقر بدقه باليمن ولكن هناك الفقر النقدي والمتعلق بتعادل القدرة الشرائية عبر الزمان والمكان وفيه مشاكل من حيث تعديلات اسعار الصرف والتضخم ،ممكن تقلل من استخدام هذا المؤشر ولكن يمكن ان تقيسة عبر ثلاثة ابعاد وهي: التعليم ، الصحة ومستوى المعيشة وهنا يعبر عن الحرمان بصورة مباشرة.

ان الحر واستمرارها كان لها الاثر السبي في اتساع رقعة الفقر وكذلك Cov-id- 19 اليمن تعيش ازمة انسانية بل كارثة في ظل انهيار الاقتصاد الوطني حيث 70% من اجمالي السكان بحسب تقرير اليونسف في بداية 2022حيث 11.3 مليون يحتاجون الى مساعدات انسانية من اجمالي السكان 30 مليون نسمة هناك 2.3 مليون طفل وطفلة يعانوا من سوء التغذية وهناك فجوة بين المساعدات الانسانية والاستجابة للحاجات من الاغذية ومع الحرب المستجدة بين روسيا وأوكرانيا زادة الازمة الانسانية واصبح تقريبا 90% من السكان تحت خط الفقر حيث خط الفقر محدد بدخل يومي يعادل $1.3 ومن الملاحظ من الجدول رقم 1 يتضح بالكاد جميع موظفي الدولة دخلوا في خط الفقر كذلك الطبقات الاكاديمية و والقضاة الذي هو اساس العدل لذلك انتشرت الرشاوي والفساد المالي والاداري في مفاصل الحكومة خط الفقر ليس ثابت في كل دولة لأنه يراعي القوة الشرائية لعملتها وطبيعة الاقتصادي فالقوة الشرائية للريال

جدول يوضح رواتب موظفي بعض القطاعات الحكومية

نوع الوظيفة	معلم ثانوية رسمي	مدير ادارة	عسكري	دكتور جامعي	قاضي	طبيب	معلم متعاقد	متقاعد
الراتب	100	150	70	240	300	70	60	50
بالدولار الذي يعادل 1247.50 لكل ريال	80	120.24	56.11	192.38	240.48	56.11	48	40
خط الفقر $1.90 يوميا الدخل	2,6	4	1.87	6.4	8	1.87	1.60	1.33

المصدر: اعداد البحث

اليمني مستمرة في الانهيار منذ عام 2020 بمعنى ن الفقر في ازدياد مثلا في الولايات المتحدة الامريكية خط الفقر 35.28$ يوميا للفرد تما عالميا هو 1.9 $ يوميا للفرد تما عالميا اليمن تعاني فيها الاسر من الفقر المتعدد الابعاد والذ يقاس من خلال ثلاثة مؤشرات وهي:

1.الصحة.
2. مستوى التعليم.
3. مستوى المعيشة

فلا يتوفر الحد الادنى من مقومات الحياة حيث هناك 2 مليون طفل بلا تعليم لا يستطيعون الدراسة حيث دمرت المدارس بسبب الحرب وهناك 12.2 مليون من الاطفال في حاجة الى مساعدات انسانية بسبب الاوضاع المعيشية اصبحت صعبة ، اما في الجانب الصحي هناك انتشار للمراض المزمنة والسرطانات ويتم العلاج خارجيا وبخاصة في مصر نظرا لضعف القطاع الصحي.

وبحسب اخر تقرير من IOM فانة 16.2مليون من السكان في حلة انعدام الامن الغذائي والجوع بمعنى ان السكان يتجه الى المجاعة ويقدر 81% يعيشون تحت ادنى خط الفقر لسبب الارتفاعات في السلع الاساسية وانعدام الخدمات الاساسية بالوطن.

ومع بداية ازمة الحرب بين اوكرانيا ورسيا وبما ان اليمن مستورد للسلع الاساسية بنسبة 95% تعمقت الازمة الانسانية.

ومع عقد مؤتمر المانحين في مارس وضعف المبالغ التي قدمت لليمن والتي تقدر ب 1.3 مليار دولار في الجوانب الانسانية والذي كانت تحتاج اليمن الى حوالي 4.3 مليار دولار وقد امتنعت السعودية والامارات عن تقديم أي مساعدات انسانية لليمن

لقد اصبح الشعب اليمني فقيرا بسبب استمرار الحرب وغياب الدولة لذا للخروج من هذه الحالة الانسانية الحرجة يجب الاتي:

1. ايقاف عجلة الحرب
2. ايجاد نظام دولة .
3. استعادة مؤسسات الدولة واصلاح الانهيار الاقتصادي بمساعدة دول الجوار.
4. التوزيع العادل للثروة باليمن.
5. مكافحة الفساد المالي والاداري في اجهزة الدولة.
6. تحفيز النمو الاقتصادي عبر التركيز على اقامة المشاريع الصناعية.

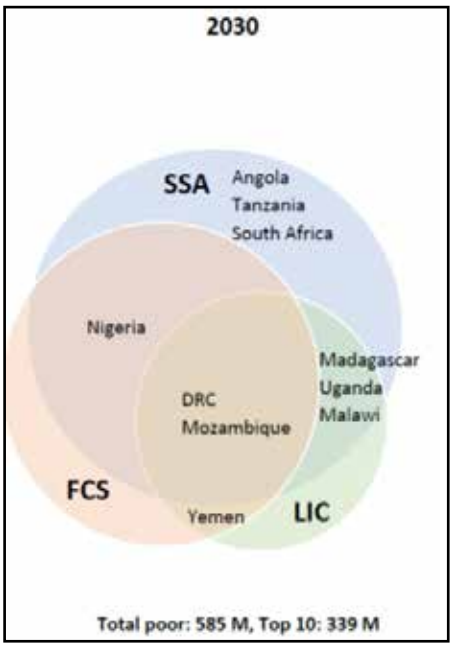

7. تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل نوعي وليس كمي في الجوانب الصحية والتعليمية.

المراجع:

[1] Humanitarian Action for Children, Unicef for every child,2022.

[2] IOM Yemen Response Strategy , 2021-2022,IOM,UN Migration,2022

[3] Kharas, H and Dooley, M ,The evolution of global poverty 1990-2030, Center sustainable development at Brookings, February , 2022.

[4] Humanitarian crisis analysis 2021 Yemen, Sida , December 2020.

خدمة الكهرباء الذكية

(للاستعلام و دفع الفواتير الكترونياً باستخدام الذكاء الاصطناعي

اعداد الباحث : وقاص محمد احمد نعمان

لقد شق الذكاء الاصطناعي طريقة الان الى العالم الحقيقي ، بما يتجاوز تطبيقات الاعمال ، ويتم استخدامه في الهواتف الذكية و المستندات الى الويب . يتم تضمين التطبيقات التي تدعم الذكاء الاصطناعي بشكل متزايد في انظمة تشغيل الهواتف المحمولة بنظامي تشغيل (Android

)في السوق الاستهلاكية ، اصبح الانتشار المتزايد للهواتف الذكية قوة دافعة وحاسمة في تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي القوية .

نحن نعيش حاليا في عصر الثورة التكنولوجية ، تلعب تقنيتنا الشبيهة بالحلم ، و الذكاء الاصطناعي يلعب دورا اساسيا في نجاح الاعمال في كل ركن من اركان العالم ، تتطور تقنية الذكاء الاصطناعي بسرعة ، و في المستقبل القريب ستكون هناك تطورات اكثر اثارة ، تتنافس الشركات حول العالم لتطبيق الذكاء الاصطناعي على الاجهزة المحمولة ، لأنه هذه هي الطريقة الاكثر فعالية للوصول الى المستخدمين ، وهذا يتجاوز تقديم خدمة العملاء الممتازة .

ونحن نسعى الى ان نتيح للمشتركين خدمات سهلة و مرنة ، و من اجل تحقيق هدة الغاية نقترح توفير بعض الخدمات الإليكترونية التي تمكن المشتركين من التواصل مع المؤسسة العامة للكهرباء بشكل اسرع من خلال الاستعلام عن الفواتير و السداد الالكتروني و تقديم الشكاوي و غيرها من الخدمات المتلاحقة ان شاء الله ، محققين بذلك رؤية المؤسسة للمستقبل في الوصول للخدمات الاليكترونية الشاملة باستخدام الذكاء الاصطناعي .

نظرا للاتساع العمراني سبب لنا عبئ كبير في عملية توزيع الفواتير للمشتركين وخاصة في المناطق حديثة البناء و القابلة للتوسع اكثر في المستقبل ، و ايضا نواجه صعوبة في عملية الدفع من قبل المواطنين و تأخرهم عن السداد ، مما يعرضهم الى الفصل التيار من قبل حملة التحصيل للمتأخرين ، من قبل قسم القطع و الاعادة في الادارة التجارية لكل منطقة.

ايضا يبحث الكثير من المواطنين بالتزامن مع بداية كل شهر عن خطوات للاستعلام عن فاتورة الكهرباء بالمبلغ المستحق عن طريق الهاتف الجوال لما تتميز بها من سرعة و دقة .

و من اجل ذلك نطرح لكم هده الحلول الممكنة و التي طبقت في كثير من الدول المجاورة مثل (الاردن - المملكة العربية السعودية - دولة الكويت - جمهورية مصر العربية - دولة فلسطين) و غيرها من الدول العربية . و التي تسمح في امكانية الاستعلام عن الفاتورة عند صدورها الكترونيا من خلال تطبيق على الجوال من خلال سوق بلاي يتم تنزيله و يوضع فيه الاستعلام عن فواتير الكهرباء و امكانية طباعة كشف استهلاك و امكانية احتساب قيمة اخر قراءة في العداد .

و يمكن ايضا وضع خدمة لدفع الفواتير الكترونيا عن طريق الجوال من خلال التنسيق مع البنوك التجارية المتعاملة مع المؤسسة العامة للكهرباء .ويتم الدفع من حساب العميل لدى البنك لصالح المؤسسة العامة للكهرباء من خلال وضع رقم المشترك للعميل و رقم هاتف العميل او حسابة في البنك

■ أهمية الدراسة

. أهمية اتاحة المؤسسة العامة للكهرباء خدمة الدفع و الاستعلام الاليكتروني الحصول على اكبر قدر ممكن من الايرادات خاصة للمشتركين الدين يتنقلون من محافظة الى اخرى ، حيث يمكنهم دفع فاتورة الكهرباء و الاستعلام عنها حتى لو كانوا في محافظة اخرى غير محافظة عدن تحت مسمى ((ادفع جميع فواتيرك من اي مكان و في اي وقت كان)).

ايضا نتيجة لانتشار الجوالات الذكية نظام (الاندرويد) في كل منزل اصبح من السهل ضمان استخدام التطبيق على نطاق واسع من المشتركين .

و تكمن الاهمية الاخرى في وصول الفواتير الى كل مشترك يستخدم الجوال الذكي (نظام الاندرويد) و الاستعلام عنها بكل سهولة و معرفة قيمة الفاتورة .

و تكمن الاهمية في توفير و الحصول على قاعدة بيانات للمشتركين الدين يقومون بالاستعلام عن الفواتير ، او الدين يقومون بالدفع الاليكتروني عن طريق التطبيق ، حيث يتم خزن هدة القاعدة للبيانات من اجل مراسلتهم بداية اول الشهر و ابلاغهم بإصدار فاتورة الشهر الجديدة ، و يمكن استخدامها ايضا في ارسال الرسائل في التوعوية و الترشيد في استهلاك الكهرباء خاصة في فترات الدروة (فصل الصيف) ، و ارسال الرسائل في سرعة السداد لتجنب الفصل التيار و تجنب دفع رسوم الفصل.

■ هدف الدراسة:

يهدف هدا التطبيق الى سهولة وصول الفواتير الى كل عميل دون انتظار الموزعين سوءً من مكتب البريد او من عامل الكهرباء في ايصال الفاتورة ، و تضمن وصول و ظهور الفاتورة في بداية الشهر عند تحميلها في التطبيق.

تسهل على المواطن الوقت و الجهد في دفع الفاتورة عن طريق التطبيق ((خدمة الكهرباء الذكية)) عن طريق حساب العميل لدى احدى البنوك المعتمدة لدا المؤسسة العامة للكهرباء مثل كاك بنك او بنك التضامن او بنك الكريمي، ومن اجل تجنب حملة

التحصيل والقطع للمشتركين بشكل عام و التجاريين خاصة .

ايضا تهدف الى امكانية الاستعلام عن كشف الاستهلاك للفواتير للبيانات التاريخية لسنة او سنتين حسب الطلب .

و تمكن العميل من معرفة احتساب القراءة الاخيرة في العداد من خلال نافدة اسمها ((احتساب قيمة الفاتورة)) حيث يمكن احتساب قيمة اخر قراءة مع الرسوم النظافة و المجالس المحلية و الخدمات .

■ مشكلة الدراسة:

نظرا لازدياد شكاوي بعض المواطنين عن عدم استلامهم لفواتير الكهرباء الشهرية ، من خلال موزعين الفواتير من قبل موظفين مكاتب البريد ، و نتيجة للتوسع العمراني الكبير و ازدياد عدد المشتركين بشكل كبير و ملحوظ ، مما عمل على ازدياد شكاوي المواطنين لعدم استلامهم لفواتير الكهرباء الشهرية .

امتناع بعض المواطنين عن سداد فواتير الكهرباء الشهرية بحجة عدم استلام فواتير الكهرباء مما يؤدي الى تراكم المديونية .

كثرة عدد المشتركين الدين يظهرون في كشوفات القطع الشهرية ، و عند القيام بفصل التيار عنهم يتحججون بعدم استلامهم لفواتير الكهرباء الشهرية .

■ الحلول:

اولاً: كيفية تثبيت تطبيق خدمة الكهرباء الذكية

يمثل هدا المبحث بداية الدراسة عن خدمة الكهرباء الاليكترونية باستخدام الذكاء الاصطناعي ، لتلبية خدمة المشتركين و تسهيل لهم وصول الخدمة بكل سهولة و مرونة و دقة عالية ، من خلال تثبيت تطبيق خدمة الكهرباء الذكية . و علية تقوم المؤسسة بتوفير عدد من الخدمات من خلال هذا التطبيق

*كيفية تثبيت تطبيق خدمة الكهرباء الذكية (الاستعلامية):

تطبيق الجوال (خدمات الكهرباء الذكية) من خلال تنزيله من سوق بلاي من اجل تقديم الخدمات الاستعلامية لجميع المشتركين بصورة مجانية من الاستعلام عن مبالغ الفواتير الشهرية – و الاستعلام عن كشوفات الاستهلاك السنوية – و خدمة قيمة اخر قراءة بالعداد .

بحيث يكون هدا التطبيق المحمل على الجوال هو خدمة استعلامية بحثه لكل الخدمات و ايضاً امكانية تقديم الشكاوي و البلاغات .

و عند تنزيل التطبيق من سوق بلاي يمكن المشترك من الاستعلام عن جميع الخدمات ، لأنه يمكنه الاستعلام في اي وقت و اي مكان بوجود شبكة الانترنت .

ثانياً: خطوات الاستعلام عن فواتير الكهرباء الذكية

من اجل الاستعلام عن فواتير الكهرباء الكترونياً من خلال التطبيق الجوال هناك عدة خطوات وهيا :

1- الدخول الى ايقونة الاستعلام عن فواتير الكهرباء.

2- ادخال رقم الاشتراك (المشترك) الخاص بالفاتورة المطلوب الاستعلام عنها.

3- ادخال رقم الهاتف الجوال للشخص الدي يستخدم خدمة الاستعلام عن الفاتورة من اجل استلام اشعارات دورية بصدور الفاتورة .

4-4 يتم الضغط على زر عرض الفاتورة .

يمكنك اخد نسخة من الفاتورة برساله نصية على شكل PDF او (SMS).

و بالتالي يمكن للمستهلك توفير الجهد و الوقت في حالة عدم وصول الفاتورة اليه بالشكل التقليدي ، الاستعلام عنها الكترونياً و معرفة الفاتورة المستحقة بأسرع و قت ودقة.

و ايضا هناك شريحة من المشتركين الدين يفضلون هدة الطريقة الاليكترونية ، نظراً لكثرة سفرهم و تنقلهم من محافظة الى اخرى .

ويمكن الضغط على ايقونة ((تحديث)) للحصول على الحالة الاخيرة للفواتير الصادرة شهريا .

ثالثاً : احتساب قيمة اخر قراءة من خلال (احتساب فاتورة الكهرباء)

يمكننا من خلال هدا المبحث الوصول الى اخر قراءة مازالت موجوده في العداد ، من خلال نافدة على التطبيق تسمى ((احتساب فاتورة الكهرباء) و التي تمكن من احتساب قيمة الوحدات التي مازالت مخزونة في العداد و تقسيمها على الشرائح السكنية ادا كان العداد سكني ، و اما ادا كان العداد تجاري فيحسب بسعر التجاري ، بحسب اللوائح المعتمدة في الشرائح في المؤسسة العامة للكهرباء.

رابعاً: دفع فاتورة الكهرباء عن طريق الجوال

من خلال هدا المبحث يمكن للمشترك دفع فواتير الكهرباء الكترونياً عن طريق التطبيق خدمة الكهرباء الذكية للجوال من خلال استخدام البنوك المتعارف بها لدا المؤسسة العامة للكهرباء ، و ذلك من خلال خصم قيمة الفاتورة من حساب العميل لدى بنك المعني لصالح المؤسسة العامة للكهرباء الياً ، و بهذا يحصل العميل على خدمة سريعة و امنة و يتجنب التأخير في سداد الفواتير و حملة الفصل و القطع عن المتأخرين ، و تتمكن المؤسسة من تحصيل اكبر قدر ممكن من الفواتير بسرعة فائقة ، و تخفف على المؤسسة تشكيل حملات التحصيل للمتأخرين عن السداد في كل شهر ، اذ ان الدفع الاليكتروني يسهم في تحصيل الفواتير للمشتركين الدين لا يستطيعون الوصول الى نقاط التحصيل للكهرباء نظرا لبعد المسافة او لكثرة الاعمال و عدم التفرغ للذهاب الى مكاتب التحصيل.

ويجب هنى ان نميز بين نوعين من المشتركين ذات الشريحة التجاري و المشتركين ذات الشريحة السكني .

و من اجل تفعيل عملية الدفع الاليكتروني لشريحة التجاري ، يجب دفع الفاتورة كاملا بدون تقسيط ، ومن لدية متأخرات في فاتورة التجاري علية الرجوع الى المؤسسة لجدولة المديونية و تصفيتها ، حتى يتمكن من بعد ذلك من الاستفادة من خدمة الدفع الاليكتروني كاملاً .

اما لشريحة السكني و نظرا للمتأخرات المتراكمة لهدة الشريحة ، و من اجل تفعيل الدفع الاليكتروني لشريحة السكني يمكن ان نأخذ بنظام التقسيط للدفع لشريحة السكني و ذلك بعد استكمال الخطوات المطلوبة لقبول الدفع بالتقسيط الاليكتروني :

تقسيط فواتير الكهرباء المتراكمة ، اد انها اصبحت فاتورة الكهرباء مصدر ازعاج للمواطن اليمني و تراكم الديون القديمة علية ، لدا يمكن وضع خطوات لتسهيل عملية الدفع بالتقسيط وهي :

1- تقديم طلب من المشترك للمؤسسة مع صورة من البطاقة الشخصية .

2- يتم استيفاء النموذج الخاص بالطلب التقسيط للمديونية .

3- يتم دفع و سداد قيمة الاستهلاك و نسبة من المديونية قبل ان يتم الموافقة على طلب التقسيط .

4- النسبة المطلوبة للسداد قد تكون 10 الى 20% من القيمة الكاملة للمديونية و هده النسبة تعتبر الحد الادنى المطلو، مضاف الية قيمة الاستهلاك الشهري.

5- تتم عملية التقسيط على فترة عام واحد او عامين ، وهذا يعتبر الحد الاقصى لسداد المديونية ، ثم يتم اعادة

تقديم طلب مجدداً في حال لم يستكمل سداد المديونية .

6- يتم تقديم فاتورة للكهرباء و تكون حديثة لأخر شهر و لا يعتمد اي فواتير قديمة.

7- يجب وضع شرط في حالة عدم الانتظام في السداد بحسب الاتفاق بين المشرك و المؤسسة ، وتخلفه عن السداد لأكثر من ثلاث اشهر ، يتم استبدال العداد القديم بعداد الكهرباء الذكي (الدفع المسبق).

8- الحصول الفوري على وصل استلام الكتروني بالدفع برساله نصية على شكل PDF او (SMS) .

9- عند ادخالك لرقم جوالك عن طريق الاستعلام او دفع الفاتورة نستطيع ان نبني قاعدة بيانات للمشتركين و بالتالي سوف توصلك اشعارات دورية بصدور الفاتورة الجديدة ، و اشعار عن قرب موعد فصل الخدمة في حال التأخر عن موعد السداد ، و اشعار باستلام سداد الفاتورة .

خامساً: خدمة الاستعلام عن كشف الاستهلاك السنوي:

يمكنك من الحصول على كشف الاستهلاك لفترة سنة من خلال التطبيق خدمة الكهرباء الذكية للجوال ، لمعرفة ما يترتب من دمم سابقة و تسديدها ، او العمل على متابعتها .

سادساً : خدمة الشكاوي والبلاغات

يساعد هدا التطبيق على سرعة التواصل بين المواطنين و المؤسسة العامة للكهرباء ، لحل جميع المشاكل و الشكاوي و البلاغات ، و بالتالي يتم دراسة الشكوى و تحويلها لجهات الاختصاص لمعالجتها.

و الغرض من ذلك هو طرح الشكاوي عن اعطال الكهرباء ، التي تحدث يوميا في مختلف المناطق ، لذا فان العديد من المواطنين يبحثون عن طريقة للتبليغ الفوري عن العطب ، سواء كانت اعطال فنية او سرقات او اعطال في الاعمدة الكهربائية ، و بالتالي تفادي اكبر كم ممكن من الخسائر .

ويمكن كذلك ارفاق صورة من خلال ايقونة الشكاوي و البلاغات بوضع كاميرا للتصوير و ارفاقها مع الشكوى او التبليغ.

ملاحظة : يجب تفعيل عداد الكهرباء الذكي (الدفع المسبق) حيث انه يعمل على ترشيد استهلاك الكهرباء و يعتبر اكثر أمن و أمان عن العداد التقليدي الدي يتعرض للتلف في اي وقت و ضياع القراءة المخزونة بالعداد .

و من خلال العداد الذكي (الدفع المسبق) يستطيع المواطن هو من يكون رقيب نفسه وهو ايضا محصل الكهرباء الخاص بمنزلة او المحل التجاري.

و ايضاً يمكن الاستفادة من العدادات الالكترونية من خلال الشريحة الموجودة بها ، حيث يمكن ربطها بأبراج الاتصالات ليمن موبيل ، وعن طريقها يمكن معرفة و تنزيل اخر قراءة بالعداد و ايضاً يمكن الفصل التيار عنها عن بعد من خلال فصل الشريحة عن طريق الاتصالات و بالتالي يتم توقف العداد عن العمل الى ان يتم السداد ليتم اعادة تفعيل الشريحة.

المراجع :

1- م/ فتح عبدالقوي طمبش ، مدير الحاسوب ، المنطقة الثالثة كهرباء عدن.

2- أ / احمد راشد عوض ، محاسب المستهلكين ، المنطقة الثالثة كهرباء عدن .

3- أ / مأمون عبدالله ، رئيس قسم الاستقبال و الفواتير ،المنطقة الثالثة كهرباء عدن

أسمنت الوطنية

شريك البناء والتنمية

www.nccyemen.com

أسمنت بورتلاند بوزلاني
EN 197 -1 ; 2011
CEM II / A-P 42,5N

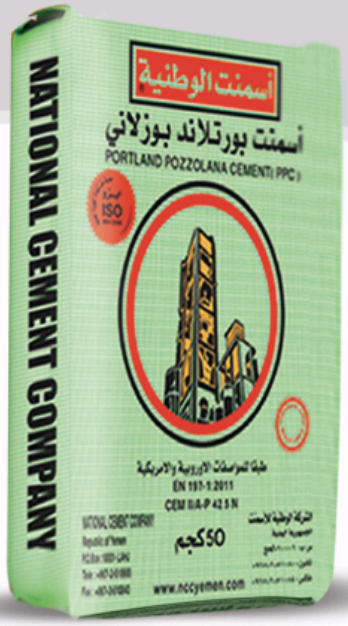

شهادة الجودة العالمية

ISO
9001 : 2015

زيادة العمر الإفتراضي للمبنى

مقاوم الأملاح والأحماض

زيادة قوة تماسك الخرسانة

تقليل تأكل الحديد المستخدم في المباني

مقاومة التصدعات والتشققات في المباني

اليمن – لحج – المسيمير ٠٠٩٦٧٢ ٥١٠٨٠٠ ٠٠٩٦٧٢ ٥١٠٨٤٠ ١٠٠٠١ CEMENT@NCCYEMEN.COM WWW.NCCYEMEN.COM

تنزانيا..
الاستقرار السياسي ومكافحة الفساد مدخل للتنمية الاقتصادية

د/ سامي محمد قاسم
- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

جمهورية تنزانيا الاتحادية هي دولة في شرق وسط أفريقيا تحدها كينيا وأوغندا من الشمال ورواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الغرب وزامبيا وملاوي وموزمبيق إلى الجنوب. الحدود الشرقية للبلاد تقع على المحيط الهندي.

جمهورية تنزانيا جمهورية اتحادية مؤلفة من 26 ميكو (مناطق). الرئيس الحالي للدولة هو سامية حسن التي أصبحت في منصب الرئيس بعد وفاة الرئيس السابق جون ماغوفولي إثر سكتة قلبية.

استغلت البلاد هذا الموقع الجغرافي المميز حتى ترفع من درجة نمو اقتصادها، فهي بمثابة حلقة وصل بين هذه الدول الإفريقية المحيطة بها من كل جانب والرابط بين منطقة شرق إفريقيا وجنوبها، كما استغلت المحيط الهندي لتطوير تجارتها البحرية مع باقي الدول.

تعتبر تنزانيا من الاقتصادات سريعة النمو في إفريقيا. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يشهد هذا البلد الإفريقي زيادة في النمو الاقتصادي خلال السنوات المقبلة بالتعاون مع القطاع الخاص. ويعتمد النمو الاقتصادي لتنزانيا كثيرًا على القطاع الخاص، حيث تساهم الشركات الخاصة بقوة في تعزيز اقتصاد البلاد عبر إقامة الاستثمارات، ودفع الضرائب وتوفير فرص العمل للمواطنين.

وتشير التقارير الاقتصادية أنّ تنزانيا من بين الدول المستقرة اقتصاديا إذ سيحافظ اقتصادها خلال السنوات القادمة على نفس مستوى النمو المقدر بنحو 7%، بحسب توقعات البنك الدولي. ويعرف اقتصاد تنزانيا طفرة نوعية على جميع المستويات، ولا سيما من خلال تحسين مناخ الأعمال وتعزيز جاذبية الاستثمارات الأجنبية.

حيث شهدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشرة لتنزانيا خلال السنوات الماضية زيادة مستمرة حيث ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 150 مليون دولار في عام 1995 إلى 1.8 مليار دولار في العام 2013، ما يشير إلى ثقة المستثمرين الأجانب في الآفاق الاقتصادية للبلاد.

وتعتمد تنزانيا في إنعاش اقتصادها بالدرجة الأولى على قطاعات المعادن والزراعة والسياحة، بينما شهد قطاع الصناعة نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة في هذا البلد. وبحسب معطيات المكتب الوطني للإحصاء في تنزانيا، فإنّ قطاع الخدمات يشكل 41 % من الناتج القومي الإجمالي، وقطاع الزراعة 29 %، وقطاع السياحة 10% وقطاع المعادن 4%، وقطاع التصنيع 6.%.

ولكن كيف بدأ كل ذلك؟

■ أولا: مكافحة الفساد:

دائما ما توصف قارة افريقيا بالفساد وانه اكبر عائق للتنمية فيها رغم الثروات الهائلة التي تحتويها وقد عانت تنزانيا مثلها مثل باقي دول افريقيا من تفشي الفساد وتغوله، حيث عانت تنزانيا على مدار تاريخها من عياب الشفافية وآليات المسائلة في المؤسسات والهيئات الحكومية، فقد كانت غالبية الاعمال الحكومية تتسم بالسرية وعدم القابلية للتدقيق والمراجعة، كما عانت تنزانيا من القوانين الروتينية المعقدة والافتقار للكفاءة الادارية وهو ما أدى إلى خلق بيئة مواتية لتفشي الممارسات الفاسدة.

ولكن ذلك بدأ في التغير مع وصول جون بومبي ماغوفولي الملقب ب "البولدوزر" للحكم، عام 2015 م وهو

المتحصل على شهادة في الكيمياء ونائب سابق في البرلمان وشغل منصب وزير الاعمال، حيث بدأ مباشرة ي تطهير بلاده من الفساد والمفسدين، حتى أنه سمي "البولدوزر" أي الجرافة، لسياسته المباشرة في اجتثاث الفساد.

عمل ماغوفولي منذ اليوم الأول لتقلّده منصب الرئيس على إقالة عدد كبير من المسئولين البارزين على رأسهم رئيس جهاز مكافحة الفساد، ورئيس مصلحة الضرائب، وأحد المسئولين بالسكة الحديد، ورئيس هيئة الموانئ، ضمن حملة موسعة لمكافحة الفساد.

حارب "البولدوزر" الفساد المالي أيضا، حيث ألغى الاحتفالات الرسمية بعيد الجمهورية حفاظا على موارد الدولة المالية، ووجه الأموال المرصودة لتلك الاحتفالات إلى محاربة وباء الكوليرا، ودعا الشعب في ذلك اليوم إلى حملات نظافة في البلاد شارك فيها شخصيا.

كما اتخذ الرئيس التنزاني مجموعة من القرارات الهامة على المستوى الوزاري، حيث قلص عدد وزراء حكومته من 30 إلى 19 وزيرا فقط، وطالب بالكشف عن أرصدة وحسابات كافة الوزراء في البنوك، مهددا بإقالة أي وزير يرفض الكشف عن حساباته البنكية، إلى جانب ذلك، أوقف كافة سفريات المسئولين بالدولة إلى الخارج دون الحصول على ترخيص مباشر منه، لأن أغلب عمل الوزراء داخلي، بينما السفراء يجب أن يهتموا بالخارج، رافضا أيضا سفر المسئولين في طائرات الدرجة الأولى، كما الغى انعقاد المؤتمرات الحكومية الرسمية في الفنادق باهظة الاسعار مستبدلا ذلك بالمباني الحكومية ، كما قلص رواتب كافة البرلمانيين والنواب لتصبح في مستوى رواتب الموظف الحكومي العادي.

البرلمان هو الآخر كان له نصيبا من حركة ماغوفولي الإصلاحية حيث قلص نفقات حفل افتتاح البرلمان الجديد من 100 ألف دولار إلى 7 آلاف دولار فقط، واستغل هذه المبالغ الفائضة في استكمال التجهيزات والمعدات الناقصة في المستشفى الرئيسي بالدولة.

أمر "البلدوزر" بجمع كافة سيارات المسئولين التابعة للدولة من نوع الدفع الرباعي وطرحها للبيع في مزاد علني، وأبدلهم بسيارات أخرى. وفي 29 ابريل 2017، أمر الرئيس التنزاني ماغوفولي بفصل أكثر من 9900 موظف مدني بعد أن كشفت عملية تحقق وتدقيق أجريت في أنحاء البلاد عن وجود آلاف الموظفين بشهادات مدرسية وجامعية مزورة.

ونتيجة لكل ذلك فقد ارتفعت مؤشر مدركات الفساد الخاص بتنزانيا من 2.8 عام 2004 إلى 3.6 عام 2018.

■ ثانيا: الاستقرار السياسي:

تتواجد في تنزانيا هويات متعددة شأنها في ذلك شأن اغلب دول افريقيا ففيها اكثر من مئة قبيلة وفيها الإسلام والمسيحية وملل محلية غير أنها استطاعت أن تجعل هذا التنوع مصدر ثراء لا احتراب وعامل قوة لا عامل ضعف.

فقد قامت الدولة منذ تأسيسها على اعتماد مبدأ المساواة والتحاور، وكثيرا ما قامت الطوائف بتنزانيا بمناظرات تهدف إلى التقارب والتعايش فتعزز مفهوم المواطنة والانتماء المشترك، وزاد من ذلك اعتماد نظام تعليمي شامل يفتح الفرص أمام الجميع دون استثناء ودون تمييز.

وقد كرس التنزانيون تقليدا في الحكم لم ينص عليه في الدستور لكنه صار سنة متبعة ويقوم على أن يتولى الرئاسة مسيحي ثم مسلم بالتناوب والتوالي وقد اطرد هذا التقليد من أول رئيس مسيحي وهو نيريري إلى الرئيس الحالي المسلم سامية حسن.

ومع الوقت صارت تنزانيا نموذجا إفريقيا للتناغم والتلاحم ونقطة جذب للحوار والتصالح، كما نأت بنفسها عن الاستقطابات المحلية والدولية.

تمتعت تنزانيا -وما زالت- باستقرار شبه كامل حيث لم تشهد حروبًا ونزاعات قَبَلية أو تمردًا مسلحًا أو حروبًا دينية بخلاف معظم دول الجوار في المنطقة.

■ ثالثا: شراكة فاعلة مع القطاع الخاص:

وتنزانيا هي ثاني أكبر اقتصاد في مجموعة شرق أفريقيا، والثاني عشر في قائمة الدول الأفريقية حسب الناتج القومي الإجمالي. يعتمد البلد بشكل كبير على الزراعة، حيث يعمل بها ما يقرب من نصف القوة العاملة

وفّر النظام التنزاني عدد من الامتيازات للمستثمرين في مختلف القطاعات كالسياحة والفلاحة والطاقة والنفط والغاز والبنية التحتية والمناجم، وتتيح التشريعات الاستثمارية التنزانية كثير من الإعفاءات الضريبية، التي من شأنها جذب المستثمرين.

حيث يتمتع المستثمر في تنزانيا بإعفاء من ضريبة الشركات لمدة 10 سنوات، بالإضافة إلى إعفاء من ضريبة القيمة المضافة على المواد الخام المستخدمة في التصنيع. ومن بين المزايا والحوافر الاستثمارية الأخرى، يأتي الإعفاء من الرسوم الجمركية على المواد الخام ومواد البناء والتشييد.

حيث يعتمد النمو الاقتصادي لتنزانيا كثيرًا على القطاع الخاص، حيث تساهم الشركات الخاصة بقوة في تعزيز اقتصاد البلاد عبر إقامة الاستثمارات، ودفع الضرائب وتوفير فرص العمل للمواطنين.

تتصدر الهند قائمة الدول الأكثر استيراداً للمنتجات التنزانية، تليها كينيا، فجنوب إفريقيا، فالصين، ثم عُمان، بينما تأتي المملكة العربية السعودية، الصين، الهند، الإمارات العربية المتحدة، جنوب إفريقيا في مقدمة الدول المصدرة لتنزانيا.

ويأتي الذهب والقطن والقهوة والشاي وفستق الكاجو، في مقدمة المنتجات التي تصدرها تنزانيا إلى الخارج، بينما تستورد النفط ومشتقاته، وآليات النقل (حافلات وسيارات)، آليات التصنيع.

ولكن يبقى السؤال الاهم كيف يمكن الاستفادة من التجربة التنزانية في الواقع اليمني؟

أن التجربة التنزانية تعتبر مثال حي وواقعي أن الية التغير يمكن أن تتم بشكل سريع إذا توفرت الارادة والرغبة لدى النخب الحاكمة مهما كانت المعوقات والتحديات.

فتنزانيا التي كانت تعج بالفساد الاداري والمالي استطاعت خلال خمس سنوات فقط من الحد من الفساد ومكافحته وتغيير القوانين التي كانت تقيد وتحد من مكافحة الفساد والقضاء على الفاسدين.

تنزانيا استطاعت أن تخلق تجربة رائدة في القوانين الهادفة للحد من الهدر المالي وتوفير النفقات للخدمات العامة.

تنزانيا اثبتت للعالم ان الاختلافات والتنوعات العرقية والعقائدية والقبلية يمكن أن تكون عامل دفع للتنمية وليس دافع للصراع والحروب، وان القطاع الخاص متى ما توفرت القوانين الداعمة والمنظمة له يمكن أن يكون محرك دفع للتنمية والنمو الاقتصادي.

ومن هنا نوجه رسالة لقادة اليمن لكي يستفيدوا من هذه التجربة ويجعلوا تحقيق التنمية والاستقرار السياسي والاقتصادي ومكافحة الفساد هدفهم الرئيسي وان تتوفر لديهم الرغبة والارادة في التغيير.

إلى من يهمه الأمر

أزمة أسعار المشتقات النفطية تتفاقم ... ما الحل؟

د. حسين الملعسي

المشتقات النفطية سلعة ارتكازية هامة في الاقتصاد الوطني وتأثيرها طاغي على النشاط الاقتصادي وعلى مستوى حياة السكان بشكل عام.

لقد برزت أزمة المشتقات النفطية في فترة الحرب بشكل أكبر من ذي قبل وخاصة بعد صدور القرار الجمهوري في مارس ٢٠١٨م، والقاضي بتحرير سوق المشتقات النفطية وفتح مجال الاستيراد أمام شركات القطاع الخاص وإخضاع عمليات بيع وشراء وتوزيع المشتقات النفطية للمنافسة الحرة في السوق. وقد صدر قرار تحرير المشتقات النفطية بعد عجز الحكومة عن تغطية فاتورة واردات الوقود بالعملة الأجنبية لنفاذ الموجود منها والتوقف عن الاستيراد وتحويل مرافق الدولة إلى مجرد مخازن للمواد المستوردة من قبل التجار.

وتجدر الإشارة إلى أنه وقبل قرار التحرير قد ساد نظام يقوم على الدعم الرسمي لأسعار الوقود حيث شكلت فاتورة الدعم في عام ٢٠٠٩م حوالي ٢٢.٢٪ من إجمالي النفقات، وكلف الدعم حوالي ١٢٪ من المنتوج المحلي الإجمالي بما يقدر بحوالي ٣.٥ مليار دولار للعام ٢٠٠٨م، وقد ذهب حوالي نصف المبلغ لصالح المهربين من قوى النفوذ في البلد.

يمكن القول أن قرار تحرير المشتقات النفطية إجراء اقتصادي إيجابي ولكن صدر في الوقت غير المناسب وفي ظروف اقتصادية غير مواتية؛ مما تسبب في إحداث أزمات حادة ليس في الوقود فقط ولكن في كافة مناحي النشاط الاقتصادي وأثر بشدة على مستوى حياة المجتمع ، فقد تسبب القرار في شحة المعروض من الوقود وإلى ارتفاع جنوني في الأسعار وظهور السوق السوداء وسوء المواصفات؛ مما ساعد على هدر موارد طائلة لصالح فئات طفيلية محدودة دون حسيب أو رقيب هذا بالإضافة إلى آثار سلبية أخرى على الاقتصاد مثل تراجع الإنتاج وتوقف كثير من المؤسسات الخاصة وزيادة معدلات البطالة و الفقر على نطاق واسع .

إن للارتفاع الجنوني لأسعار المشتقات النفطية آثار متعددة ومتداخلة، فاقتصاديا يؤدي إلى ارتفاع أجور النقل وما يرافقها من ارتفاع الأسعار وارتفاع أجور المواصلات، ارتفاع أسعار الأدوية، تضرر القطاع الزراعي وتلف المحاصيل، ارتفاع كلفة إنتاج الطاقة وتوقف المصانع والمعامل وتوقف القطاعات المنتجة.

أما أهم الآثار الاجتماعية لارتفاع أسعار المشتقات النفطية تمثلت في ارتفاع متصاعد في قيمة السلة الغذائية، ارتفاع أسعار المياه، اختلال منظومة الأمن الغذائي وزيادة مخاطر المجاعة والتأثير السلبي على جهود الأعمال الإنسانية والإغاثية عمومًا.

إن قرار تحرير سوق المشتقات النفطية قد شابه خلل كبير؛ حيث لم يحدد القرار آليات و ضوابط التنفيذ بما يضمن استقرار السوق، وآليات تحديد الأسعار والرقابة عليها و ضبط الجودة وغيرها من المحددات، ولتجاوز ذلك أصدر رئيس الحكومة قرار رقم ٣٠ بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠٢١م بعد ٣ سنوات تقريبا من تحرير سوق المشتقات النفطية، وقد تضمن القرار تنظيم عمليات شراء وتوزيع وتسويق المشتقات النفطية، وألزم شركة النفط بشراء المشتقات النفطية من الشركات والتجار المستوردين والاستحواذ على كل المشتقات المستوردة الواصلة إلى الموانئ ولها الحق الحصري في عمليات التوزيع والتسويق بهدف توحيد الأسعار في السوق. وأشرك القرار البنك المركزي وشركة مصافي عدن والمكتب الفني للمجلس الاقتصادي الأعلى في تنفيذ القرار بحسب آلية متفق عليها بما يكفل توفير المشتقات النفطية وتوحيد أسعارها وإدارة توفير العملة الأجنبية المخصصة للاستيراد وتجنب أي آثار سلبية على سعر صرف العملة المحلية.

ونستطيع القول ان القرار لم ينفذ بالشكل المطلوب ولم تطبق الآلية المتفق عليها وبالذات غياب التنسيق بين الجهات المعنية؛ مما سبب استمرار الفوضى في سوق المشتقات وسوق الصرف.

ومن المتوقع استمرار الفوضى في سوق المشتقات وسوق الصرف إذا لم تطبق حلول واضحة وشفافة، وفي هذا المقام نقترح بعض الحلول والإجراءات التي نعتقد أنها ستساعد على تجاوز الأزمة وهي:

1. تفعيل مهام شركة النفط وتشغيل مصفاة عدن كمؤسسات مهمتها إدارة سوق المشتقات.
2. وقف أي شكل من أشكال احتكار الاستيراد واشتراك القطاع العام والخاص في عمليات الاستيراد.
3. زيادة إنتاج النفط وتأمين كميات كافية للتكرير؛ لتأمين حاجة السوق.
4. إلغاء القيود الاستثنائية على استيراد وتوزيع وتسويق المشتقات التي فرضتها ظروف الحرب.
5. انتهاج سياسة تسعيرية مرنة وشفافة للمشتقات النفطية ونقترح تشكيل لجنة للتسعير وعدم انفراد جهة بتحديد الأسعار وذلك تحت إشراف وزارة النفط والمعادن.
6. التنسيق مع البنك المركزي في توفير العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد المشتقات وتسهيل التمويل التجاري للمستوردين وفق آلية واضحة وشفافة بما يؤمن تنظيم الطلب على العملة والحد من عشوائية الاستيراد والمضاربة في أسعار الصرف.
7. أهمية الحصول على موارد مالية على شكل منح أو تسهيلات لتأمين حاجة السوق من الوقود وتخفيف الضغوط على سوق الصرف.
8. ضرورة إتباع آلية واضحة وشفافة للأسعار تتغير صعودا وهبوطا بحسب سوق النفط العالمي.

#ولا_أسهل
من حوالة عبر القطيبي اكسبرس

بنك القطيبي
Qutaibi Bank

@Qtbbank

www.qtbbank.com